برعاية
فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي
ينعقد

مؤتمر العمل العربي
الدورة التاسعة والأربعون

القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 22 - 29 مايو / آيار 2023

مجلة العمل العربي

العدد - 123- مايو/ آيار 2023

على جدول أعمال المؤتمر

منظمة العمل العربية

مجلة العمل العربي

العدد (123) مايو/ أيار 2023

مجلة فصلية تصدر عن منظمة العمل العربية
وتعنى بقضايا العمل والعمال وأصحاب الأعمال
في الوطن العربي

■ رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
فايز علي المطيري

■ محـــــرر المجلـة
شيرين محمد صبـاح

■ أعضاء هيئة التحرير
هدى محمود الغنيمي
إســـــلام سنـــــاء
مستورة عطية الجراري

المراسلات :

ترسل الأبحاث والمقالات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

7 ميدان المساحة - الدقي - ص.ب.814 القاهرة

الرمز البريدي 11511 - جمهورية مصر العربية

فاكس:00202-37484902

هاتف :00202- 33362719/721/731

موقع المنظمة على شبكة الإنترنت: www.alolabor.org

المقالات والدراسات تعبر عن رأي أصحابها.

التجهيزات الفنية والطباعة

مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع (جمهورية مصر العربية)

المحتويات

الافتتاحية

- بقلم سعادة الأستاذ فايز علي المطيري - المدير العام 3

مؤتمر العمل العربي

- برعاية عبد الفتاح السيسي تعقد الدورة «49» 4

أنشطة المدير العام

- المطيري يشارك في المؤتمر الرابع للاتحاد العام لسلطنة عمان 26
- المطيري، يدعو لعقد اجتماع المجموعة العربية 30
- لقاء المطيري وهجمان 32
- لقاء صميخ والمطيري 33
- المطيري يشارك في الدورة «42» لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب 34
- المطيري يشارك في اجتماع المجالس الاقتصادية والاجتماعية 36

أنشطة منظمة العمل العربية

- اجتماع خبراء بشأن التقرير العربي الثامن 38
- لجنة شئون عمل المرأة تطلق دليلاً تدريبياً حول تعزيز دور المرأة العربية في النقابات العمالية 42
- المطيري، يؤكد .. أن مأسسة وإدماج النوع الاجتماعي في المؤسسات العربية هو السبيل لتنمية أوضاع المرأة 44
- المطيري، دعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل يساهم في تخفيض نسب الفقر وخفض معدلات البطالة 48
- لجنة الحريات النقابية في دورتها «42» تدين الانتهاكات اللا إنسانية للاحتلال الإسرائيلي 53
- الدورة «98» لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، تدين وتستنكر الممارسات الإسرائيلية 56
- اجتماع خبراء تحديث الإستراتيجة العربية لتنمية القوى العاملة 60

بيانات منظمة العمل العربية

- منظمة العمل العربية تقدم الشكر والعرفان لكل من ساهم في دعم مسيرتها 64
- منظمة العمل العربية تدين اقتحام القوات الإسرائيلية لمخيم جنين الفلسطيني وتستنكر اقتحام القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى 66
- منظمة العمل العربية توجه للمرأة في عيدها تحية إجلال وتقدير 68
- بيان منظمة العمل العربية بشأن اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية 2023 بيئة عمل آمنة وصحية مبدأ وحق أساسي في العمل 69
- منظمة العمل العربية، تهنىء أبناء الطبقة العاملة وتؤكد التزامها بحماية حقوق العمال 76

دراسات وتقارير متخصصة

- دراسة حول دور أطراف الإنتاج الثلاثة في مواجهة الأزمات --- إصدار منظمة العمل العربية 2023 78

بقلم:
فايز علي المطيري
المدير العام

الحوار الاجتماعي وسيلة مهمة جدا لإشراك الأطراف المعنية، ويعتبر الدور المحوري للعمل اللائق في تحقيق التنمية المستدامة، ويمثل الحوار الاجتماعي محرّكاً للمنافسة، وحافزاً للاستقرار وتحقيق النموّ والتنمية الشاملين والمستدامين، باعتباره أداة لتعزيز معايير العمل، والحد من أوجه انعدام المساواة. كما يعتبر الحوار الاجتماعي شرطاً لتحقيق التنمية الشاملة والتماسك الاجتماعي، فهو يدعم مبادئ الإدارة الرشيدة، ويساعدها على تحسين نجاعة المردود وتقوية قدراتها التنافسية وضمان ديمومتها. وتساعد عمليات الحوار الاجتماعي أيضا على تيسير التحولات السياسية والاقتصادية بسلاسة، واستباق التغيرات بما يعزز القدرة على الصمود الاقتصادي والاجتماعي، وتخفيف الآثار الناتجة عن الأزمات.

وضمن هذا السياق ارتأينا أن يكون تقرير المدير العام هذا العام تحت عنوان «الحوار الاجتماعى بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل»، ولعل مؤتمرنا العام السنوي الذى يجمع أطراف الإنتاج الثلاثة، يوفر أكبر منبر للحوار الاجتماعي، ويتيح أفضل فرصة لمناقشة القضايا التي تهم المواطن العربي، بهدف توحيد الرؤى والأهداف، لإيجاد الحلول التي توفر له العمل اللائق والحياة الكريمة، هذا ويُعرض ضمن بنود جدول أعمال الدورة بندان فنيان مهمان حول «مستقبل الضمان الاجتماعى فى المنطقة العربية»، و«سياسات التعليم والتدريب المهنى والتقنى فى ظل التحول الرقمي».

ويبقى دوما مؤتمر العمل العربي أكبر منبر للحوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة في وطننا العربي، يعمل على توحيد الرؤى والمواقف وتبادل الخبرات العربية الرائدة، آملين أن يحقق مؤتمرنا هذا المنفعة الوطنية والقومية لما فيه خير واستقرار أمتنا العربية.

على أرض الكنانة

تعقد الدورة التاسعة والأربعون لمؤتمر العمل العربي

برعاية كريمة من فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية

خلال الفترة (22 - 29 مايو - آيار 2023)

تعقد الدورة الـ «49» لمؤتمر العمل العربي على أرض الكنانة - مصر المحروسة، تحت الرعاية الكريمة من **فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية**، وبمشاركة معالي وزراء العمل والسادة أصحاب الأعمال والعمال ورؤساء وأعضاء الوفود بالإضافة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وعدد من المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية بصفة مراقب، وذلك **خلال الفترة** (22 -29 **مايو- آيار** 2023)، يأتي عقد المؤتمر هذا العام في الوقت الذي يعاني فيه معظم اقتصادات العالم بما فيها المتقدمة من التضخم وضغوط سلاسل التوريد، جراء الأزمات المتلاحقة التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي منذ ثلاثة أعوام، بدءاً من وباء كورونا إلى الحرب الروسية الأوكرانية مروراً بالتغيرات المناخية.

ويناقش المؤتمر في دورته الحالية أحد عشر بنداً يتضمنها جدول أعماله يأتي في مقدمتها، **البند الأول**: تقرير المدير العام، وقد تم اختيار التقرير ليكون تحت عنوان «**الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل**»، يتناول التقرير إشكالية شروط قدرة الحوار الاجتماعي الثلاثي على المساهمة الفعلية في تعزيز مقدرة الاقتصاد والمجتمع على الصمود إزاء الأزمات واحتواء تداعياتها، وعلى التكيف مع التحولات وتطويعها في خدمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مستقبل آمن وعادل، ويستعرض جملة من التحديات والرهانات المهمة، وإزاء هذه التحديات والرهانات يثير التقرير التساؤل عن قدرة دولنا ومنظوماتنا على إيجاد الحلول لمثل تلك الإشكاليات العويصة والمعقدة، وعن الدور الذي بإمكان الأطراف الاجتماعية أن تلعبه في هذا الصدد.

تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية يطرح مقترح لإرساء عقد اجتماعي جديد فى مضامينه وسياقه العام

وفيما يلي نقدم ملخصا للبند الأول الذي يتضمن تقرير المدير العام للدورة الـ «49» لمؤتمر العمل العربي، الذي ينقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول:
الحوار الاجتماعي خيار إستراتيجي في مواجهة الأزمات

يعتبر الحوار الاجتماعي شرطاً لتحقيق التنمية الشاملة والتماسك الاجتماعي، بما يؤمنه من دعم لمبادئ الإدارة الرشيدة ومساعدته على تحسين مردود المؤسسة وتقوية قدراتها التنافسية وضمان ديمومتها. كما تساعد عمليات الحوار الاجتماعي أيضا على تيسير التحولات السياسية والاقتصادية بسلاسة واستباق التغيرات بما يعزز القدرة على الصمود الاقتصادي والاجتماعي، وتخفيف الآثار الناتجة عن الأزمات، ويناقش التقرير في القسم الأول **الأزمات المتتالية وتداعياتها على المنطقة العربية خلال العقد الأخير**، مستعرضا آلية الحوار في معالجة آثار الأزمات والتقليص من تداعياتها على أسواق العمل والعمالة، وعلى عمق تداعيات الجائحة على الدول الأقل نمواً والمناطق المهمشة والمجتمعات الضعيفة، وكيفية تأثير الجائحة بشكل ملحوظ على أنظمة الحوكمة والاقتصاديات والمجتمعات في المنطقة واتساع العجز المالي في أرجاء المنطقة، وأكد أن الحوار الاجتماعي والتعاون الفعّالين بين أطراف الإنتاج الثلاثة ضروريان جدا لتصميم وتنفيذ إستراتيجيات وسياسات ملائمة لمواجهة لأزمات، حيث تتأكد مشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة كفاعلين أساسيين في الحوار الاجتماعي، إذ إن مشاركتهم في النقاشات التي تهم سياسات الاستجابة للأزمات يسهم في تحقيق السلم الاجتماعي ومواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتداعيات الأزمات المتتالية في دولنا العربية.

القسم الثاني:
تطوير مضامين الحوار الاجتماعي في مواجهة التحديات التنموية

تطرق التقرير في قسمه الثاني إلى تناول مسألة النهوض بالحوار الاجتماعي، وتفعيل دوره من خلال تطوير وتحديث مضامينه على ضوء مستجدات القضايا التنموية وتحديات التحولات الرقمية والمناخية، وناقش من خلال محاور القسم الثاني عدة نقاط أكد فيها بأن الحوار الاجتماعي **سبيل مهم لتعزيز التحقيق الفعال للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل أينما أتيحت فرص العمل،** والحماية الاجتماعية مع إجراء الحوار الاجتماعي كواقع، تكون آفاق ممارسة المبادئ والحقوق الأساسية في العمل أكثر جدوى، كما أشار إلى أهمية تعزيز وجود إطار مؤسّسي وقانوني للحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني، وزيادة تأثيره على صنع السياسات وهو من الحاجات الملحّة في كثير من البلدان، مؤكداً أن أحد شروط الدعم المؤسسي الملائم هو وجود إطار تشريعي جيد للحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني كأساس صلب لممارسة الحوار .

القسم الثالث جاء تحت عنوان: آليات النهوض بالحوار الاجتماعي

تم التطرق في القسم الثالث من تقرير المدير العام إلى حتمية مأسسة الحوار الاجتماعي حتى يتحول فعلياً إلى آلية دائمة ومنتظمة ذات أبعاد مؤسساتية موضوعية متجردة عن التعامل المناسباتي المتصل بالأحداث، أو المزاجي المرتبط بالأشخاص.

وتم تخصيص هذا القسم لمناقشة حوكمة الحوار الاجتماعي وفقاً لمعايير العمل العربية، وتطرق فيه إلى مبادئ الحوار الاجتماعي وشروط فاعليته، مؤكدا في نقاطه أن نجاح المفاوضة الجماعية وتكريسها من خلال تعزيز ثقافة الحوار الاجتماعي الثلاثي، بحيث يمكن أن ينتج عنها اتفاق عمل جماعي يكون له قوة القانون إلى جانب تشكيل لجان ثلاثية مشتركة بين أطراف الإنتاج الثلاثة للنظر في المسائل الاقتصادية والاجتماعية المشتركة، كما تطرق في القسم الثالث إلى ما تنصّ عليه معايير العمل العربية من تحسين شروط وظروف العمل وتوفير الحماية الاجتماعية، وتحقيق التشغيل الكامل والسعي إلى التأسيس للعدالة الاجتماعية والمساواة وصيانة السلم الاجتماعي . **هذه المبادئ لا يمكن أن تتكرس على أرض الواقع إلا بتوافر شروط أساسية، منها :**

أ) إطار عام ضامن للحقوق الأساسية والحريات.

ب) أطراف اجتماعية قوية ومستقلة وممثلة.

ج) توافر الإرادة السياسية والالتزام بالمشاركة في الحوار الاجتماعي.

د) وجود إطار مؤسسي وقانوني للحوار الاجتماعي.

وتعتبر منظمة العمل العربية أن أحد أبرز التحديات الأساسية التي تهم مختلف الأطراف المعنية بالحوار الاجتماعي في سائر البلدان العربية، تتمثل في كيفية استثمار مكاسب المنظومة الحالية للحوار الاجتماعي والبناء على ما راكمته من تجربة، وكذلك التعلم ممّا عرفته من إخفاقات وما اعتراها من نقاط وهن وتقصير، كل ذلك من أجل الانتقال إلى منظومة جديدة للحوار الاجتماعي قائمة على أساس مقتضيات معايير العمل العربية والدولية، والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومتوافقة مع متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر والتهميش والتفاوت بين المناطق، وتوفير فرص الشغل اللائق والمنتج للجميع دون تمييز بين الجنسين، لذلك أكد تقرير المدير العام ضمن القسم الثالث أن **المأسسة شرط أساسي لوجود حوار اجتماعي جاد وفعال،** مؤكداً أن المهام المشتركة والأساسية هي تنظيم الحوار الاجتماعي وتقديم المشورة للحكومة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وتنعكس هذه المهام في تركيبة الهيئات وتنظيمها الوظيفي . لكن توجد بعض الاختلافات في وجهات النظر من هيئة لأخرى فيما يتعلق بهاتين المهمتين.

لقد أثبت الحوار الاجتماعي قدرته على مواجهة التحديات التنموية بوصفه أداة قادرة على ترسيخ العلاقات الاجتماعية عامة، وعلاقات العمل بصفة خاصة، وتسهيل إيجاد الحلول من خلال جمع كل الأطراف المعنية على طاولة الحوار، ومن خلال دوره في تعزيز علاقات عمل عادلة وسلمية تضمن حقوق طرفي الإنتاج في إطار من التشريع والمأسسة والحوكمة الرشيدة، وأن استثمار وظيفة الحوار الاجتماعي وتطوير مضامينه وأدواته من شأنه أن يخلق مسارات وتفاهمات تستجيب لمصالح مختلف الأطراف بما يضمن لأصحاب العمل احترام مصالحهم بزيادة الإنتاجية وتطويرها، ويضمن للعمال احترام حقوقهم وتوفير بيئة العمل اللائق والحماية الاجتماعية، ويضمن للحكومة تيسير تنفيذ خططها وبرامجها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وأن الإطار الأمثل لصياغة مثل هذه التفاهمات بين الأطراف الاجتماعية هو العقد الاجتماعي الذي يمثل الأرضية المشتركة بين الجميع ويستوعب مبادئ التفاهمات، ويوحّد الرؤى، ويجمع المجهودات، ويضبط ويوضّح التزامات الأطراف وهو ما نحتاجه اليوم قبل الغد.

من هذا المنطلق ارتأى المدير العام لمنظمة العمل العربية أن يبادر في القسم الرابع من التقرير إلى تقديم مقترح

بإرساء عقد اجتماعي جديد من حيث مضامينه وسياقه العام، ووضعه بين أيدي أطراف الإنتاج الثلاثة للتوافق، مؤكدا أن تحقيق الأهداف المرسومة لهذا العقد الاجتماعي والانتقال إلى منظومة جديدة للحوار الاجتماعي، قائمة على أساس مقتضيات معايير العمل العربية والدولية، والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومتوافقة مع متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر والتهميش، وتوفير فرص العمل اللائق والمنتج للجميع دون تمييز بين الجنسين، لن تتجسد على أرض الواقع إلا إذا تمكّن المجهود الوطني في كل بلد من تفعيل مأسسة لآليات الحوار الاجتماعي، شاملة لجميع أطرافها، واضحة في منهجيتها، مبسطة في أحكامها، ذات مهام محددة، وأدوار متكاملة، بما يمنحها بعداً استشرافياً وقدرة استباقية في تجنب التوتر والنزاع، وفاعلية في إدارة وتنظيم القضايا المتعلقة بعلاقات العمل، خاصة تلك المتعلقة بمنظومة العمل اللائق حسب معايير العمل العربية والدولية.

إن النجاح في إرساء هذه المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي يقتضي من جميع الشركاء الاجتماعيين اعتبار مأسسة الحوار الاجتماعي مدخلاً أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، وإحدى آليات الديمقراطية التشاركية، وإحدى أهم ركائز السلم الاجتماعي، ليس فقط ضرورياً لضمان التماسك المنهجي والمؤسساتي للمنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي، وإنما كذلك شرطا، لازما للانتقال إلى منوال تنموي جديد، عادل وشامل، يحقق العدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم. وتتحقق المأسسة من خلال:

1 - إحداث مؤسسات للحوار الاجتماعي:

» إحداث هيئة وطنية للحوار الاجتماعي، تكون ثلاثية التركيبة، وتضطلع بضمان انتظام وديمومة الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين، وتكون مكلفة بالإشراف على تحقيق الأهداف المضمنة في العقد الاجتماعي وتنفيذ برامج تكريسها على أرض الواقع . كما تكلف بملاءمة أهداف العقد وبرامجه للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وضمان مراجعتها وتحديثها على ضوئها.

» إحداث لجان وطنية عليا ثلاثية للحوار الاجتماعي مكلفة بموضوع قطاعي من الموضوعات التي يشملها العقد. وميزة هذا النوع من الهيئات هي مرونتها من حيث التشكيل والعمل، حتى تستجيب لمهام محددة قطاعياً أو زمنيا، وذلك من أجل ضمان السرعة والفاعلية في التعامل مع الموضوع.

2 - دعائم المأسسة:

إلى جانب مؤسسات الحوار الاجتماعي المكلفة بتحقيق مضامين العقد الاجتماعي، يكون من المفيد دعم تلك الهيئات وإسناد نشاطها من خلال:

» إحداث مرصد وطني ثلاثي التركيبة مكلف بالمتابعة والرصد والتقييم في مادة تقنية أو فنية بعلاقة مباشرة بهدف من أهداف العقد وبمضامينه أو برامجه، ولايكون عادة من المجدي أن تتولاها الهيئة المكلفة بالحوار مثل مسائل السياسات المالية أو التحاليل الاقتصادية أو متابعة بعض الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.

» إحداث لجان وطنية للإحصاء والتحليل تمد هيئة الحوار بالمعطيات والمعلومات التي تسمح لها بتنفيذ مهامها على نحو علمي سليم ومستنير.

» إحداث جهاز مكلف بالتكوين يضمن لأعضاء الهيئات الوطنية أو القطاعية للحوار الاجتماعي المكلفة بتنفيذ مضامين العقد الاجتماعي تزويدهم بالمعارف الضرورية ومناهج العمل العلمي في معالجة الملفات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

سيتم مناقشة التقرير على نطاق واسع خلال جلسات عقد المؤتمر، باعتباره ساحة للحوار الديمقراطي بين أطراف الإنتاج الثلاثة والمنبر الحقيقي للشركاء الاجتماعيين.

القسم الثاني من البند الأول من تقرير المدير العام يتضمن تقريراً حول أبرز النشاطات التي قامت بها منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة لها) خلال الفترة 2022.

عقدت منظمة العمل العربية خلال عام 2022 العديد من الفعاليات والأنشطة القطرية والإقليمية والقومية في العديد من الدول العربية وعن طريق الزووم، تنوعت ما بين ورشات عمل ودورات تدريبية وندوات، تناولت شتى المجالات ذات الصلة بقضايا العمل والعمال، بالإضافة إلى مشاركة المنظمة في العديد من الفعاليات العربية الإقليمية التي يعكسها هذا الملخص التحليلي الخاص بعام 2022، حيث بلغ عدد الأنشطة المنفذة «69» نشاطاً، كما بلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج «2367» مشاركا تقريبا.

أنشطة ومشاركات عام 2022

عدد الأنشطة المنفذة: 69 نشاطا

- الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل — 21
- التنمية البشرية والتشغيل — 14
- العلاقات الخارجية والتعاون الدولى — 12
- الإعلام والتوثيق والمعلومات — 15
- الاجتماعات الدستورية والنظامية — 7

رسالة المنظمة لعام 2022

دعم قدرة أسواق العمل العربية على استيعاب القوى العاملة العربية، وبالأخص الفئات الأكثر هشاشة من الشباب والنساء، وخلق مسارات وظيفية داعمة للتنمية المستدامة بجميع أبعادها في الوطن العربي.

الهدف الإستراتيجي الرئيسي لخطة عام 2022

تعزيز التكامل والترابط البيني بين أسواق العمل العربية، وبينها وبين أنظمة التعليم والتدريب الوطنية، ودعم القدرات الاستشرافية للتنبؤ بأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، وما تستلزمه من تحديث وتطوير في سلاسل الوظائف والاحتياجات التأهيلية والتدريبية.

توزيع إجمالي الأنشطة للمحاور لعام 2022

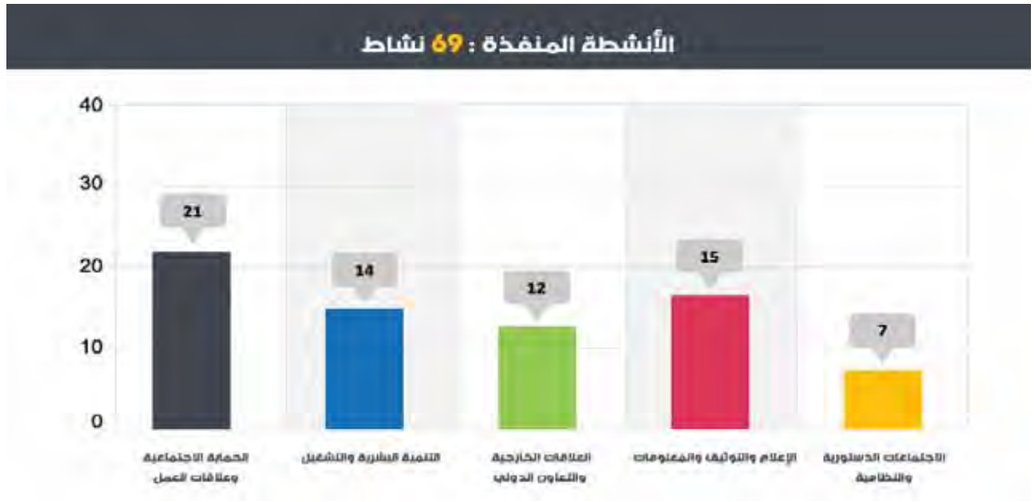

توزيع المشاركين والمستفدين لعام 2022

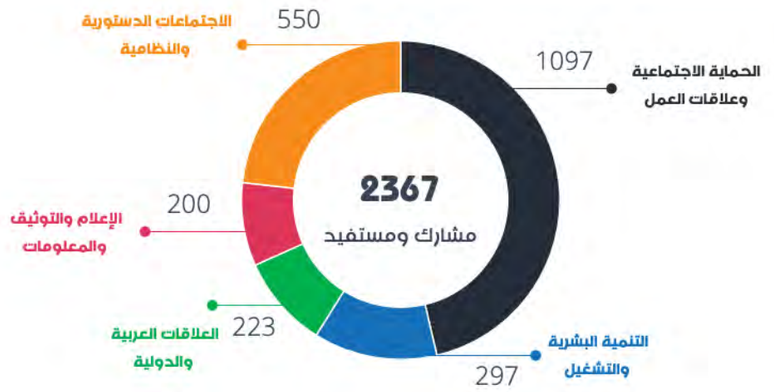

يتضمن القسم أيضا عدة ملاحق، **الأول: حول نتائج أعمال الدورة الـ «42» للجنة الحريات النقابية**، القاهرة (4 مارس / آذار 2023)، حيث تضمن جدول أعمال الدورة انتخاب رئيس ونائب ومقرر اللجنة، كما تمت مناقشة موضوعات حول تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي .

الملحق الثاني: تقرير عن نتائج **أعمال الدورة الـ «21» للجنة شئون عمل المرأة العربية** (القاهرة، 19 مارس / آذار 2023).

والتي تضمَّن جدول أعمالها مناقشة واعتماد الدليل التدريبي حول «تعزيز دور المرأة في النقابات العمالية».

الملحق رقم (3) : تقرير عن مشروع الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني (المحدثة)

تنفيذاً لقرار مؤتمر العمل العربي رقم (1650) في دورته السادسة والأربعين (القاهرة، 2019) بشأن تكليف منظمة العمل العربية اتخاذ ما يلزم نحو تحديث الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني 2010.

عقد مكتب العمل العربي ضمن خطة عمله لعام 2021 « اجتماع خبراء بشأن تحديث الإستراتيجية»، عبر تطبيق (زووم) في فبراير 2021، لمراجعة وتقييم الإستراتيجية ووضع خطة التحديث ومواءمتها للتغيرات التي طرأت على سوق العمل الناتج عن التحول الرقمي الذي فرضته آليات الثورة الصناعية الرابعة، وبعد المناقشات المستفيضة لخطة التحديث والتنقيح المطلوبة تم الاتفاق على الصيغة الأولية للنسخة المحدثة للإستراتيجية، وقام مكتب العمل العربي بتعميمها على أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية لإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم على التحديثات التي تمت.

وتم عرض مسودة الإستراتيجية بصورتها المحدثة على الدورة الـ (98) لمجلس الإدارة (القاهرة، 5 - 6 مارس / آذار 2023) لاعتمادها، وذلك بعد الأخذ بالمقترحات والملاحظات التي وردت من أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، وتم اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني (المحدثة) من مجلس الإدارة في دورته الـ (98)، واتخذ قرارا برفعها لمؤتمر العمل العربي في دورته الحالية لإقرارها.

البند الثاني:

النظر فى قرارات وتوصيات مجلس الإدارة

طبقا لنظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية، دعا المدير العام لمكتب العمل العربي مجلس الإدارة للانعقاد في دورتين عاديتين بين دورتي المؤتمر، وعملا بنص المادة الثامنة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية يقوم المجلس برفع تقرير سنوي إلى المؤتمر العام يتضمن تقرير عن الدورة الـ (97) لمجلس الإدارة (بغداد، 16 - 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2022)، الدورة الـ (98) لمجلس الإدارة (القاهرة، 5 - 6 مارس آذار 2023) ما بين الدورة الـ (48) والدورة الـ (49) لمؤتمر العمل العربي.

كما تتضمن ملاحق البند الثانى تقريرا حول نتائج أعمال الدورة الـ (110) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (28 أغسطس / آب إلى 1 سبتمبر / أيلول 2022)، وتقريرا ن نتائج أعمال الدورة الـ (111) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (5 - 9 فبراير / شباط 2023).

ملاحق البند الثانى :

تقرير عن نتائج أعمال الدورتين الـ (110)، (111) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:

شاركت منظمة العمل العربية في أعمال الدورتين الـ (110)، (111) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي عقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (28 أغسطس / آب إلى 1 سبتمبر أيلول 2022)، (5 - 9 فبراير / شباط 2023). وتضمن جدول أعمال الدورتين العديد من الموضوعات والقضايا المهمة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة العربية، والتي تمثل موضوع التعاون والتنسيق، هذا بالإضافة إلى الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك، ومتابعة نتائج أعمال المجالس الوزارية واللجان الدائمة.

البند الثالث:

متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي الدورة الثامنة والأربعون القاهرة، 18 - 25 سبتمبر / أيلول 2022)

أصدر مؤتمر العمل العربي في دورته الثانية عشرة (بغداد، مارس / آذار 1984) قرارا بشأن تطوير هياكل منظمة العمل العربية، تضمن هذا القرار « استحداث بند دائم في جدول أعمال مؤتمر العمل العربي يتعلق بمتابعة تنفيذ القرارات، اعتباراً من الدورة «الثانية عشرة للمؤتمر» وقام مكتب العمل العربي بإعداد وثيقة متكاملة تضمنت تصور المكتب لتنفيذ قرارات الدورة الـ «48» للمؤتمر وتم عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها، ويستعرض البند الإجراءات التي اتخذها مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له لتنفيذ قرارات الدورة السابقة.

البند الرابع:

المسائل المالية

يحتوي البند على الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى 2023/5/1، وتقارير هيئة الرقابة المالية وتقارير مراقبي الحسابات الختامية لعام 2022 لمكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له التي سيتم مناقشتها من خلال اللجنة المالية المنبثقة عن المؤتمر.

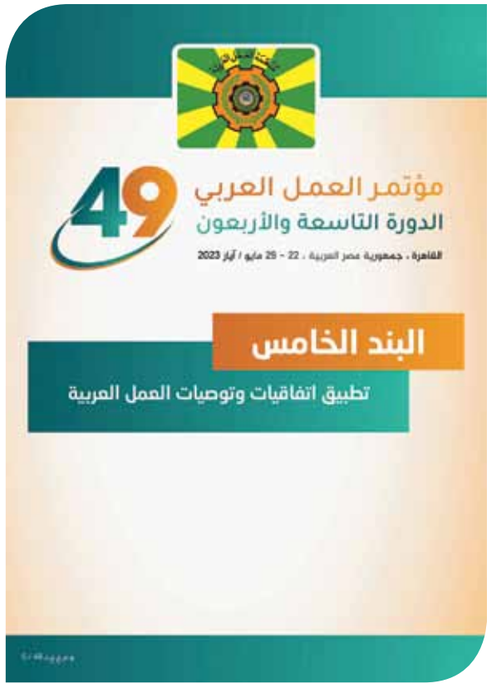

البند الخامس:

اتفاقيات وتوصيات العمل العربية

تنفيذاً لنص المادة الخامسة من نظام عمل لجنة الخبراء القانونيين، عقدت اللجنة دورتها الثالثة والأربعين، خلال الفترة 18 - 19 ديسمبر 2022، القاهرة / جمهورية مصر العربية، برئاسة الأستاذ / **حماد أبو نجمة**، بهدف دراسة التقارير التي تلتزم الدول الأعضاء بتقديمها إلى مكتب العمل العربي، وفقاً للفقرتين الأولى والثانية من المادة السادسة عشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية. وأعدت لجنة الخبراء القانونيين تقريراً عن نتائج أعمال الدورة الـ (43) يتضمن دراسة تقارير الدول الأعضاء حول اتفاقيات العمل العربية وردودها على ملاحظاتها السابقة، بالإضافة إلى التوصيات العامة للجنة، كما قام مكتب العمل العربي بعرض تقرير الدورة الـ (43) على مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته الثامنة والتسعين « مارس / آذار 2023».

البند السادس:

مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة الـ (111) لمؤتمر العمل الدولي جنيف «5 - 16 يونيو / حزيران 2023»

تتضمن وثيقة البند السادس من بنود مؤتمر العمل العربي في دورته العادية الـ «49»

مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة الـ (111) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2023، حيث يتضمن هذا البند تصورات تنفيذ اجتماع المجموعة العربية المزمع عقده يوم الأحد الموافق 4 يونيو / حزيران 2023 على هامش أعمال مؤتمر العمل الدولي الذي سيعقد بجنيف خلال الفترة من 5 - 16 يونيو حزيران 2023.

وقد قام مكتب العمل العربي بإعداد وثيقة البند الثامن من جدول أعمال الدورة الـ (98) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (مارس - آذار 2023) بشأن مذكرة المدير العام حول تصورات تنفيذ اجتماعات المجموعة العربية المزمع عقد اجتماعاتها على هامش أعمال مؤتمر العمل الدولي الدورة العادية الـ «111»، وقد أقر مجلس الإدارة هذه الوثيقة، مع التوصية بإدراجها على مؤتمر العمل العربي في دورته المقبلة، حيث تم إعداد وثيقة البند السادس حول الموضوع للعرض على المؤتمر الموقر.

البند السابع:

تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية بمنظمة العمل العربية

يتم خلال المؤتمر انتخاب الهيئات الدستورية والنظامية لمنظمة العمل العربية، وهي: مجلس الإدارة - هيئة الرقابة المالية - لجنة الحريات النقابية - لجنة شئون عمل المرأة العربية (2023 - 2025)،

البند الثامن:

مناقشة أولى بشأن إصدار أداة معيارية حول « الأنماط الجديدة للعمل» وتعديل الاتفاقية رقم (9) لعام 1977 بشأن التوجيه والتدريب المهني

أصدر مؤتمر العمل العربي في دورته السابعة والأربعين (القاهرة، سبتمبر / أيلول 2021) القرار رقم (1684)، بشأن البند الخامس من جدول الأعمال المتعلق بتطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، والذى تضمنت الفقرة الثانية منه النص على (الموافقة على إصدار أداة معيارية حول «الأنماط الجديدة للعمل»).

وتنفيذاً لقرار المؤتمر ووفقاً للإجراءات النظامية لإصدار الأدوات المعيارية قام مكتب العمل العربي بطلب التشريعات من الدول العربية والتطبيقات العملية لهذه التشريعات حول موضوع الأداة المعيارية «الأنماط الجديدة للعمل».

وتلقى مكتب العمل العربي ردود عدد من الدول العربية حول تشريعاتها الصادرة في هذا الشأن والتطبيق العملي لها، وتم تكليف أحد الخبراء المتخصصين في هذا المجال لإعداد تقرير بشأن موضوع الأداة المعيارية.

وبشأن تعديل الاتفاقية رقم (9) لعام 1977 بشأن التوجيه والتدريب المهني، وتنفيذا لقرار المؤتمر ووفقاً للإجراءات النظامية قام مكتب العمل العربي بإرسال تعميم إلى الدول العربية لموافاته بتقرير حول الصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ أحكام الاتفاقية أو التصديق عليها، وتلقى مكتب العمل العربي ردود عدد من الدول العربية الأعضاء بشأن الصعوبات التي تحول دون الالتزام بأحكام الاتفاقية أو التصديق عليها والتشريعات السارية لديها في هذا الشأن، وتم تكليف أحد الخبراء المتخصصين في هذا المجال لإعداد تقرير من واقع ردود الدول الأعضاء مرفق به استبيان، ومن ثم قام مكتب العمل العربي بإرسال تقرير حول تعديل الاتفاقية رقم (9) بشأن التوجيه والتدريب المهني مرفق به استبيان إلى أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية لإبداء رأيها بشأنه.

وتلقى مكتب العمل العربي (15) ردا من أطراف الإنتاج الثلاثة على الاستبيان، وفي ضوء تلك الردود تم إعداد مشروع اتفاقية عربية معدلة بشأن «التوجيه والتدريب المهني» حيث تم عرضه على لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية، التي أبدت عددا من الملاحظات تم إدراجها ضمن أحكام مشروع الاتفاقية المعدلة بشأن التوجيه والتدريب المهني.

وفقا لنظام اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل العربية تم إرسال مشروع تعديل الاتفاقية رقم (9) لعام 1977 بشأن «التوجيه والتدريب المهني» إلى أطراف الإنتاج الثلاثة، لإبداء ملاحظاتها بشأن مشروع تعديل الاتفاقية.

البندان التاسع والعاشر:

وثيقتان فنيتان

البنود الفنية تناقش موضوعات الساعة

يتضمن البند التاسع الوثيقة الفنية الأولى تحت عنوان «**سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني في ظل التحول الرقمي**»، حيث يعد هذا الموضوع من موضوعات الساعة؛ لأن جودة التعليم من أهم مدخلات التنمية الاقتصادية، فلا تستطيع الأمم أن تتقدم إلا بالتعليم القائم على الثورة العلمية التكنولوجية، وتلقي التدريب اللازم والمناسب للحصول على عمل لائق ومستدام، ولتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، الذي يتضح فيه أن التعليم والتدريب التقني والمهني يلعب دوراً أساسياً في التأثير على الأهداف الأخرى، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذا الدور عند صياغة وتنفيذ السياسات لتحقيق الأهداف المرجوة منه، في ظل التطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة التي يعيشها عالمنا اليوم، ولتمكين الشباب العربي للحصول على فرص عمل لائقة، ومن خلال ما افضت إليه وثيقة هذا البند، واستنادا إلى العديد من المرجعيات، يتأكد لنا أن الثورة التكنولوجية الحالية سوف تؤثر على التشغيل فى اتجاهين مختلفين: الاتجاه الأول يتمثل في اختفاء بعض المهن نتيجة لإحلال الآلات محل العمل، والاتجاه الثاني زيادة الطلب على

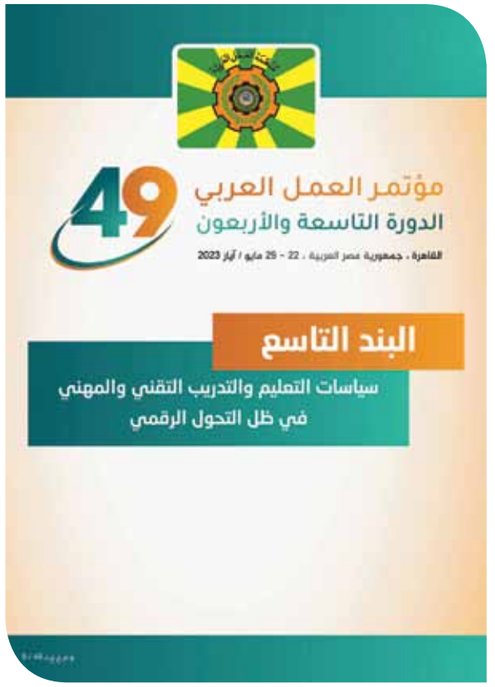

العمالة في الصناعات والمهن الجديدة، ونجاح هذه الثورة على مستوى الوطن العربي من الناحية الاقتصادية مرهون بكيفية التعامل مع التحولات المجتمعية، وتوخي الحذر نحو إدارتها بفاعلية على المدى القصير، مع وضع تطوير المهارات الشخصية على رأس المحاور، وتذليل جميع الصعوبات التى تحول دون تفعيل التقنيات الحديثة في سوق العمل.

تناول المحور الأول «**التطورات التكنولوجية الحديثة والثورة الصناعية الرابعة**»، حيث إن الثورة الصناعية الرابعة بدأت مع مطلع هذا القرن، لتتألف من مزيج العمليات المتداخلة والمتفاعلة معاً وتجمع بين العلوم المادية كالمركبات ذاتية القيادة، والرقمية بالتعاملات الإلكترونية،

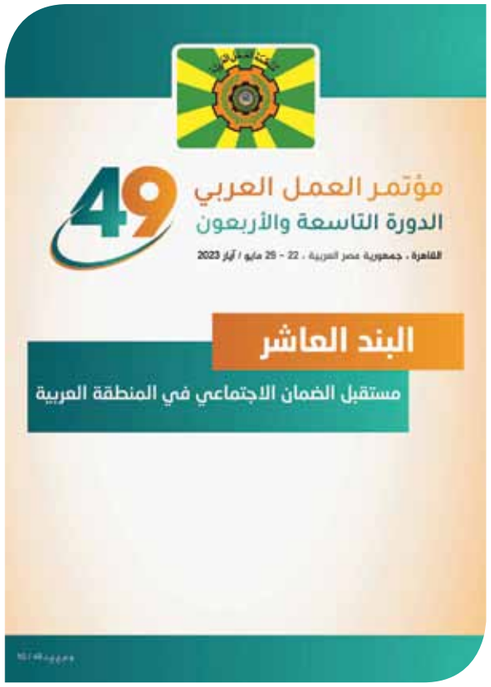

والبيولوجية بالتقنية الوراثية، ويتوقع أن تتفوق هذه الثورة في حجمها، وتأثيرها، وتعقيدها على أي تجربة شبيهة عاشتها البشرية من قبل.

ومن هنا يمكن القول إن الثورة الصناعية الرابعة والتطورات التكنولوجية الكامنة بها تمنح فرصاً استثنائية للإبداع والابتكار واستغلال طاقات الشباب الأكثر تعليمًا وتدريباً، فعلى المستوى العالمي يلاحظ زيادة حجم الاقتصاد الرقمي بوتيرة أسرع من ذي قبل. فنماذج البيانات الرقمية الجديدة تدعم عملية اتخاذ القرار الاقتصادي مما يسهم في رفاهية المجتمعات من خلال تحسين العلوم والتعليم والحوكمة والخدمات الصحية، فضلاً عن دورها في تحقيق النمو الشامل والاستفادة من تحليلات البيانات الضخمة لدعم المراقبة والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية، وبالرغم من عدم وجود تعريف واضح ومحدد للاقتصاد الرقمي، إلا أن التعريفات الشائعة تتطلب وجود عناصر محددة مثل الروبوتات المتقدمة وأتمتة المصانع / التصنيع المتقدم، مصادر جديدة للبيانات من الاتصالات المتنقلة عبر الأشياء / إنترنت الأشياء، الحوسبة السحابية، وتحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. بذلك يمكن اعتبار الاقتصاد الرقمي مكونا من مكونات الثورة الصناعية الرابعة، ويعد تكامل هذه العناصر وبلوغها درجة عالية من الكفاءة شرطًا ضروريًا لتحول الاقتصاد نحو الاقتصاد الرقمي.

أما **المحور الثاني** فقد استعرض « **إعادة تشكيل مفهوم المهارات والتوظيف في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة**»، وتطرق إلى الأثر المحتمل للتطبيقات التكنولوجية الحديثة على الوظائف والمهارات مشيراً إلى أن ثورات التكنولوجيا تؤدي إلى فقدان بعض الوظائف، مما يكون له آثار سلبية على سوق العمل، بسبب إحلال التكنولوجيا ورأس المال جزئيًا أم كليًا محل بعض الوظائف، ومن ثم، فإن نسبا كثيرة من الوظائف الحالية سوف تختفي مع مرور الوقت، وأنواعًا معينة من الوظائف هي التي ستصبح أكثر احتياجًا،

ومن المحتمل أن تحل التكنولوجيا الحديثة محلها جزئيًا أو كليًا، كما تطرق الفصل الثاني إلى أثر جائحة (كوفيد-19) على الوظائف والمهارات ليؤكد أنه يمكن القول إن تدافع قوتي الدفع المتمثلتين في الثورة التكنولوجية الحالية، جنبًا إلى جنب مع الركود الذي أحدثته الجائحة، أفضى إلي مزيد من التوجه نحو رقمنة الاقتصادات، مع ظهور تحولات هيكلية واسعة النطاق في الإنتاج، والتوظيف.

وفي حين ناقش **المحور الثالث** «**الاستفادة من العائد الديموغرافي بالدول العربية**»، حيث تجدر الإشارة إلى أن الوضع الديموغرافي بالدول العربية يحمل في طياته إمكانات واعدة للنمو الاقتصادي والتنمية الاحتوائية المستدامة، حيث تتناقص نسب الإعالة وتتحول الغالبية العظمى من السكان إلى قوة العمل، ومن ثم، إمكان الاستفادة من النافذة الديموغرافية وأن الدول العربية نجحت في تقليص الفجوة بين الجنسين في التكافؤ في التعليم وبالرغم من ذلك، فإن التقدم المحرز في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم لم يُترجم إلى زيادة في العمالة، وكان من شأن ذلك، ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب بالدول العربية لتصل أعلى مستوى لها في العالم.

وتناول **المحور الرابع** للتقرير «**التحديات والعوائق التي تواجه منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني بالدول العربية**»، مؤكدا أن جودة التعليم من أهم مدخلات التنمية الاقتصادية، فلا تستطيع الأمم أن تتقدم إلا بالتعليم القائم على الثورة العلمية التكنولوجية وتلقي التدريب اللازم والمناسب للحصول على عمل لائق ومستدام، ولتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، الذي يتضح فيه أن التعليم والتدريب التقني والمهني يلعب دوراً أساسياً في التأثير على الأهداف الأخرى، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذا الدور عند صياغة وتنفيذ السياسات لتحقيق الأهداف المرجوة منه، في ظل التطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة التي يعيشها عالمنا اليوم، ولتمكين الشباب العربي من الحصول على فرص عمل لائقة، كما سلط الضوء في المحور الرابع على التحديات التي تواجه التعليم والتدريب التقني والمهني في ظل التطورات التكنولوجية.

ومن خلال ما قدمه البند التاسع من تحليل، نستطيع أن نؤكد أنه لا يمكن إغفال الفرص التي تمنحها ثورة التكنولوجيا، بما تمنحه من مسارات لزيادة النمو الاقتصادي المستدام، خاصة في ظل الترابط بين الأسواق وما ينطوي عليه من تنافسية شديدة على المستوى العالمي، إلى جانب ذلك، يجب الأخذ في الاعتبار أن العوائق التي تعاني منها أسواق العمل العربية معظمها هيكلية متجذرة داخل السياقات المحلية

في كل دولة، وإن كانت لها من السمات العامة المشتركة. ومن ثم، فعند صياغة السياسات والحلول يجب الأخذ في الاعتبار هذه المشكلات الهيكلية جنبًا إلى جنب مع ما تنطوي عليه الأنماط الجديدة للعمل من تغيرات يجب التصدي لها.

ومن ثم، يجب أن تتمحور أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني حول التفكير النقدي والتحليل وحل المشكلات، والتي لا تزال مرتكزات وأولويات تنموية واجب تحقيقها لخلق بيئة داعمة للابتكار، بما يُزيد من تنافسية الاقتصادات، وتكمن الحلول العملية التي تركز عليها هذه الدراسة في تركيز جهود صانعي السياسات على جانب العرض في سوق العمل لخلق بيئة داعمة للابتكار والتكنولوجيا بما يحقق الكفاءة والمرونة المطلوبة لتنافسية الاقتصادات.

ويستعرض **البند العاشر** في الدورة الـ«49» لمؤتمر العمل العربى الوثيقة الفنية الثانية تحت عنوان «**مستقبل الضمان الاجتماعى فى المنطقة العربية**»، حيث رسم لنا البند مستقبل أنظمة الضمان الاجتماعي في الدول العربية في ظل تحولات دولية وإقليمية ومحلية متسارعة، خاصة بعد ما جدّ من أزمات اقتصادية واجتماعية وصحية. وقد تبيّن أنّ أنظمة الضمان الاجتماعي العربية في حاجة إلى التوسع كمّياً والتطوير نوعياً رغم ما حقّقته أغلبها من مكاسب خلال العقود الماضية. كما تجلّى الدور الحيوي الذي قامت به منظمة العمل العربية بمختلف هياكلها في السياق نفسه الذي سارت عليه منذ نشأتها، والذي كرّسته في إصدار العديد من الاتفاقيات والتوصيات وتنظيم الندوات والمؤتمرات، وحث البلدان الأعضاء على الاهتمام بمحور الحماية الاجتماعية ومعالجة نقائصها وتبادل الخبرات فيما بينها، وقدم البند من خلال فصوله تقييما موضوعيا لواقع الضمان الاجتماعي في الدول العربية سواء من جهة المكتسبات التي حققتها نظم الحماية الاجتماعية العربية، أو من جهة التحديات التي تواجهها في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبعد تشخيص الواقع يطرح البند مجموعة من الأفكار لكيفية تجاوز العقبات وتطوير الضمان الاجتماعي في الدول العربية.

وناقش البند في فصله الأول «**واقع الضمان الاجتماعي في الدول العربية: مكتسباته وتحدياته**» ليبدأ بعرض أهمّ المميزات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للدول العربية؛ نظراً للعلاقة المتينة بين كل هذه المظاهر والحماية الاجتماعية، فهي تتأثر بها وتؤثر فيها، مسلطا الضوء على مميزات المنطقة العربية، حيث إنها تتميز بموقع جغرافي إستراتيجي، ويتميّز الوضع السكاني بزيادة مطّردة في عدد السكان بمعدلات مرتفعة تصل إلى 2.5 % سنويًا،

كما تحتوي الدول العربية على إمكانات هائلة للإنتاج الزراعي وتمتلك العديد من المقومات التي تساعدها على تحقيق التنمية الزراعية، بالإضافة إلى الثروات الباطنية الهائلة مثل النفط والغاز والفوسفات واليورانيوم. وتستحوذ الدول العربية على أكثر من 55 % من احتياطي النفط العالمي، وتمتلك المنطقة العربية ثروة سمكية هائلة وبها العديد من الأماكن السياحية مما جعل الدخل القومي للعديد من دولها يتأتّى من السياحة، التي أصبحت تسهم في ازدهار الحركة التجارية وتسويق الصناعات التقليدية.. وتطرق أيضا إلى مكاسب الضمان الاجتماعي، في الدول العربية مسلطا الضوء على ما حققته الدول من مكاسب جمّة في مجال الضمان الاجتماعي، سواء لفائدة مواطنيها أو لفائدة الوافدين عليها، مما أسهم في التخفيف من حدة الأزمات الاجتماعية وساعد على دفع التنمية الاقتصادية، حيث يتميز الضمان الاجتماعي العربي بتعدّد القوانين والأنظمة، فهو يسعى إلى الاستجابة لخصوصيات كل فئة من ناحية قدرته التمويلية، ومن مميّزات الضمان الاجتماعي في أغلب الدول العربية أنّه بقى تحت إشراف السلطات العمومية، ولم يُعهد التصرّف فيه إلى القطاع الخاص على غرار ما هو معمول به في بعض الدول الغربية. وهو مكسب مهم يحافظ على مفهوم الدولة الراعية ويأخذ بعين الاعتبار واقع الدول العربية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

استعرض الفصل الأول أيضا عدة نقاط أهمها: **التحديات - هشاشة القطاع الصحي - تغطية منقوصة - صعوبات مالية - أخطار التغيرات المناخية - تداعيات المستجدات الدولية - تحدّيات أخرى**، وبعد التطرق للنقاط السابقة يتضح لنا أن النقائص موجودة في المجالات الحيوية للحماية الاجتماعية وفي طليعتها المجال الصحي، حيث ما زال بعض السكّان في المنطقة العربية لا يحصلون على هذه الخدمة، مثلما لا ينتفع كلّ البالغين سن الشيخوخة بدخل يؤمن لهم بقية حياتهم بعد أن بلغوا من الكبر عتيًّا. ولم تتمكن أنظمة الضمان الاجتماعي من الاستجابة - بصفة كاملة - لخصوصيات بعض الفئات مثل الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والعاطلين عن العمل. لكنّ أهم إشكال يتعرض له السكان في المنطقة العربية، أن يظل بقاء جزء غير قليل منهم خارج مظلة الحماية الاجتماعية، ويمكن في ضوء هذا التشخيص رسم ملامح مستقبل أنظمة الضمان الاجتماعي وآفاقها وضبط أولوياتها، سواء في مستوى أهدافها ومضامينها أو مستوى آليات تطبيقها ووسائلها.

وناقش الفصل الثاني للبند العاشر «**آفاق الضمان الاجتماعي في الدول العربية**»، مشيرا إلى أن تجاوز مختلف الصعوبات التي تعترض منظومة الحماية

مؤتمر العمل العربي
الدورة التاسعة والأربعون
القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 22 – 29 مايو / آيار 2023

الاجتماعية بصفة جذرية في الدول العربية يتمّ عبر مراجعة السياسات الاقتصادية، بما من شأنه أن يدفع النمو ويُوفر موارد مالية قادرة على ضمان حماية اجتماعية مناسبة. غير أنّ ذلك قد يتطلب فترة زمنية طويلة يمكن أن تمتد إلى عقود. وفي هذه الأثناء فإنّ الناس في حاجة إلى حلول عاجلة ملقاة على كاهل الحماية، حتى تتدخل لتأمين الرعاية الاجتماعية والصحية لمجموع السكان وخاصّة منهم الفئات ذات الوضعيات الهشة أو الخصوصية، المساهمة قدر الإمكان في الحدّ من الفقر.

إنّ الحاجة أكيدة لتحسين مستوى التغطية، وذلك عن طريق توسيع الشمولية وضمان التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي. كما يستوجب النظر في مساعدة المؤسسات خاصة المتوسطة والصغيرة على تجاوز صعوباتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وإسناد قروض ميسّرة، وإحاطة في مجال الصحة والسلامة المهنية، وتأجيل سداد ديونها نحو مؤسسات الضمان الاجتماعي.

بينما سلط **الفصل الثاني** الضوء على عدة نقاط لرسم آفاق بعض المنافع التي على أنظمة الضمان الاجتماعي في الدول العربية تطوير مضامينها. ومن أهم هذه المنافع التأمين الصحي، ومعاشات التقاعد والمنافع العائلية والأمومة والتأمين على البطالة، مع إضافة بعض المنافع التي فرضتها التحولات الاجتماعية اللاحقة مثل الإحاطة بالأشخاص ذوي الإعاقة والعناية بالمهاجرين. وسعى هذا البند إلى رسم مستقبل أنظمة الضمان الاجتماعي في ظل تحولات دولية وإقليمية ومحلية متسارعة، خاصة بعد ما جدّ من أزمات اقتصادية واجتماعية وصحية. وقد تبيّن أنّ أنظمة الضمان الاجتماعي العربية في حاجة إلى التوسع كميًّا والتطوير نوعيًّا رغم ما حقّقته أغلبها من مكاسب خلال العقود الماضية. كما تجلّى الدور الحيوي الذي قامت به، ويجب أن تقوم به منظمة العمل العربية بمختلف هياكلها في السياق نفسه الذي سارت عليه منذ نشأتها، والذي كرّسته في إصدار العديد من الاتفاقيات والتوصيات وتنظيم الندوات والمؤتمرات، وحث البلدان الأعضاء على الاهتمام بمحور الحماية الاجتماعية

ومعالجة نقائصها وتبادل الخبرات فيما بينها. وقد كانت أزمة كوفيد 19 آخر وأهم امتحان مرّت بها البلدان العربية، ونجحت فيه نسبيًّا، بفضل مجهودات التوقي أولاً والعلاج ثانياً، وتدارك التداعيات الاقتصادية والاجتماعية ثالثاً.

ويأتي هذا البند فرصة للوقوف على النقائص الموجودة في المجالات الحيوية للحماية الاجتماعية، وفي طليعتها المجال الصحي، حيث ما زال بعض السكّان في المنطقة العربية لا يحصلون على هذه الخدمة مثلما لا ينتفع كلّ البالغين سن الشيخوخة بدخل يؤمن لهم بقية حياتهم. ولم تتمكن أنظمة الضمان الاجتماعي من - الاستجابة بصفة كاملة - لخصوصيات بعض الفئات مثل الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والعاطلين عن العمل والمهاجرين. لكنّ أهم إشكال يتعرض له السكان في المنطقة العربية يظل بقاء جزء غير قليل منهم خارج مظلة الحماية الاجتماعية.

والحقيقة أن أسباب هذه النقائص تعود بصفة رئيسية إلى الصعوبات المالية التي تعاني منها الميزانيات العمومية، أو ميزانيات المؤسسات المشرفة على التصرف في هذه الأنظمة، والتي تعود بدورها إلى صعوبات اقتصادية هيكلية متراكمة. ولئن تمكّنت بعض الدول والصناديق الاجتماعية من رصد اعتمادات كافية أو على الأقل دنيا لتوفير خدمات الحماية الاجتماعية، فإنّ البعض الآخر في حاجة إلى موارد إضافية، مما يطرح بإلحاح ضرورة تفعيل آلية التضامن بين الدول العربية.

وإذا ما وقع تجاوز الصعوبات المالية يمكن التقدم في تطوير مضامين المنافع وذلك بداية بتعميم الحماية الاجتماعية على جميع السكان مهما تكن وضعيتهم المهنية أو الاجتماعية، ثم المرور إلى تطوير بقية الخدمات. ومن أهمّ الخدمات توفير التأمين الصحي وجرايات التقاعد ومنحة الأمومة، بصفتها منافع تقليدية في مجال الضمان الاجتماعي. غير أنّ هناك منافع حديثة نسبيًّا فرضتها المستجدّات الاقتصادية على غرار منح البطالة والعناية بالأشخاص ذوي الإعاقة والعمالة المتنقلة، وكذلك المستجدات المناخية التي تستوجب من مؤسسات الضمان الاجتماعي الاستعداد لها بالنظر إلى تداعياتها الأكيدة والخطيرة على حياة السكان. ويمكن تطوير منافع فئات أخرى لم يتسن لضيق المجال التطرق لها، مثل: تنظيم العمل المنزلي الذي يتميز بخصوصية، وهي أن إنجازه يتم في فضاءات مغلقة تتميز بطابعها العائلي الذي لا يمكن مراقبته قانونيًّا بحكم حرمة المسكن رغم وجود علاقة شغلية واضحة، علماً بأن أغلب العاملين في هذا المجال محرومون من أبسط الحقوق الاجتماعية.

ولا يقتصر العمل على تطوير المضامين، بل لا بد من توفير الآليات الإدارية والوسائل الفنية مثل مزيد الاعتماد على التقنيات التكنولوجية العصرية وتطوير قنوات الاتصال والتواصل والعناية بالموارد البشرية وضمان ظروف السلامة والصحة المهنية وحوكمة مؤسسات التأمينات الاجتماعية وتنشيط الحوار الاجتماعي.

ولئن كانت للإرادة السياسية، وللجهود الإدارية الدور الرئيسي في تحقيق كل هذه الأهداف النبيلة، فإنّ مشاركة المجتمع تبقى العامل الحاسم، مما يستوجب القيام بحملات إعلامية مكثّفة وتحويل موضوع الحماية الاجتماعية إلى شأن عام، بما يسهم في إدراك حدَّة التحديات، ويدفع نحو تقديم البدائل. ويمكن في هذا الصدد التركيز على ترويج ثقافة الحماية الاجتماعية لدى كل الفئات. فعلى سبيل المثال يمكن القيام بحملات توعية في المؤسسات التربوية للوصول إلى العمال وعائلاتهم عبر أبنائهم. ويستوجب أيضا تعزيز تدريس مادة الضمان الاجتماعي في المؤسسات الجامعية وتطوير البحوث حولها.

البند الحادي عشر :

تحديد مكان وجدول أعمال الدورة الـ (50) لمؤتمر العمل العربي (2024)

يحتوي البند الحادي عشر والأخير لأعمال المؤتمر على قسمين:

- **القسم الأول: تحديد مكان عقد الدورة الـ (50) لمؤتمر العمل العربي (2024).**
- **القسم الثاني: تحديد جدول أعمال الدورة الـ (50) لمؤتمر العمل العربي (2024).**

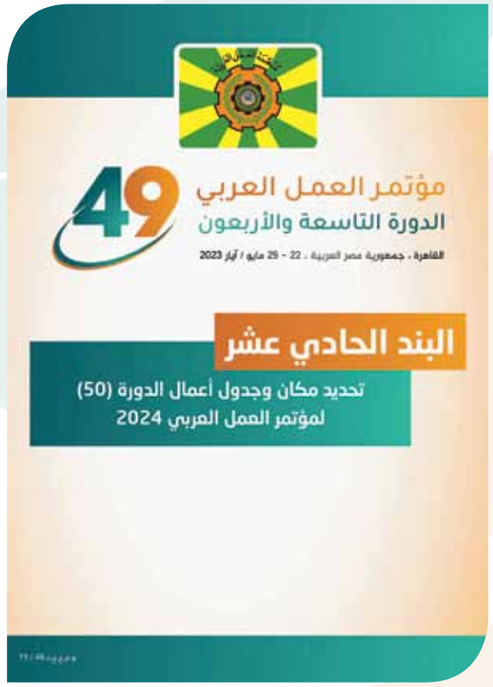

المطيري يشارك في المؤتمر الـــــرابع للاتحاد العام لسلطنة عمان

تحت رعاية كريمة من معالي الدكتور **عبدالله بن محمد السعيدي**- وزير العمل والشؤون القانونية في سلطنة عمان، وحضور معالي السيد/ **فايز علي المطيري**- المدير العام لمنظمة العمل العربية، ومشاركة عدد من أصحاب المعالي والسعادة، وبعض المنظمات العربية والإقليمية والدولية، افتتح يوم الأربعاء الموافق 3 مايو، المؤتمر الرابع للاتحاد العام لعمال سلطنة عمان.

وحظى المؤتمر بمشاركة كبيرة من النقابيين والنقابيات، أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد العام الممثّلين لنقابات واتحادات عمالية في قطاعات النفط والغاز والصناعة والإنشاءات والسياحة والكهرباء، وتضمن افتتاح أعمال المؤتمر كلمات قدمها أطراف الإنتاج الثلاثة: الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان، ووزارة العمل، وغرفة تجارة وصناعة عُمان، بالإضافة إلى كلمة لمنظمة العمل الدولية، كما اشتمل على عروض مرئية تتعلق بالأدوار والممارسات التي تقوم بها النقابات العمالية، وتعكس واقع العاملين في القطاع الخاص، واستعراض مجموعة من الإنجازات التي حققتها المنظومة النقابية خلال الفترة (2019-2022).

ألقى معالي السيد/ **فايز علي المطيري**- المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة في افتتاح أعمال المؤتمر، أشار فيها إلى أن المنظمة تسعى منذ إنشائها إلى تعزيز آليات الحوار الاجتماعي بين الحكومات والشركاء الاجتماعيين، وفق ما نصت عليه معايير العمل العربية، خاصة فيما يتعلق بالحقوق والحريات النقابية، وتوفير الحد الأدنى من الأجور، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، متمنيا للاتحاد العام لعمال سلطنة عمان نجاح أعمال مؤتمرهم والخروج بتوصيات تخدم العمال.

كما ألقى سعادة الشيخ **نصر بن عامر الحوسني** - وكيل وزارة العمل كلمة قال فيها: أن الوزارة قامت بتفعيل الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة لتعزيز تشريعات سوق العمل وتفعيل دور القطاع الخاص بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، ومن أهمها الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان، موضحًا أن هذا التفعيل يأتي على أشكال متعددة، منها تشكيل لجنة الحوار الاجتماعي، وتنفيذ برنامج العمل اللائق مع منظمة العمل الدولية.

من جانبه، أوضح **نبهان بن أحمد البطاشي** رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان، أن الاتحاد العام يندرج تحت مظلته نقابات واتحادات عمالية، وتتحد جميعها بتفاعل ضمن مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية من خلال الحوار الهادف الذي أدى إلى إنجاز العديد من اتفاقيات العمل الجماعية بين العاملين، وزيادة إنتاجهم وتحسين أدائهم.

وقال **مصطفى سعيد** - مستشار الأنشطة العمالية بالمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية: إن جائحة كورونا أكدت أن العمل النقابي والحوار الاجتماعي الثلاثي، لهما دور أساسي ومهم في أوقات الأزمات والكوارث المختلفة التي قد تواجه الدول والمجتمعات؛ فالمنظمات النقابية من خلال انتشارها وعضويتها الواسعة قادرة على التخفيف من حدة الأزمات تجاه أعضائها، والمساهمة الفعّالة عبر اقتراح حلول وسياسات واقعية ومتوازنة تعزز من قدرة المجتمع وإعادة البناء نحو الأفضل.

« المطيري » يدعو لعقد لاجتماع المجموعة العربية على هامش مجلس إدارة منظمة العمل الدولية

في إطار الحرص على تعزيز التعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة وتبادل الرؤى حول مختلف قضايا العمل والعمال، التي تدخل ضمن اهتمامات ومصالح المنطقة العربية، والتي يتم عرضها للمناقشة على هامش جدول أعمال الدورة العادية «347» لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، قام سعادة **السيد / فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية بدعوة الأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي للاجتماع صباح يوم الأربعاء الموافق 15 مارس 2023 لمناقشة الوثيقة المقدمة من مكتب العمل العربي، والمتضمنة أهم ملاحظات المجموعة العربية على هامش مؤتمرات العمل الدولية، وكذلك متابعة قرارات مجلس إدارة منظمة العمل العربية ومؤتمر العمل العربي.

وبحضور الأعضاء العرب المشاركين بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي افتتح «**المطيري**» فعاليات الاجتماع بكلمة رحب فيها بالسادة الحضور، مستعرضا أهم محاور وثيقة المجموعة العربية حول الموضوعات التالية:

- التوسع في استخدام اللغة العربية في أنشطة منظمة العمل الدولية.
- أهمية زيادة حصة التوظيف العربية في أجهزة منظمة العمل الدولية.
- البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي لمصلحة البلدان العربية.
- متابعة التصديق على تعديل 1986 لدستور منظمة العمل الدولية بشأن زيادة التمثيل في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي.
- تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي وتوصيات وملاحظات المجموعة العربية نحو تنفيذ اجتماع دعم إستراتيجية التشغيل والحماية الاجتماعية بفلسطين.

وبعد المناقشات والمداخلات وتبادل الرؤى حول الموضوعات المعروضة، أكد السادة الحضور ضرورة بذل المساعي والاستمرار في المطالبة بتحقيق ملاحظات المجموعة العربية، سواء داخل أروقة اجتماعات مجلس الإدارة أو في لقاءاتهم مع المدير العام لمنظمة العمل الدولية.

ومن الجدير بالذكر أن المشاركين في ختام هذا الاجتماع تقدموا بالشكر والتقدير لسعادة **السيد/ فايز علي المطيري**، لحرصه على عقد هذا الاجتماع، وعلى الوثيقة المعروضة، التي أعدها مكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف.

لقاء معالي السيد/ فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد/ فرانك هجمان - نائب المدير الإقليمي ومدير فريق الدعم الفني للعمل اللائق للدول العربية التابع لمكتب العمل الدولي لمنظمة العمل الدولية

التقى صباح يوم الجمعة الموافق 17 فبراير 2023، من خلال المنصة الإلكترونية ZOOM، سعادة السيد **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، والسيد **فرانك هاجمان** نائب المدير الإقليمي ومدير فريق الدعم الفني للعمل اللائق للدول العربية، التابع لمكتب العمل الدولي لمنظمة العمل الدولية، للتباحث حول كيفية تفعيل التعاون بين المنظمتين، ومتابعة تنفيذ مطالب المجموعة العربية، وكذلك توصيات ملتقى فلسطين خلال مؤتمر العمل الدولي لعام 2022.

لقاء « صميخ والمطيري»
توطيد العلاقات بين وزارة العمل ومنظمة العمل العربية

استقبل معالي الدكتور/ **علي بن صميخ المري** وزير العمل في دولة قطر في مكتبه يوم 24 يناير 2023 معالي السيد/ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية.

في بداية اللقاء، رحب معالي **وزير العمل** في دولة قطر بمعالي السيد/ **المدير العام لمنظمة العمل العربية**، في بلده الثاني، من ناحيته، هنأ **«المطيري» «صميخ»** بنجاح دولة قطر في استضافتها مونديال 2022، وما حققته من مكاسب عظيمة لكل الدول العربية، حيث أثبت مونديال قطر أنها قادرة على احتضان واستضافة الفعاليات والمناسبات العالمية الكبرى، مؤكدا أن دولة قطر تعد أحد الشركاء الأساسيين للمنظمة، ومن الداعمين لها مع الدول العربية الأخرى.

خلال الاجتماع ناقش الطرفين سبل التعاون المشترك بين دولة قطر ومنظمة العمل العربية، بما يخدم قضايا قطاع العمل في الدول العربية، والسبل الكفيلة بدعمها وتطويرها خلال الفترة المقبلة.

الجدير بالذكر أن هذه الزيارة كانت على هامش مشاركة سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية في أعمال **الدورة الـ** (42) **لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب**، الذي استضافته دولة قطر خلال الفترة 24 - 26 يناير 2023.

المطيري يشارك في الدورة الـ «42» لمجلـــــس وزراء الشؤون الاجتماعية العــرب

بحضور معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسيدات والسادة أصحاب المعالي وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وعدد من ممثلي المنظمات الإقليمية، شارك **معالي السيد/ فايز على المطيري - المدير العام** في فعاليات الدورة الـ «42» لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والتي استضافتها دولة قطر خلال الفترة من 24-26 يناير 2023، وتضمن جدول أعمال الدورة مناقشة جملة من الملفات المهمة، تتصدرها تلك المتعلقة بالفئات الضعيفة والهشة في المجتمع، لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة، وجهود القضاء على الفقر في المنطقة، كما سيتم في هذا الصدد مناقشة العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032، وملف التقرير العربي الثاني حول الفقر متعدد الأبعاد، وسترفع مخرجات هذه الدورة إلى القمة العربية المقبلة، وقد شهدت الجلسة الافتتاحية للدورة تسلم دولة قطر رئاسة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب من المملكة العربية السعودية، وصدر عن الدورة الـ «42» لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب عدد من التوصيات مهمة، في مقدمتها مواصلة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، خاصة في أبعادها الاجتماعية التي تمس حياة المواطن العربي، إلى جانب القضايا التي تخص الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع خاصة الأشخاص ذوي الإعاقة، وسبل زيادة إدماجهم في كل ميادين الحياة العامة، فضلاً عن القضايا ذات الصلة بجهود القضاء على الفقر بمختلف أبعاده، كما اشتملت التوصيات على تعزيز العمل لرصد وتقييم الخدمات المختلفة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تبادل الخبرات والتجارب الناجحة والرامية إلى إدماجهم، وطالبت التوصيات كذلك بتعزيز جهود المملكة الأردنية الهاشمية، لتنظيم أعمال القمة العالمية للإعاقة 2025، ومواصلة الجهود للتعافي من الأزمات الراهنة على نحو يراعي البيئة من خلال تصميم حلول خضراء كجزء من شبكة جديدة للأمان الاجتماعي في المنطقة العربية والعالم، وأيضا دعم تنفيذ الإستراتيجية العربية لتعزيز العمل التطوعي.

المطـيري: يشارك في اجتماع المجالس الاقتصادية والاجتماعية

بدعوة كريمة من الأستاذ الدكتور/ **سيدي محمد بوشناق خـلادي** - رئيس اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها، وحضور أصحاب المعالي والسعادة وزراء العمل ممثلي المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها، الذي انعقد يوم 9 يناير 2023، شارك **معالي السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية** في اجتماع مكتب اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة، وألقى كلمة أشار فيها إلى أهمية جدول أعمال هذا الاجتماع، الذي يتضمن العديد من المسائل المهمة، يأتي في مقدمتها استعراض مشروع محاور عمل اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها والخاصة بالفترة 2022 - 2025 تحت عنوان **«من أجل أمن مائي وطاقوي وغذائي في الوطن العربي»**.

اجتماع خبراء بشأن التقرير العربي الثامن حول التشغيل والبطالة في الدول العربية

ترى منظمة العمل العربية أن الموضوع يتناوله هذا التقرير على جانب كبير من الأهمية، ويحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي والمتابعة بسبب تعقيداته من جهة، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بدورها في زيادة وانتشار البطالة وتخطيط سياسات التشغيل في الدول العربية للحد من هذه الظاهرة، لذلك تحرص منظمة العمل العربية على إشراك خبراء وباحثين متميزين ومشهود لهم بالكفاءة والخبرة في المنطقة العربية لإعداد محاور هذا التقرير، لإلقاء الضوء على الإجراءات والتدابير اللازمة لتنمية وتطوير القوى

العاملة البشرية، بما يتواءم ومتطلبات أسواق العمل حاليا ومستقبلاً

لذلك عقدت منظمة العمل العربية يوم 20 فبراير 2023 اجتماعا للسادة الخبراء لوضع أساس لمحاور التقرير الثامن حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، الذي نأمل أن تكون حصيلته ذات فائدة للمخططين وصانعي السياسات ومتخذي القرارات والباحثين والمهتمين في هذا الموضوع.

بدأ الاجتماع بكلمة ترحيبية لمعالي السيد المدير العام ألقتها نيابة عنه السيدة/ **رباب طلعت حامد** رئيس وحدة التنمية والتدريب، أكد سعادته فيها أن هذا التقرير يكتسي أهمية خاصة لدى منظمة العمل العربية، حيث يشكل مصدرًا أساسيًّا في رصد المتغيرات والمعطيات المتعلقة بسوق العمل وتحليلها، لتكون مرجعية مهمة لأطراف الإنتاج الثلاثة ولجميع الباحثين والمختصين، كما يعتبر أرضية موجهة لخطة عمل المنظمة في صياغة برامجها وتحديد

أولوياتها، كما أكد أن التحديات الراهنة تملي علينا ضرورة مواصلة الجهود لتطوير قدراتنا لإعادة الأمل لشبابنا والانطلاق بخطوات أسرع لمجابهة التطورات والمتغيرات السريعة، وفى ختام كلمته أكد سعادته استعداد منظمة العمل العربية التام لتقديم كل عون مخلص لوطننا العربي على الصعيدين الوطني والقومي.

بعد عرض تصورات السادة الخبراء تم الاتفاق على عنوان التقرير ليكون تحت مسمى: «**مسارات مبتكرة لأسواق العمل العربية**». تم تحديد محاور التقرير والسادة الخبراء المكلفين بإعداده **وهي كمايلي:**

المحور الأول: نحو منهجية جديدة لدراسة أسواق العمل العربية وينقسم إلى جزءين، الجزء الأول منه (تشخيص لسوق العمل بشكل عام)، الجزء الثاني يكون فيه (الخلاصة والتوصيات) ويكلف به الدكتور **أحمين شفير** - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المحور الثاني: وظائف المستقبل وفرص جديدة للعمل، ويكلف به

الدكتور **أحمين شفير** - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المحور الثالث: التأهيل والتدريب لعصر جديد، ويكلف به الدكتور **أسامة غنيم** - الجمهورية اللبنانية.

المحور الرابع: المنصات الرقمية الإمكانات والتحديات، ويكلف به الدكتور **محمود أبو عيشة** - جمهورية مصر العربية.

المحور الخامس: دور الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل العربية من خلال الابتكار والاستدامة، ويكلف به الدكتور/ **عادل عبدالرشيد** - الجمهورية اليمنية.

المحور السادس: أهداف التنمية المستدامة فرص ابتكارية، وتكلف به الأستاذة / **حصة الطنيجي** - دولة الإمارات العربية المتحدة.

المحور السابع: التشغيل في القطاع غير المنظم بين الإقصاء والإدماج، ويكلف به الدكتور/ **إيهاب مقابلة** المملكة الأردنية.

والجدير بالذكر أن هذا العدد من التقرير العربي للتشغيل والبطالة، يأتي ليكمل ما سبقه، فقد صدر العدد الأول عام 2008 متخذا له عنوانا مهماً (نحو سياسات وآليات فاعلة)، وكان العدد الثاني عام 2010 مستأنفاً

المسيرة بالتركيز على ما يمثله عنوانه (قضايا ملحة)، والعدد الثالث الصادر عام 2012، وتناول قضية الساعة آنذاك بعنوان: (انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة... حاضرا ومستقبلا)، وتلا ذلك العدد الرابع عام 2014، الذي استعرض (**الآفاق الجديدة للتشغيل في المنطقة العربية**)، أما العدد الخامس فقد صدر عام 2016 تحت عنوان: (**دعم القدرة التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل.. نحو معالجة اقتصادية مستدامة**)، وجاء العدد السادس عام 2018 ليتناول موضوعا مهما بعنوان: (**تحليل الحاضر واستشراف المستقبل**)، والعدد السابع في عام 2021، تناول قضية محورية تتجلى أهميتها من عنوانه: (**تحديات المرحلة الراهنة والفرص الواعدة**).

لجنة شؤون عمل المرأة

تطلق دليلا تدريبيا حول تعزيز دور المرأة العربية في النقابات العمالية

بدعوة كريمة من معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية، عقدت لجنة شؤون عمل المرأة العربية دورتها الحادية والعشرين في القاهرة بجمهورية مصر العربية يوم الأحد الموافق 19 فبراير وشباط 2023، بحضور الأمينة العامة للجنة وعدد من عضواتها، حيث افتتحت أعمال اللجنة بكلمة لسعادة الأستاذ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، ألقاها نيابة عنه **المستشار إسلام سناء** - المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية، رحب فيها بالسيدات عضوات اللجنة، مؤكداً اهتمام المنظمة ودعمها الدائم لأنشطة لجنة المرأة، وقدم فيها التهنئة لسعادة **النائبة / سولاف درويش** على انتخابها أمينا عاما للاتحاد العربي للعاملين بالمصارف والتأمينات والأعمال المالية، من ناحيتها، ألقت سعادة **النائبة / سولاف درويش** - الأمينة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية، كلمة توجهت خلالها بالشكر إلى سعادة المدير العام على الدعم الذي قدمه للجنة المرأة، وتنفيذ توصياتها في إصدار الدليل التدريبي الخاص بممثلات العمال، ليكون مرجعاً للنقابات العمالية في الدول العربية لتعزيز مساهمة المرأة في قيادتها.

وأقرت اللجنة في بداية اجتماعها جدول أعمالها، وناقشت البنود المعروضة، حيث جاء **البند الأول** ليناقش الدليل التدريبي حول «**تعزيز دور المرأة في النقابات العمالية**»، حيث عرضت **الأستاذة / سهام ساسي** - خبيرة النوع الاجتماعي مشروع وثيقة الدليل التدريبي، وبعد المناقشات والاستماع إلى ملاحظات السيدات عضوات اللجنة أوصوا باعتماد مشروع الدليل التدريبي بعد الأخذ بملاحظات السيدات عضوات اللجنة، ودعوة منظمة العمل العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإصداره، وجاء البند الثاني ليتابع تنفيذ الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث أكدت اللجنة دعوة السيدات عضوات لجنة شؤون عمل المرأة العربية لاستكمال إرسال التقارير الوطنية حول متابعة تنفيذ الإستراتيجية إلى مكتب العمل العربي، وتكليف مكتب العمل العربي لإعداد مشروع تقرير حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الإستراتيجية وإرساله إلى السيدات عضوات اللجنة لأخذ ملاحظاتهن تمهيداً لصياغته في الصيغة النهائية.

كما أوصت اللجنة بعد مناقشتها **لبندها الثالث**، «**ورقة سياسات مؤتمر العشرين لمجتمع الأعمال**»، **(دعم رائدات الأعمال)** باستكمال جهود أطراف الإنتاج الثلاثة في دعم رائدات الأعمال ودمج مشروعات صاحبات الأعمال في الدول العربية في الاقتصاد العالمي، من خلال تمكين رائدات الأعمال، وتمكين القدرات الرقمية والقيادية للمرأة وتعزيز أماكن العمل الآمنة والعادلة.

المطيري ٥

مأسسة وإدماج النوع الاجتماعي في المؤسسات

في إطار متابعة المنظمة لتنفيذ الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030، التي أصدرتها منظمة العمل العربية، وتم اعتمادها في القمة العربية المنعقدة في الجزائر 2022، التي تؤكد ضرورة توفير إطار تشريعي ومؤسسي يعزز المساواة ويعمل على إلغاء جميع أشكال التمييز، الأمر الذي يستدعي ضرورة تقييم أداء المؤسسات في مجال إدماج قضايا النوع الاجتماعي، عليه عقدت منظمة العمل العربية (إدارة الحماية الاجتماعية بالشراكة مع المركز العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر) الندوة القومية حول «تقييم أداء المؤسسات من منظور النوع الاجتماعي» يومي 20-21 فبراير شباط 2023، بمشاركة عضوات لجنة شؤون عمل المرأة العربية وممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى مشاركة منظمة العمل الدولية، هدفت الندوة إلى رفع مستوى الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين وأثرها على أسواق العمل العربية

العربية السبيل لتنمية أوضاع المرأة

ودراسة أثر التدقيق على النوع الاجتماعي في تعزيز فرص المرأة العربية، كما هدفت الندوة أيضا إلى مواصلة بناء قدرات ممثلات أطراف الإنتاج الثلاثة في مجال تعميم مفاهيم النوع الاجتماعي في التخطيط للبرامج والسياسات والموازنات.

افتتحت أعمال الندوة بكلمة لمعالي/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية - ألقاها نيابة عنه المستشار **إسلام سناء** - المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية، رحب فيها بالمشاركات والمشاركين والسادة الخبراء، وأكد خلالها أن مأسسة وإدماج النوع الاجتماعي في المؤسسات العربية خاصة مؤسسات العمل بأطرافها الثلاثة: (حكومات - أصحاب أعمال - عمال) هو السبيل لتنمية أوضاع المرأة، وتفعيل مشاركتها، وتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لها، إلا أن التغيير المؤسساتي في مجال المساواة بين الجنسين يتطلب تطويرا في الأدوار والعلاقات، لذلك عقدنا هذه الندوة بهدف تقديم إطار متابعة ليكون

مرشداً لأطراف الإنتاج الثلاثة في قياس مدى تطبيق مفاهيم المساواة بين الجنسين في خطط وبرامج وموازنات وسياسات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

كما ألقت سعادة النائبة/ **سولاف درويش** الأمينة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية كلمة، رحبت خلالها بالمشاركين، وأكدت دور لجنة شؤون عمل المرأة العربية في نشر ثقافة المساواة وتعزيز تمكين المرأة العربية في جميع المجالات، والتي تضم في عضويتها كوكبة من ممثلات أطراف الإنتاج الثلاثة، ونخبة من الناشطات في حقوق المرأة في بلداننا العربية.

وناقشت الندوة خلال يومي عمل خمسة محاور حول أهمية إدماج النوع الاجتماعي في عالم العمل، وأهمية التدقيق من منظور النوع الاجتماعي، وناقش المحور الثالث على شكل جلسة تدريبية لمحور «**التدقيق على النوع الاجتماعي**» وجاء المحور الرابع ماذا بعد التدقيق على النوع الاجتماعي؟، كما نوقش في المحور الخامس للندوة الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030 آلية لتطوير الأطر المؤسسية العربية.

وبعد عرضاً المحاور والمناقشات أوصى المشاركون بضرورة إدماج النوع الاجتماعي في التعليم والتدريب المهني بالمؤسسات، وتطوير منهجية التدريب وأهمية إعداد

مدربين على النوع الاجتماعي داخل المؤسسات، كما أوصوا أيضا بأهمية تبادل الخبرات فيما بين المؤسسات في مجال إدماج النوع الاجتماعي، وتضمين معايير العمل العربية والدولية المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي بالقوانين الوطنية.

هذا ودعت التوصيات أطراف الإنتاج الثلاثة لإجراء عمليات التدقيق من منظور النوع الاجتماعي بشكل دوري، للتأكد من إدماج النوع الاجتماعي والأخذ بالتوصيات التي تخرج عن هذا التدقيق.

وضرورة متابعة وتقييم جميع إصدارات ورسائل وإحصاءات وموازنات المؤسسات ومدى حساسيتها لمفاهيم النوع الاجتماعي وبناء أنظمة للحوافز وتعزيز الوعي بالثقافة التنظيمية، ووضع هيكل حوكمة يراعي الفروق بين الجنسين.

كما أكد المشاركون أن إدماج النوع الاجتماعي في عمل المؤسسات، سواء كانت مؤسسات حكومية أو غير حكومية أو خاصة، وسواء كانت مؤسسات نسوية أو حقوقية أو تنموية، يعتبر أمرًا لا يمكن التغاضي عنه، خاصة وأن إدماج النوع الاجتماعي يعني وبكل وضوح أفضل استثمار في الموارد البشرية التي تعتبر أهم مورد من موارد التنمية، في الوقت الذي يسهم في رسم سياسات وخطط عمل تعود بالمنفعة على جميع الفئات المستهدفة بغض النظر عن الجنس، مما يعني عملا تنمويا متكاملا.

وفي الختام، توجه المشاركون بخالص الشكر لمعالي السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية على متابعته لأعمال الندوة وتوجيهاته بوضع جميع إمكانات المنظمة لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة وقضايا العمل والعمال في وطننا العربي، والشكر موصول أيضا لجميع السيدات والسادة أعضاء السكرتارية الفنية بمكتب العمل العربي لجهودهم المبذولة في الإعداد والتحضير.

المطيري: دعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية

تنفيذا لقرارات مؤتمرات العمل العربية، عقدت منظمة العمل العربية بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية ومنظمة العمل الدولية وبرعاية من الحكومة الألمانية اجتماع الشركاء لدعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل، يوم الخميس الموافق 23 فبراير/شباط 2023 في العاصمة الأردنية عمان، بحضور معالي الدكتور/ **رياض المالكي** - وزير الشؤون الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين، ومعالي الدكتور/ **نصري أبو جيش** - وزير العمل الفلسطيني، والدكتورة/ **ربا جرادات** المدير الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية، والسيد/ **فلوريان رينديل** ممثلاً عن الحكومة الألمانية، ومعالي السيد **يوسف الشمالي** - وزير الصناعة والتجارة

للتشغيل يسهم في تخفيض نسب الفقر وخفض معدلات البطالة

والتموين والعمل في المملكة الأردنية الهاشمية، ومعالي السفيرة/ **هيفاء أبو غزالة** - الأمين العام المساعد ممثلة عن معالي السيد/ **أحمد أبو الغيط** - الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسيد/ **شاهر سعد** - أمين عام اتحاد نقابات عمال فلسطين، والسيد/ **عمر هاشم** - رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، كما شارك السيد/ **جليبرت هومبو** - المدير العام لمنظمة العمل الدولية (عبر الاتصال المرئي)، بالإضافة إلى وزراء العمل في عدد من الدول العربية (مملكة البحرين - دولة

قطر - جمهورية مصر العربية - دولة ليبيا - المملكة المغربية)، وممثلي 60 دولة ووكالة تنموية، وممثلي وكالات الأمم المتحدة وبنوك وصناديق عربية ودولية متخصصة، وخبراء ومتخصصين من الدول العربية والأجنبية.

وفي الجلسة الافتتاحية، استهل سعادة السيد **فايز علي المطيري** كلمته بإدانة الهجوم الوحشي الذي شنته قوات الاحتلال على مدينة نابلس في فلسطين الحبيبة، مترحما على الشهداء متمنيا الشفاء العاجل للمصابين، كما أعرب سعادته عن عظيم شرفه بعقد هذا الاجتماع الذي كثيرا ما سعى له وطالب به في المؤتمرات العربية والدولية، والملتقيات التضامنية، واللقاءات الرسمية منذ تسلمه منصبه مديرا عاما لمنظمة العمل العربية، داعياً المولى - عز وجل - أن يحقق الاجتماع مبتغاه في إيجاد التمويل اللازم لنصرة شعب وعمال فلسطين.

أشار المدير العام لمنظمة العمل العربية في كلمته، أن هذا الاجتماع هو ثمرة جهود بذلت على مدى سنوات من العمل الجاد والمتواصل بالتعاون مع وزارة العمل الفلسطينية ومنظمة العمل الدولية، وجاء تنفيذاً لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته الـ 45، وما تبعه من قرارات في دوراته الـ 46 و47 و48، أكدت جميعها ضرورة دعم الدول العربية للصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال، والذي يعاني من نقص كبير في الموارد المالية، وتوفير التمويل اللازم لإيجاد فرص العمل اللائق لعمال فلسطين، والترويج له من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها، مشيرا في كلمته إلى ممارسات سلطات الاحتلال التعسفية المتواصلة وسيطرتها على الموارد الطبيعية، التي أدت إلى تعطيل عجلة الإنتاج وتدمير البنية التحتية، وخلفت حالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار في ظل الافتقار إلى مسار واضح لحل عادل وشامل، فكل هذه العوامل أدت مجتمعة إلى إعاقة الاستثمار والنمو الاقتصادي وتأزم الوضع المعيشي لشعب وعمال فلسطين جراء تراكم الأزمات، مما جعل دولة فلسطين من ضمن الدول الأكثر تأثرا بتداعيات الأزمات المتلاحقة (صحية - اقتصادية - اجتماعية) إضافة إلى

الكوارث الطبيعية التي تحدق بالمنطقة، مؤكدا على أن دعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل سيسهم في تخفيض نسب الفقر وخفض معدلات البطالة، التي وصلت إلى ما يزيد على 40%، ويمكّن الشباب الفلسطيني من الصمود والبقاء في أرضهم، وتجاوز العقبات التي يضعها الاحتلال أمام الحكومة الفلسطينية في تنفيذ هذه الإستراتيجية، وإلى دعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، الذي يمثل الآلية الأنجع لمعالجة بعض الأسباب الجذرية للفقر والبطالة، وإيجاد فرص العمل اللائق، وتنمية القطاع الخاص وتعزيز ريادة الأعمال، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحسين الرفاه الاقتصادي للعمال الفلسطينيين.

بحث الاجتماع الشأن العمالي الفلسطيني في ظل تفشي البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسبل دعم حقوق العمال الفلسطينيين وتخفيف معاناتهم بالدعم المادي والمعنوي، كما بحث البرامج المقترحة التي من شأنها وضع الحلول المناسبة لتحسين المستوى المعيشي وزيادة فرص التوظيف في فلسطين.

هذا وشجب **سعادته** ما حدث في مخيم جنين قائلاً: «مازالت قوات الاحتلال تخطُّ كل يوم سطرا جديدا في مأساة شعب وعمال فلسطينٍ، فكيف لنا أن ننسى ذاك الخميس الأسود الذي شهده مخيم جنين للاجئين بالضفة الغربية المحتلة منذ أسابيع في أعنف عملية عسكرية لقوات الاحتلال، كانت أشبه «بالمجزرة» في صورة متجددة القتامة، تعكس معاناة هذا الشعب العظيم» واختتم كلمته متمنيا كل النجاح والتوفيق لأعمال الاجتماع آملاً من جميع الدول والجهات العربية والدولية المشاركة في هذا الاجتماع المهم تقديم كل ما يلزم لدعم

تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل، ودعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، وقد أجمع المشاركون على أهمية اعتماد الحكومة الفلسطينية للإستراتيجية الوطنية للتشغيل كجزء من خطة التنمية الوطنية، واعتبار التشغيل أولوية فلسطينية لعلاج مشكلات البطالة المتفشية، والتي وصلت إلى معدلات تعتبر الأعلى عالميا، ويرى المجتمعون في الإستراتيجية رافعة لانبعاث المشاريع الصغيرة والريادية وآلية لانتشال الفئات الفقيرة والمهمشة من النساء والشباب وذوي الإعاقة والباحثين عن العمل من الانزلاق إلى الفقر، والانتقال إلى التشغيل اللائق والمستدام وتسهم في تحفيز سوق العمل واستقرارها، وحماية العاملين فيها، ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد صدر عن الاجتماع «بيان عمان» الذي شمل على توصيات أكدت ضرورة اعتماد الإستراتيجية الوطنية للتشغيل إطارا مرجعيًا لتدخلات شركاء التنمية في فلسطين، وزيادة وتوسيع قاعدة الدعم المالي لسد الفجوة التمويلية لتنفيذ تدخلات الإستراتيجية ومشاريعها، كما أكدت التوصيات ضرورة التزام شركاء التنمية بتوفير المبالغ المالية اللازمة لدعم تنفيذ محاور الإستراتيجية ومشاريعها، واستكمال المشاريع القائمة والمخططة من خلال اتفاقيات ومذكرات تفاهم وإعادة توجيه تدخلات وموارد الشركاء الحالية والمستقبلية نحو أولوية التشغيل، وخلق فرص العمل المستدامة واللائقة.

والجدير بالذكر أنه تم على هامش الاجتماع توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين الحكومة الفلسطينية وكل من المملكة المغربية والحكومة الألمانية (البنك الألماني للتنمية)، والحكومة الأندونيسية، والوكالة الإيطالية للتعاون الفني، والوكالة البلجيكية للتعاون الفني، منظمة العمل الدولية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، سلطة النقد وبنك فلسطين لخدمة وتنفيذ الإستراتيجية وخلق فرص عمل.

لجنة الحريات النقابية في دورتها الـ « 42 » تدين انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي اللاإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني

عقدت لجنة الحريات النقابية بمنظمة العمل العربية يوم السبت الموافق 4 مارس 2023، اجتماعها للدورة الـ «42»، الذي يعقد كل عام، بحضور سعادة السيد/ فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية.

بدأ الاجتماع بترحيب من سعادة السيد/ المدير العام لمنظمة العمل العربية، بالسادة أعضاء اللجنة، متمنيا لهم كل التوفيق والنجاح في أعمالهم من أجل تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية، وتعزيز الحوار الاجتماعي والنهوض بعلاقات التعاون بين أطراف الإنتاج، مؤكداً على ضرورة مناقشة الموضوعات التى تسهم في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي وتفعيل وتعميق موضوعات الحوار الاجتماعي لاستيعاب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مؤكدا أن جميع الأنشطة والبرامج التي عقدتها منظمة العمل العربية عملت على الإسهام في بناء الوعي النقابي، وتعزيز العلاقات بين أطراف الإنتاج على أساس من التفاهم والحوار لمواجهة التحديات الراهنة والمستجدة، والحفاظ على حقوق الطبقة العاملة وزيادة الإنتاجية وتحقيق السلم الاجتماعي.

استأنفت اللجنة أعمالها بانتخاب المهندس ناصر الجريد - عمال المملكة العربية السعودية رئيسا، والسيد/ محمد ولد سيدي - أصحاب

الأعمال الجمهورية الإسلامية الموريتانية - نائبا للرئيس والسيد/ **بلال ذوابة** حكومات دولة فلسطين - مقرراً للجنة.

باشرت اللجنة أعمالها بمناقشة حول متابعة وتصورات تنفيذ قرارات الدورة «41» للجنة الحريات النقابية، حيث عُرض على اللجنة تقرير شامل للموضوعات التى تم تنفيذها وسبل التنفيذ، كما تطرق الاجتماع إلى مناقشة البند الثالث الذي جاء حول المساهمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي، حيث حرصت منظمة العمل العربية على تنفيذ حزمة من الأنشطة، وعقدت سلسلة من الدورات التدريبية والحلقات النقاشية التي تسهم في بناء الوعي النقابي وتدريب القيادات النقابية لتقوم بدور إيجابي في تعزيز علاقات العمل على أسس من التفاهم والحوار، لخلق المناخ الملائم للاستثمار من جهة، وتحسين الكفاءة الإنتاجية للطبقة العاملة.

وفي ضوء الحوار والمناقشات التي سادت عمل اللجنة خلال دورة عقدها الثانية والأربعين توصلت اللجنة إلى العمل على تكريس الحوار الاجتماعي في الدول العربية، وإعداد برامج تثقيفية للعمال بهدف إعداد كوادر عمالية لتعزيز الحقوق والحريات النقابية، كما دعت التوصيات الدول العربية إلى مواءمة تشريعاتها الوطنية لتتماشى مع المعايير العربية والدولية بشأن الحقوق والحريات النقابية، وأكدت دور منظمات العمال وأصحاب الأعمال في التعاون مع الحكومات، وأهمية العمل على مد مظلة الحماية التشريعية والاجتماعية لجميع العاملين،

كما أدانت لجنة الحريات النقابية في دورتها الـ «42» الانتهاكات اللاإنسانية التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني، وطالبت منظمة العمل الدولية التكثيف جهودها لوقف ممارسات الاحتلال الإسرائيلي المتكررة للحقوق والحريات النقابية وحقوق الإنسان في فلسطين، واستمرار بذل الجهود العربية لفضح هذه الاعتداءات، ووضع حد لها في كل المحافل الدولية حتى زوال الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وفي نهاية الجلسة أشادت لجنة الحريات النقابية بجهود منظمة العمل العربية في دعم وتعزيز الحقوق والحريات النقابية في الدول العربية، والحفاظ على مكتسبات الطبقة العمالية في ظل الأزمات والتحديات الراهنة.

خاصة العاملين في القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم وبما يعزز العدالة الاجتماعية والسلم الأهلي، ويحقق أهداف التنمية المستدامة.

الدورة الـ «98» لمجلس إدارة منظمة العمل العربية

تدين وتستنكر جميع الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني من حرق ودمار

عقدت منظمة العمل العربية الدورة الـ «98» لمجلس إدارتها يوم الأحد الموافق 5 مارس 2023 في قاهرة المعز- جمهورية مصر العربية، حيث افتتح **سعادة السيد/ فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، ومعالي **الوزير/ أحمد الأسدي** وزير العمل والشئون الاجتماعية بجمهورية العراق - رئيس مجلس الإدارة أعمال الدورة، بمشاركة ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية (حكومات، أصحاب أعمال، عمال) وفقاً لمبدأ التمثيل الثلاثي، وعدد من المنظمات العربية والإقليمية ذات الصلة.

المطيري يناشد الأطراف المعنية عربياً ودولياً دعم الإستراتيجية الوطنية للتشغيل في فلسطين

ألقى سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة في الجلسة الافتتاحية، رحب فيها بأعضاء مجلس الإدارة، مقدما الشكر والتقدير للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، لتلبيتهم الدعوة للمشاركة في فعاليات الدورة العادية الـ «98»، مهنئا معالي **السيد/ أحمد الأسدي** - وزير العمل والشئون الاجتماعية بجمهورية العراق - على توليه منصبه

الجديد ورئاسته لأعمال الدورة الـ «98» متمنيا له كل التوفيق والسداد.

وأكد مدير عام منظمة العمل في كلمته على أهمية هذه الدورة، كونها تأتي قبيل عقد الدورة الـ «49» لمؤتمر العمل العربي، المزمع عقده في جمهورية مصر العربية مايو المقبل، مؤكدا أن جدول الأعمال المعروض عليه البنود الواردة يتطلب جهداً مميزاً لتدارسها ومناقشتها وإثرائها للخروج منها بالتوصيات والقرارات المناسبة حيالها.

كما أكد سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** في كلمته أن القضية الفلسطينية هي القضية المحورية الأولى، منوها على أنه خلال شهر فبراير الماضي عقد اجتماعين في غاية الأهمية لتأكيد الموقف الثابت والدعم اللا محدود تجاه القضية الفلسطينية، حيث عقد يوم 12 فبراير الماضي بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مؤتمر رفيع المستوى حول «دعم القدس» بحضور كريم من **فخامة الرئيس محمود عباس «أبو مازن» والرئيس عبد الفتاح السيسي، والملك عبدالله بن الحسين**، ومعالي السيد/ **أحمد أبو الغيط** - الأمين العام لجامعة الدول العربية، بمشاركة رؤساء وممثلي العديد من المنظمات العربية والإقليمية والدولية، وتنفيذا لقرارات مؤتمرات العمل العربي ومجالس إدارتها، وبالتنسيق بين منظمتي العمل العربية والدولية ووزارة العمل في فلسطين عُقد في المملكة الأردنية الهاشمية في 23 فبراير 2023 اجتماع حول دعم إستراتيجية التشغيل والحماية الاجتماعية، والذي صدر عنه «بيان عمان» الذي اشتمل على عددا من التوصيات، وأكد ضرورة اعتماد الإستراتيجية الوطنية للتشغيل لتكون إطارا مرجعياً لتدخلات شركاء التنمية في فلسطين.

الأسدي يدين جميع أشكال التطهير العرقي والتهجير والإخفاء القسري للأشقاء في فلسطين

رحب معالي **السيد/ أحمد الأسدي** - وزير العمل والشئون الاجتماعية بجمهورية العراق رئيس مجلس الإدارة في بداية كلمته، بالحضور أعضاء المجلس والمشاركين، متمنياً أن يسود الجلسة روح الفريق الواحد، للوصول إلى أفضل النتائج، وأن تتوج بتوصيات وقرارات مثمرة وملموسة، معرباً عن سعادته لترأس الدورة «98» لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، وتطرق سعادة رئيس مجلس الإدارة في كلمته لجدول أعمال المجلس، الذي يتضمن العديد من المسائل الهامة، وتأتي في مقدمتها تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة، ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة «97» لمجلس إدارة المنظمة، واستعراض التقارير الفنية الصادرة عن بعض اللجان النظامية في المنظمة.

كما أكد **معالي / أحمد الأسدي** في كلمته حرص المجلس الموقر بصفة دائمة على متابعة تطورات ما يستجد في الأراضي الفلسطينية من خلال تقرير مفصل يعرض من قبل وزير العمل الفلسطيني، منوها إلى أن التقرير المعروض أمام المجلس الموقر يتضمن عددا من القضايا المهمة التي يجب التكاتف بشأنها على الصعيد العربي والإقليمي والدولي لفضحها والتصدي إليها.

مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية يشيد بمدير عام منظمة العمل العربية وأنشطتها

ألقى السيد الوزير المفوض/ **محمد خير عبدالقادر** مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية - جامعة الدول العربية، كلمة في افتتاح أعمال الدورة الـ «98» لمجلس الإدارة، عبر خلالها عن سعادة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمشاركتها في أعمال دورات مجالس الإدارة

ومؤتمرات العمل العربي، موجهاً التحية والتقدير للجهات المنظمة في منظمة العمل العربية، ولأطراف الإنتاج الثلاثة على دعمهم المتواصل لكل الجهود التي تدعم العمل العربي المشترك ومؤسساته المختلفة.

كما تطرق مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية للمخاطر التي تهدد ازدهار المجتمعات وأمنها... بما يؤشر لبداية مرحلة جديدة طابعها «عدم الاستقرار» مشيرا لأبرز ملامح هذه المرحلة مع استمرار ارتفاع معدلات التضخم والاستدامة منذ بداية جائحة كورونا وما بعدها الأزمة الروسية الأوكرانية.

وأكد **السيد/ محمد خير** في كلمته، على أهمية منظمات العمل العربي المشترك، مشيرا إلى أنها بيوت الخبرة والأذرع الفنية لجامعة الدول العربية، مشيدا بالموضعات التي تطرحها منظمة العمل العربية، والتي تحدد الأولويات التي يتعين التركيز عليها والاهتمام بها من أجل تطوير وتحديث العمل العربي المشترك.

وفي ختام كلمته أشاد **الوزير المفوض محمد خير** بالجهود الكبيرة لمنظمة العمل العربية، والتطور النوعي لفكر وأسلوب الإدارة المتمثلة بمديرها العام وانتهاجه سياسة المزيد من التعاون والتنسيق مع أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية والمنظمات الأخرى، مما دفع الدول الأعضاء والأمانة العامة لدعم الجهود الخاصة بالتمديد للمدير العام للمنظمة لولاية ثالثة لاستكمال نجاحاته وإنجازاته في مسيرة المنظمة.

وقدم معالي **الوزير/ نصري أبو جيش** - وزير العمل بدولة فلسطين الشكر والتقدير لسعادة السيد/ **فايز المطيري**، على جهوده الطيبة والكبيرة في متابعة قرارات مؤتمرات العمل العربي ومجالس إدارتها، بشان عقد اجتماع دولي لدعم التشغيل في فلسطين، تلك الجهود توجت بعقد اجتماع ناجح ومتميز لدعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل في فلسطين، الذي انعقد في العاصمة الأردنية عمان في 2023/2/23، ومن ثَمَّ عرض «**معاليه**» البند الأول لجدول أعمال الدورة «98»، تطرق خلاله لكشف الانتهاكات والجرائم بحق الشعب الفلسطيني في جميع مناحي الحياة، وقدم تقريرا مفصلا عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة.

وبعد الاستماع إلى مداخلة وزير العمل في دولة فلسطين والشرح المفصل للانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، قرر مجلس الإدارة إدانة واستنكار جميع الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني من حرق ودمار وترحيل لسكان بلدة حوارة، وهو ما يتنافى مع جميع المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وإدانة ما قامت به سلطات الاحتلال من تحويل مخصصات عمال فلسطين التقاعدية إلى شركة استثمارية إسرائيلية لسلب هذه الأموال وحرمان العمال الفلسطينيين من حقوقهم، كما طالب المجلس أن يدرج هذا الموضوع على جدول أعمال مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في مارس 2023، وكذلك عرضه على مؤتمر العمل الدولي في دورته المقبلة. كما طالب المجلس بمتابعة

نتائج اجتماع الأردن الخاص بدعم التشغيل في فلسطين، من خلال تواصل السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية ومعالي **الدكتور نصري أبو جيش** - وزير العمل بدولة فلسطين مع الدول المعنية لمتابعة تنفيذ التزاماتها في هذا الشأن، وتقديم الدعم اللازم لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل ودعوة وحث ممثلي الدول العربية من أطراف الإنتاج الثلاثة أعضاء مجلس إدارة منظمة العمل الدولية على وضع تقرير المدير العام بخصوص الانتهاكات بحق العمال العرب العاملين داخل الخط الأخضر ووضعه موضع النقاش والتنفيذ.

ولدوره البارز في إنجاح أعمال اجتماع الأردن الخاص بدعم الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل، قرر المجلس الموقر تكريم **السيد فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، وذلك أثناء أعمال مؤتمر العمل العربي في دورته المقبلة.

وقد ناقش المجلس عددا من البنود والتقارير المهمة، وأصدر بشأنها قرارات وتوصيات تتعلق بنتائج أعمال الدورة «43» للجنة الخبراء القانونيين، وتقريرا عن نتائج أعمال الدورة الـ «21» للجنة شئون عمل المرأة العربية، وتقريراً عن الدورة الـ «42» للجنة الحريات النقابية، كما عرض على المجلس الموقر بنداً عن متابعة تنفيذ قرارات الدورة الـ «97» لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، وتقريرا لهيئة الرقابة المالية والإدارية وتقارير الحسابات عن الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة، وعُرض على المجلس أيضا بند للاجتماع السنوي للمجموعة العربية المشاركة في الدورة الـ «111» لمؤتمر العمل الدولي.

وتنفيذا لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته السادسة والأربعين (القاهرة، 2019)، بشأن تكليف منظمة العمل العربية بشأن مراجعة وتحديث الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني 2010، مع الأخذ في الاعتبار أهداف التنمية المستدامة وأبعادها الجوهرية، وناقش المجلس مشروعاً لتحديث الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني؛ بهدف إعادة النظر في صياغة مهارات وقدرات الكوادر البشرية من خلال البحث عن مناهج وطرق ووسائل جديدة ومستحدثة للتعلم وبناء القدرات والمهارات وفقاً للمتطلبات الجديدة لسوق العمل، وتكييفها مع النموذج الصناعي الجديد، وتم اعتمادها ورفعها للمؤتمر العام لإقرارها في دورته المقبلة.

اجتماع خبراء تحديث الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة

إدراكا بأن محور اهتمام الفكر الاقتصادي والاجتماعي السائد الآن هو التحول من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية، والانتقال من النظم التقليدية في جميع القطاعات الاقتصادية إلى النظم التكنولوجية الرقمية، ومن تقسيم العمل القديم القائم على رأس المال المادي والآلي إلى اقتصاد المعرفة القائم على العنصر البشري.

وبالنظر إلى المتغيرات الراهنة، وتماشيا مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة بما تحمله من متغيرات كبيرة وهائلة على الهياكل الاقتصادية، وتركيب قوة العمل والأنماط الجديدة للعمل، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة وإنتاج الغذاء وإدارة الموارد المائية، وتنفيذا لقرارات مؤتمر العمل العربي في الدورتين الـ (46)، (47)، عقدت منظمة العمل العربية يوم 19 مارس 2023 اجتماعا لمناقشة تصورات ومرئيات عدد من الخبراء المتخصصين في مجال تنمية القوى العاملة والتشغيل نحو

التحديثات المقترحة للإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل الصادرة عن منظمة العمل العربية 2003.

بدأ الاجتماع بكلمة لمعالي السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، رحب في بدايتها بالسادة الخبراء، مؤكدا فيها حرص منظمة العمل العربية على مواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة التي تمر بها أسواق العمل العربية، حيث يأتي تحديث الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة ضمن خطة عمل المنظمة لهذا العام .

ثم بدأ معالي الأستاذ / **جمال أغماني** بعرض مقترحاته وتصوراته، أكد فيها أهمية تحديث الإستراتيجية، ثم تناول في حديثه أهمية الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة، وتحليل تشريعات العمل، وصولا لميثاق عربي للتنمية، وعرضت الدكتورة/ **شيماء بهاء الدين** مقترحاتها ورؤيتها حول التحديث، وتناولت موضوعات العمل المرن - العمل عن بُعد - التدريب والتعليم - أهم المشكلات للقوى العاملة والتشغيل - ريادة الأعمال الرقمية واستقرار وظائف المستقبل - مجالس مهارات قطاعين المراكز، تطوير الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري.

ثم عرض الأستاذ/ **رامي مرعب** تصوراته التي جاءت حول أهمية ريادة الأعمال ووضع باب مفصل لريادة الأعمال، إعطاء تميز إيجابي للنساء والأشخاص ذوى الإعاقة والمناطق المهمشة.

وخلص الاجتماع إلى الشكل العام للإستراتيجية وخطة عملها الإستراتيجية على النحو التالي :

تغيير مسمى الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل لتصبح الإستراتيجية العربية للتشغيل «**تنمية مستقبل العمل**»، ووضع فصل خاص بريادة الأعمال لإدراج الحلول والمشكلات والتحديات التي تواجه الشباب، كما تم خلال الاجتماع وضع برامج تدريبية فعلية بشأن الإستراتيجية (العمل المرن - العمل عن بُعد - الاقتصادان الأخضر والدائري) وإقرار توصية بأهمية تحديث الإستراتيجية كل 5 سنوات.

منظمة العمل العربية تقدم الشكر والعرفان لكل من أسهم في دعم مسيرتها

تحل الذكرى الثامنة والخمسون لتأسيس منظمة العمل العربية فى الثاني عشر من يناير كأول منظمة عربية متخصصة تعمل فى إطار جامعة الدول العربية، وتعني بقضايا العمل والعمال فى وطننا العربي.

سعت المنظمة منذ انطلاقها إلى تحقيق الأهداف النبيلة التى نص عليها الميثاق العربي للعمل ودستور المنظمة، وفى مقدمتها تعزيز الحوار الاجتماعي الهادف والبناء والمسؤول بين أطراف الإنتاج الثلاثة على المستويين الوطنى والقومي، بفضل تكوينها الثلاثي الذي يقوم على أساس اشتراك منظمات أصحاب الأعمال والنقابات العمالية بجانب الحكومات فى كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية، وقد حققت المنظمة نتائج إيجابية ودورا فعالا فى ظل المتغيرات والمستجدات الراهنة التي تشهدها المنطقة العربية حتى أصبحت اليوم منبرا فريدا للحوار الاجتماعي، وساحة قومية للتعاون البناء والمثمر بين أطراف الإنتاج الثلاثة فى وطننا العربي، وتشكل مرتكزا مهما على صعيد العمل العربي المشترك، وهي تدرك تماما أن الحفاظ على هذه المصالح هو تعزيز للاستقرار والسلم الاجتماعي، الذي يصل بنا إلى غايتها المنشودة وهى لتحقيق التنمية المتوازنة الشاملة ببعديها الاقتصادى والاجتماعي.

وبفضل هذه التركيبة الثلاثية تمكنت منظمة العمل العربية من تحقيق أهدافها عبر العديد من الأنشطة والفعاليات فى مجالات اختصاصاتها المختلفة، من مؤتمرات ومنتديات وندوات قومية ودورات قطرية وورش عمل فنية، وإصدار عدد من الإستراتيجيات العربية، كانت بمثابة ركائز أساسية لأطراف الإنتاج الثلاثة للاسترشاد بها، وإصدار تقارير فنية خاصة بالتشغيل والهجرة ومعلومات أسواق العمل وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، كما عقدت المنظمة العديد من المنتديات العربية في مجالات مختلفة، واهتمت بمراكز التدريب وربطها باحتياجات سوق العمل العربية وإعداد المدربين الأكفاء لتغطية

احتياجات الدول العربية؛ وبناء علاقات العمل وتعزيزها على أسس من التفاهم والتكامل والاحترام المتبادل بين أطراف الإنتاج لمواجهة التحديات الراهنة وزيادة الإنتاجية.

وبمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين لتأسيس المنظمة، فإن المنظمة يسعدها أن تتقدم بالشكر والعرفان لكل من أسهم فى دعم مسيرتها لخدمة قضايا العمل والعمال وتخص بالذكر أصحاب المعالي وزراء العمل ورؤساء وأعضاء منظمات أصحاب الأعمال والعمال وجميع المهتمين والمعنيين بقضايا العمل فى وطننا العربي، كما أنها تؤكد تعهدها للجميع بأنها لن تدخر جهداً فى العمل الجاد والدءوب لتكثيف أنشطتها وتفعيل دورها؛ تكريساً وتحقيقاً لخدمة الإنسان العربي من المحيط إلى الخليج، وصيانة حقوقه فى حياة كريمة أساسها العدالة الاجتماعية .

منظمة العمل العربية تدين وتستنكر اقتحام القوات الإسرائيلية مخيم جنين الفلسطيني والمسجد الأقصى

أدانت **منظمة العمل العربية** في شهر يناير 2023، اقتحام القوات الإسرائيلية مخيم جنين الفلسطيني، الذي أسفر عنه سقوط عدد من القتلى والجرحى، وطالبت المنظمة لوقف الفوري لهذه الاعتداءات على المدن الفلسطينية، التي تهدد بخروج الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية عن السيطرة، وتؤكد منظمة العمل العربية على أن استمرار مثل هذا الاعتداءات على الأرواح والممتلكات الفلسطينية يزيد من حالة الاحتقان والشعور بالغبن بين أبناء الشعب الفلسطيني.

كما طالبت **منظمة العمل العربية**، جميع الأطراف الدولية المحبة للسلام، والأمم المتحدة، بوضع حد للاعتداءات المتكررة على الشعب الفلسطيني، وتوفير الحماية للمدنيين، واحترام قواعد القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية ذات الصلة بالحقوق الفلسطينية المشروعة، وتطالب المجتمع الدولي إلى إعادة إحياء عملية السلام وتنفيذ رؤية حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية.

وأكدت استمرار دعمها الكامل لصمود الشعب الفلسطيني، والوقوف إلى جانبه للدفاع عن حقه في الحياة والحرية وتوفير الحماية الكاملة له.

كما أدانت **المنظمة** بشدة في إبريل الماضي اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلية، المسجد الأقصى والاعتداء على المصلين في باحاته، واعتقال عدد من المصلين الذين اتخذوا من بيت الله سكنا آمنا في أيام شهر رمضان المبارك، ويعتبر هذا التصعيد الخطير والاعتداء على حرمة الأماكن المقدسة وحرية العبادة استفزازاً لمشاعر المسلمين في العالم، ويتعارض مع المبادئ والأعراف الدولية في احترام المقدسات الدينية، كما يعد انتهاكا سافرا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وانتهاكا صارخا لاتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة.

مؤكدة أن الانتهاكات والاعتداءات المتواصلة على المقدسات بالتزامن مع الاقتحامات الإسرائيلية المتواصلة للأراضي الفلسطينية المحتلة تنذر بالمزيد من التصعيد، وتمثل اتجاها خطيرا، كما طالبت منظمة العمل العربية المجتمع الدولي بالتحرك العاجل لوقف هذه التحركات الممنهجة من قبل سلطات الاحتلال، ودعم جميع الجهود الإقليمية والدولية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، وضمان عدم تقويض الجهود، وإحلال السلام الإقليمي والعالمي.

وأكدت المنظمة مجددا في بيانها موقفها الثابت ودعمها الكامل للقضية الفلسطينية العادلة، ولحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

توجه تحية إجلال وتقدير للمرأة فى عيدها

يحتفل العالم أجمع بيوم المرأة العالمى فى الثامن من مارس- آذار من كل عام، ويعتبر هذا اليوم موعدا لتجديد العهد بالوفاء بجميع حقوق النساء، حيث أدركت الشعوب أن أوضاع النساء وحقوقهن جزء لا يتجزأ من محاور التنمية، وأن قضايا تمكين المرأة لا تُعنى بها المرأة وحدها، بل تمتد في تأثرها وتأثيرها إلى المجتمع ككل، فلا بد من تجديد مفهوم المساواة ليكون قائما على المشاركة بين الرجل والمرأة في صياغة مفردات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولمنظمة العمل العربية رؤية شاملة تكفل للمرأة بها الحق في العمل اللائق، والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة دون تمييز، وستظل منظمة العمل العربية تعمل على ترسيخ مبادئها التي تؤكد أن ضمان مشاركة المرأة العربية في جميع المجالات يبدأ بالقضاء على جميع أشكال التمييز، وتوظيف الإمكانات المتاحة لمشاركة عادلة ومستدامة.

وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة نجدد الدعوة إلى جميع الجهات المعنية لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان مشاركة متساوية للمرأة مع الرجل في سوق العمل، وإلغاء التمييز في الفرص المتاحة والأجور والترقي والتدريب المهني لرفع قدرات المرأة العربية للمنافسة في أسواق العمل الحديثة التي ستفرضها التوجهات العالمية في الاقتصادات المستدامة.

ومنظمة العمل العربية إذ تحتفل بهذه المناسبة، يسعدها أن تتوجه للمرأة العربية في أرجاء المعمورة بتحية إجلال وتقدير على ما تقدمه من بذل وعطاء، وما تحمله من التزامات تجاه مسئولياتها كمربية نشء ونموذجا مشرفا كامرأة عاملة مثارا للفخر والاعتزاز ومثالا يحتذى به على الصعيدين الدولي والإقليمي .

بيان منظمة العمل العربية
فى اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية 2023
بيئة عمل آمنة وصحية مبدأ وحق أساسي في العمل

تسبب الإصابات والحوادث والأمراض المهنية معاناة إنسانية لا حد لها للعمال وأسرهم، كما تتكبد المنشآت والاقتصادات خسائر كبيرة يمكن قياسها من حيث تكاليف الرعاية الصحية والتعويضات وخسائر الإنتاج وساعات العمل الضائعة وانخفاض مشاركة القوى العاملة.

لقد حان الوقت لإعطاء الأولوية للوقاية من الحوادث والأمراض المهنية، وتخصيص استثمارات كافية لدعم إستراتيجيات وسياسات وبرامج السلامة والصحة المهنية؛ بغية توفير بيئة عمل آمنة وصحية لضمان قوة عاملة منتجة تتمتع بالصحة والرفاه، وهذا بلا شك سيساهم في تحقيق الاقتصادات المُستَدامة.

ومع تعديل الفقرة الثانية من إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في الدورة الـ 110 لمؤتمر العمل الدولي 2022 لتشمل «بيئة عمل آمنة وصحية» كمبدأ وحق أساسي في العمل، نحن بحاجة اليوم إلى نهج شامل منسجم مع السياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، يعتمد مؤشرات أداء رئيسية لقياس التقدم المحرز في مجال الصحة والسلامة المهنية على المستوى الوطني، وإجراء التقييم المستمر والمراجعة، وتنفيذ التدخلات والتعديلات اللازمة لتصويب المسار.

منظمة العمل العربية تهدف إلى تحسين ظروف وشروط العمل في الدول الأعضاء

يعد تحسين ظروف وشروط العمل، وتوفير بيئة عمل آمنة وصحية أحد أهداف منظمة العمل العربية، وإيمانا من مؤتمر العمل العربي في دورته السادسة لعام 1977 بأن حماية القوى العاملة من

المخاطر المهنية بتوفير البيئة السليمة للإنتاج ينعكس أثره بصورة إيجابية على الناتج القومى بعناصره المختلفة، وحيث إن منظمة العمل العربية تهدف إلى تحسين ظروف العمل، وتعمل من أجل ذلك على تطوير تشريعات العمل سعيا للوصول إلى مستويات متماثلة، أقر المؤتمر العام الاتفاقية العربية رقم (7) لعام 1977 بشأن السلامة والصحة المهنية، **حيث تضمنت المادة الخامسة من الاتفاقية مايلي:**

1- يجب العمل على توفير السلامة والصحة المهنية وتحقيق ظروف إنسانية للعمل الآمن، عن طريق:

- حماية العامل من أخطار العمل والآلات، وحمايته من الأضرار الصحية.
- وضع الاشتراطات اللازمة لتحسين بيئة ووسائل العمل.
- مراعاة تحقيق التلاؤم بين نوع العمل وظروفه، وبين الأشخاص المكلفين به من النواحي الصحية والفنية.
- توعية وتدريب العاملين على وسائل السلامة وتوفير أدوات الوقاية الشخصية وتدريب العمال على استخدامها.
- تدارك ما قد ينشأ من أضرار تصيب العامل صحيا أو اجتماعيا نتيجة عمله والعمل على معالجتها ومعالجة ما يتخلف عنها.
- حماية وسائل الإنتاج من إنشاءات وآلات ومواد، وغير ذلك.

ويحدد تشريع كل دولة الأحكام اللازمة لتنظيم هذه الاحتياطات.

ولأن تحسين بيئة العمل وجعلها أكثر ملاءمة للقدرات البشرية وتحقيق التلاؤم بين العامل وبيئة العمل يسهم إلى حد كبير فى رفع طاقة العامل الإنتاجية وقدرته على أداء عمله. وبما أن مفهوم بيئة العمل يشمل شروطها وظروفها الاجتماعية والنفسية، أقرت الاتفاقية العربية رقم 13 لعام 1981 بشأن بيئة العمل لتكون الأداة القانونية القادرة على توفير البيئة الصالحة والمناخ الملائم للقوى العاملة العربية، **التي أكدت مايلي:**

- المادة 3: ينبغى عند إقامة منشآت جديدة التنسيق بين جميع الأجهزة المعنية للتأكد من توافر الشروط والأسس الضرورية لحماية بيئة العمل.
- المادة 4: يجب أن تتوافر في أماكن العمل الشروط الصحية، خاصة من حيث النظافة والسلامة من التلوث بالعوامل الحية المسببة للأمراض، كالجراثيم، الحمات الراشحة (الفيروسات) الفطريات والطفيليات.
- المادة 6: يجب حماية العاملين وبيئة العمل من أخطار المواد الكيميائية وتفاعلاتها، سواء أكانت من المواد الصلبة أم السائلة أم الغازية، مع مراعاة عدم تجاوز تركيزها فى بيئة العمل الحد المسموح به.

تعتبر السلامة والصحة المهنية أحد المقاصد المهمة للعديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة 3 و8 و16، وبذلك فإن إيجاد بيئة عمل آمنة وصحية

يتطلب جهودا تشاركية من أطراف الإنتاج الثلاثة، حكومات وأصحاب عمل وعمال، بحيث يتحمل أصحاب العمل مسؤولية إدراك وتحديد وتقييم المخاطر والأخطار في مكان العمل والتحكم بها، وتوفير التدريب والإشراف المناسبين، وتوفير معدات الوقاية الشخصية المناسبة، وتدابير السلامة الأخرى، في حين يتحمل العمال مسؤولية اتباع تعليمات وإرشادات السلامة، والإبلاغ عن المخاطر والإصابات والحوادث الوشيكة، والمشاركة في التدريب والمبادرات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية في مكان العمل.

2- الحوار الاجتماعي أداة أساسية في توفير بيئة عمل آمنة وصحية:

يعتبر الحوار الاجتماعي ضروريا لتعزيز بناء التوافق والمشاركة الفعالة للشركاء الاجتماعيين. فآليات الحوار الاجتماعي الفعالة لديها القدرة على حل قضايا الصحة والسلامة المهنية الملحة، وتشجيع الحوكمة الرشيدة، وتعزيز السلم الاجتماعي، وتعزيز التقدم الاقتصادي. يمكن للحوار الاجتماعي أن يكون ثلاثي الأطراف بين الحكومة ومنظمات أصحاب العمل والعمال (مجلس أو هيئة أو لجنة عليا وطنية معنية بالسلامة والصحة المهنية) توفر منبرا للأطراف الثلاثة لتجتمع فيه بانتظام وتناقش قضايا السلامة والصحة المهنية على المستوى الوطني، مما يضمن التشاور والمراجعة الدورية للسياسات والبرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنية. أو ثنائي الأطراف فقط بين العمال والإدارة أو النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل (المفاوضة الجماعية أو لجان مشتركة للسلامة والصحة المهنية في مكان العمل)، وهذه اللجنة المشتركة الثنائية في مكان العمل تساعد في تمكين العمال وأصحاب العمل من العمل معًا بطريقة تشاركية ومنسقة لمعالجة قضايا الصحة والسلامة المهنية داخل المنشأة الاقتصادية.

«يجب إنشاء لجنة عربية عليا للسلامة والصحة المهنية فى إطار منظمة العمل العربية، وإنشاء لجنة وطنية على مستوى كل دولة عربية، ولجان على مستوى المنشآت ذات النشاط الذي قد ينشأ عنه الخطر، وذلك فى كل دولة عربية. ويراعى فى تشكيل هذه اللجان التمثيل الثلاثي، فيما عدا لجان المنشآت، فيكتفى فيها بالتمثيل الثنائي (أصحاب أعمال وعمال)، ولها أن تستعين بممثل حكومي إذا رأت ذلك. وتختص هذه اللجان برسم وتنسيق السياسة العامة الخاصة بالسلامة والصحة المهنية، والعمل على حماية العمال من أي خطر قد ينشأ عن العمل أو الظروف التي يتم فيها وبحث أسباب وقوع الإصابات والحوادث، ووضع الاحتياطات الكفيلة بمنع تكرارها. وتعمل هذه اللجان على الوصول إلى أعلى مستوى ممكن، من الصحة البدنية والعقلية والنفسية للعمال، والاحتفاظ لهم بهذا المستوى». المادة 15 الاتفاقية العربية رقم7 لعام 1977 بشأن السلامة والصحة المهنية.

3- دور الحكومات في ضمان بيئة عمل آمنة وصحية:

ورد في اتفاقيات وتوصيات العمل العربية العديد من المواد التي تلزم الحكومات التي صادقت عليها بإصدار التشريعات الوطنية التي تضمن بيئة عمل آمنة وصحية للعاملين المواطنين والوافدين في مكان العمل، حيث تضمنت الاتفاقية العربية رقم7 لعام 1977 بشأن السلامة والصحة المهنية ما يلي:

أن تشمل التشريعات العربية الأحكام الخاصة بالسلامة والصحة المهنية فى جميع مجالات العمل وقطاعاته، كما يجب أن تشمل أحكاماً خاصة بالتأمين على العمال من حوادث العمل وأمراض المهنة.

- «المادة 1»: مساواة جميع العمال العرب بالعمال الوطنيين فى تطبيق أحكام السلامة والصحة المهنية، وأحكام التأمين من حوادث العمل وأمراض المهنة، وأحكام أنظمة التأهيل المهني.
- «المادة 2»: أن تتضمن الأحكام الخاصة بالسلامة والصحة المهنية الأسس الفنية اللازمة لضمان السلامة والحماية والوقاية من جميع أخطار العمل.
- «المادة 3»: الإجراءات والوسائل الكفيلة بسلامة بيئة العمل وحماية البيئة المجاورة والمحافظة عليها من مخاطر النشاط المزاول، بحيث تكون بيئة العمل والجوار فى المستوى الصحى المتعارف عليها علميًا.
- «المادة4»: يحدد تشريع كل دولة الأجهزة التى يوكل إليها وضع وتطبيق أسس السلامة والصحة المهنية، والأجهزة التى تقوم بالبحوث والتخطيط والتدريب فى هذا المجال.
- «المادة11»: إيجاد جهاز تفتيش خاص بالسلامة والصحة المهنية، ويجب أن يدعم هذا الجهاز بالكوادر المتخصصة وبأجهزة ومعدات القياس، وغير ذلك مما يلزم للقيام بعمله، ويجب إعطاء هذا الجهاز سلطة الضبطية القضائية.
- «المادة 12»: الاهتمام بالتدريب فى مجالات السلامة والصحة المهنية، وذلك بإنشاء مراكز أو معهد وطني خاص بالسلامة والصحة المهنية في كل دولة عربية لإجراء التجارب وعرض أحدث وسائل الوقاية وتنظيم الدورات التدريبية.
- «المادة 13»: أن تكون مادة السلامة والصحة المهنية ضمن برامج التعليم فى الدراسات النظرية والتطبيقية، وفي معاهد ومراكز التدريب الفني والمهني.
- «المادة 14»: إنشاء لجنة وطنية على مستوى كل دولة عربية.
- «المادة 15»: هذا وتلزم الاتفاقية رقم 13 لعام 1981 بشأن بيئة العمل كل دولة عربية تصدق على هذه الاتفاقية بمايلي:

- «حماية وتحسين بيئة العمل وجعل محيطه أكثر إنسانية وملاءمة للقدرات البشرية للعاملين، ووضع معايير خاصة بها للحدود القصوى للعوامل المؤثرة في بيئة العمل مستعينة في ذلك بالخبرات والإمكانات التي يوفرها مكتب العمل العربي.
- «المادة 1» التأكد من أن العوامل الطبيعية (الفيزيائية) التالية فى أماكن العمل ملائمة وضمن الحدود المسموح بها.
- «المادة 5» يعهد إلى أجهزة السلامة والصحة المهنية العامة فى كل دولة بمهام الإشراف على بيئة العمل، وإذا لم تتوافر فى دولة معينة أجهزة للسلامة والصحة المهنية ينبغي إحداث أجهزة خاصة تتولى مهام الإشراف على بيئة العمل.
- «المادة 11» العمل على تشجيع التخصص، وعلى تكوين الكوادر الفنية المتخصصة بحماية بيئة العمل.

4- دور أصحاب العمل على مستوى مكان العمل:

يقع على عاتق أصحاب العمل التزام قانوني وأخلاقي بتوفير بيئة عمل آمنة وصحية لعمالهم. وهذا الالتزام منصوص عليه في معايير العمل العربية والدولية، «يجب على صاحب العمل القيام بتسجيل حوادث العمل وأمراض المهنة وإخطار الجهات المختصة بها، كما يجب إخطار الجهات المختصة بالحالات المرضية المهنية المشتبه فيها، وعلى صاحب العمل اتخاذ جميع الإجراءات لمنع تكرار وقوع مثل هذه الحالات ووضع الإحصاءات الخاصة بذلك». (المادة 10 الاتفاقية العربية رقم7 لعام 1977 بشأن السلامة والصحة المهنية).

وتتضمن الخطوات الأساسية:

- تحديد وتقييم مخاطر وأخطار مكان العمل: ينبغي لأصحاب العمل إجراء عمليات تفتيش منتظمة لمكان العمل وتقييم الخطر لتحديد المخاطر والمخاطر المحتملة. يمكن أن يشمل ذلك تقييم البيئة المادية والمعدات والآلات والعمليات ومحطات العمل.
- استبدال المواد الخطيرة والضارة بصحة وسلامة العاملين في مكان العمل. «يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستبدال المواد الأولية الصناعية الخطيرة والضارة بمواد أخرى أقل خطرا وضررا كلما أمكن ذلك».(المادة 7 الاتفاقية العربية رقم 13 لعام 1981 بشأن بيئة العمل).
- السعي لتحقيق التلاؤم بين العامل وبيئة العمل. «ينبغي العمل على تحقيق التلاؤم بين الإنسان والآلة والحد من الإرهاق والسعى للحصول على آلات ومعدات يسهل التعامل معها بأقل جهد ممكن. (المادة 8 الاتفاقية العربية رقم 13 لعام 1981 بشأن بيئة العمل).

- إنشاء لجان صحة وسلامة مهنية وتعيين مشرفي سلامة مهنية بالعدد الكافي الذي يتناسب مع حجم المنشأة وعدد العمال. «يجب الاهتمام بإنشاء أجهزة خدمات السلامة والصحة المهنية فى المنشآت التي يحددها تشريع كل دولة، وذلك للإشراف على جميع ظروف العمل التي تؤثر على سلامة وصحة العمال، والقيام بالتثقيف الصحي والتوعية الوقائية». (المادة 7 الاتفاقية العربية رقم 7 لعام 1977 بشأن السلامة والصحة المهنية).
- توفير معدات الوقاية الشخصية وإجراءات وتدابير السلامة اللازمة: ينبغي لأصحاب العمل تزويد العاملين بمعدات الوقاية الشخصية المناسبة وغيرها من تدابير السلامة، مثل أنظمة التهوية وحماية الآلات. والتأكد من صيانة معدات الوقاية الشخصية واستبدالها عند الضرورة.
- توفير التدريب والإشراف: ينبغي لأصحاب العمل تزويد العاملين بالتدريب الكافي على كيفية استخدام المعدات بأمان، وكيفية اتباع تعليمات وإجراءات السلامة والمبادئ التوجيهية، وكيفية الإبلاغ عن المخاطر والحوادث.
- تشجيع مشاركة العمال: ينبغي لأصحاب العمل تشجيع مشاركة العاملين في مبادرات السلامة والصحة الوقائية وإتاحة الفرصة أمامهم للتعبير عن المخاوف بشأن مخاطر بيئة العمل واقتراحات التحسين.

وتسهم منظمات أصحاب العمل في مساعدة صاحب العمل على الوفاء بواجباته، من خلال توفير المعلومات والمواد الإرشادية حول الطرق الفعالة لتأمين بيئة عمل آمنة وصحية، بما في ذلك توفير التواصل والتدريب الفعال للعمال.

5- دور العمال وممثليهم على مستوى المنشأة:

يلعب العمال وممثلوهم دورا حاسما في ضمان مكان عمل آمن وصحي، وفق مايلي:

- يتعاون العمال فيما بينهم ومع مشرفيهم للوفاء بالالتزامات التي تقع على عاتقهم فيما يخص تدابير السلامة والصحة المهنية؛ فى أثناء قيامهم بعملهم، والتعاون مع صاحب العمل في مجال السلامة والصحة المهنية.
- ينبغي للعمال وممثليهم في المنشأة تلقي معلومات كافية عن التدابير التي يتخذها صاحب العمل لتأمين السلامة والصحة المهنية للعمال وإدراكها، ويجوز لهم استشارة المنظمات التي تمثلهم بشأن هذه المعلومات بشرط ألا يفصحوا عن أسرار المنشأة.
- تحديد الأخطار والمخاطر المحتملة في مكان العمل، فالعمال أول من يتعرف على الظروف غير الآمنة والمعدات المعيبة وممارسات العمل الخطرة. يمكن للعمال وممثليهم استخدام معارفهم وخبراتهم لتحديد المخاطر المحتملة التي قد تغفلها الإدارة، فقد يؤدي الإبلاغ عن الأخطار والمخاطر على الفور إلى منع الإصابات والأمراض في مكان العمل وإنقاذ الأرواح.
- ينبغي للعمال الإبلاغ عن الحوادث الوشيكة إلى المشرف المباشر أو صاحب العمل، بحيث يمكن اتخاذ الإجراء المناسب لمعالجتها.
- إشراك العمال وممثليهم في تحديد المخاطر والمخاطر المحتملة فى أثناء عمليات التفتيش في مكان العمل وتقييم المخاطر.
- تعزيز ممارسات العمل الآمن، يلعب العمال وممثلوهم دورا مهمًا في تعزيز ممارسات العمل الآمنة، حيث يمكنهم المساعدة في وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات السلامة، وتشجيع العاملين على اتباع إرشادات السلامة.
- المشاركة في لجان السلامة والصحة المهنية والمساهمة في تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات السلامة في مكان العمل، والتي تعتبر أداة أساسية للحفاظ على مكان عمل آمن وصحي.
- المشاركة في الدورات التدريبية التي ينظمها صاحب العمل أو إدارة المنشأة، وكذلك منظمات العمال في مجال السلامة والصحة المهنية وحماية بيئة العمل.

- لممثلي العمال دور مهم في الدفاع عن حقوق العمال، والتأكد من إبلاغ جميع العمال بحقوقهم ومسؤولياتهم المتعلقة بالسلامة والصحة في مكان العمل، والدعوة إلى استخدام إجراءات عادلة ومتسقة تتعلق بانتهاكات السلامة والإبلاغ عن أي حوادث تمييز أو مضايقة تتعلق بمخاوف السلامة والصحة المهنية.

وفي اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية تدعو منظمة العمل العربية أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية إلى مواصلة العمل لتوفير بيئة عملٍ آمنة وصحية، من خلال إعداد وتنفيذ إستراتيجيات صحة وسلامة مهنية فعالة وشاملة لضمان توازن الحقوق والمسؤوليات والواجبات المحددة لأصحاب العمل والعمال، فضلا عن المسؤولية المشتركة في بناء القدرات وتأهيل الكوادر الوطنية لضمان تنفيذ سياسات وإجراءات سلامة وصحة مهنية في مكان العمل تعزز وتحقق بيئة عمل آمنة وصحية بما يتوافق مع معايير العمل العربية والدولية.

منظمة العمل العربية
تهنئ الطبقة العاملة وتؤكد التزامها بحماية حقوق العمال وتحسين ظروف وشروط بيئة عملهم

نقف تحية إجلال وإكبار للسواعد التي بَنَت فأحسنت، وصنعت فأتقنت، وعملت فأرست قواعد راسخة للتنمية والتقدم والازدهار في أوطاننا، ومازالت تكافح وتناضل وسط رياح التقلبات العالمية العاتية، مواصلة جهودها لتصويب الشراع نحو بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

في يوم العمال العالمي 2023، تثمن منظمة العمل العربية عاليا صمود أبناء الطبقة العاملة في الدول العربية أمام التحديات التي فرضتها تداعيات الأزمات العالمية المتتالية التي فاقمت من معاناة الفئات الهشة والضعيفة من العمال، خاصة في القطاع غير المنظم والقطاعات الأكثر تأثرا، بما في ذلك ارتفاع معدلات التضخم وعدم اليقين وتباطؤ الاقتصاد العالمي، مما زاد من معدلات البطالة والفقر، ومحدودية الوصول للحماية الاجتماعية، في ظروف عمل غير مستقرة وغير آمنة، وتؤكد المنظمة التزامها بحماية حقوق العمال والحفاظ على مكتسباتهم، وتحسين ظروف وشروط بيئة عملهم. وتتعهد بمواصلة دعم جهودهم لبناء مستقبل أكثر عدلاً وإنصافاً للجميع.

عالم العمل اليوم أمام منعطف تاريخي مع توالي الأزمات الصحية والاقتصادية

عيد العمال

والاجتماعية، ولا يمكن لأي طرف من أطراف الإنتاج أن يحقق تعافيًا مستداما بمفرده، فالوضع الراهن يتطلب تضافر الجهود من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي بين الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال؛ والعمل في شراكة متسقة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، وبهذه المناسبة تدعو المنظمة أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية للعمل معا على منبر المنظمة الأول للحوار الاجتماعي العربي - العربي لبناء أسواق عمل عربية متكاملة أقوى وأكثر صمودا ومرونة، توفر فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية، وتتيح أماكن عمل أكثر شمولية وتنوعًا، وتسهل الوصول إلى التدريب المهني المناسب وتنمية مهارات وقدرات العمال، وتأهيلهم بما يتوافق مع متغيرات أسواق العمل والتطور التكنولوجي والتحول نحو اقتصادات جديدة في الدول العربية. ومع تعديل إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وإدراج بيئة عمل آمنة وصحية كمبدأ وحق أساسي، تؤكد منظمة العمل العربية مواصلة سعيها لتحسين شروط وظروف العمل وتأمين بيئة عمل آمنة وصحية في مكان العمل.

وفي هذه المناسبة الخالدة، لا بد أن نستذكر النضالات التاريخية لأبناء الطبقة العاملة العربية عبر عقود طويلة وكفاحهم وتضحياتهم واستبسالهم لتحقيق المكتسبات التي نشهدها جميعاً اليوم، ووفاءً لرواد الحركة العمالية العربية، تتعهد منظمة العمل العربية بالالتزام بالثوابت القومية التي نص عليها ميثاقها ودستورها ومواصلة دعم اتحادات العمال في الدول العربية، والتضامن مع العمال وتعزيز حقوقهم وصون كرامتهم والسعي بكل جهد لتصويب المسار نحو الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة 2030 «تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع».

منظمة العمل العربية

دراسة حول
دور أطراف الإنتاج الثلاثة في مواجهة الأزمات
إصدار منظمة العمل
2023

تقديم

يسـعدني ان أتقدم اليكم بأوراق هذه الدراسـة، والتي عكفت منظمة العمل العربية على إعدادها بحيث تكون إحدى مخرجات المنظمة للإجابة عن سـؤال محوري متعلق **بدور أطراف الإنتاج الثلاثة في مواجهة الأزمات الكبرى** ومسـؤولياتها، كُلًا من موقعه، تأتي هذه الدراسـة لتؤكد على حيوية وأهمية التعاون والتنسـيق بين الشـركاء الاجتماعيين ، والوقوف على التحديات التي تواجه وطننا العربي، والتي كشـفت عنها بشـكل كبير الأزمات المتتالية من التغير المناخي مرورا بجائحة " كوفيد – 19 " إلى النزاع الروسـي – الأوكراني، مُخلفة أضـرارا بليغة على وتيرة النمو الاقتصـادي وضـعف فرص التشـغيل واضـطرابات في سـوق العمل، وصلت إلى حد تهديد أمنه الغذائي والصحي.

فالأزمات المتتالية كشـفت عن عدد من المعوقات المزمنة التي ظلت تعاني منها أسـواق العمل العربية وأعادتها للواجهة، مما حد من مسـتوى مجابهة هذه الأزمات بكفاءة، لخصـتها الدراسة في رفع ست تحديات رئيسية، مرتبطة ببعضها البعض، وتتمثل في تحدي:

- الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي.
- البطالة المرتفعة خاصة في صفوف الشباب وضعف فرص العمل اللائقة.
- ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية والصحية وتدني نسب التغطية.
- ضعف منظومة التعليم والتدريب التقني المهني والبحث العلمي.
- المنافسـة الشـرسـة، واتسـاع حجم الاقتصـاد الغير المنظم، وضـعف التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة.
- الأمن الغذائي.

إن هذه الأزمات، وما يرتبط ببعضـها من تحديات مزمنة، تتداخل فيها عدة عوامل، ويتجاوز إيجاد حلول لها قدرات أطراف الإنتاج الثلاثة، ولنقل إرادة كل دولة على حدة، لأنها تتطلب مسـتويات متقدمة من التعاون الإقليمي، وأخرى من التعاون الدولي - أزمة التغير المناخي، واسـتثبات قواعد السلم الدولي- للأسـف غير متاحة على الأمد القريب، والمتوسـط، أو متاحة بشـكل محدود، لكن ما نحن بصـدده هنا في هذه الدراسـة هو كيفية الوصـول للتقليص من آثارها، والحد من مضـاعفاتها، والرهان على رفع جاهزية دول الوطن العربي،

ومن خلال ذلك التصـدي لعدد من التحديات المزمنة التي ظلت تعاني بسـببها أسـواق عمل الدول العربية.

عدد من الأجوبة يمكن استشرافه من الرصيد المتوافر لدينا من تقارير، وتوصيات ودراسات والتي أكدت جميعها على أن الحوار الاجتماعي أثبت قدرته على مواجهة التحديات التنموية بوصـفه الأداة القادرة على ترسـيخ العلاقات الاجتماعية عامة، وعلاقات العمل بصـفة خاصة، وتسـهيل إيجاد الحلول من خلال جمع كل الأطراف المعنية على طاولة الحوار، ودوره في تعزيز علاقات عمل عادلة، وسـليمة تضـمن حقوق طرفي الانتاج في إطار من التشـريع، والمأسسة، والحوكمة الرشيدة، وأن استثمار وظيفة الحوار الاجتماعي، وتطوير أدواته يخلق مسارات، وتفاهمات تستجيب لمصالح مختلف أطراف الإنتاج، بما يضمن لأصحاب الأعمال احترام مصـالحهم بزيادة الإنتاجية وتطويرها، وللعمال احترام حقوقهم، وتوفير بيئة العمل اللائق، والحماية الاجتماعية لهم"، فما بالك بمواجهة أزمات، وتحديات صـعبة أصـبحت تسائل الجميع.

فإذا كان نهج الحوار الاجتماعي الثلاثي هو الكفيل بالتوصـل لأنجع المقاربات والحلول، فإن الحوار المطلوب اليوم يجب أن يكون بصفة دورية دائمة ومستمرة يتحرر فيه أطراف الإنتاج الثلاثة من المسلمات، يتجاوز طرح المطالب الخاصة لكل طرف، وتقدير المصالح المشتركة، وأن يسـمو عن تحقيق مصـالح ضـيقة آنية، كما يتطلب تطوير واحترام الحرية النقابية لتمكين منظمات أصحاب الأعمال، والنقابات العمالية من القيام بأدوارهم كاملة.

ونعتقد هنا، أن منظمة العمل العربية، كآلية للعمل العربي المشـترك بين الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال ونقابات العمال، بإمكانها أن تلعب دورا فعالا، لتعبئة، وتنسيق، وتوجيه جهود مكوناتها الثلاثة للرقي بأطر الحوار الاجتماعي الثلاثي، الذي يبقى الإطار الأنسب والقادر على تعبئة كل الأطراف والوصول إلى التوافقات المطلوبة ، وأن تكون الحلول المقترحة فعالة وتتخذ بناء على دراسـات موثوقة، هدفها الأخير: **تعزيز النمو الاقتصـادي المستدام والعمل اللائق وربح رهان زمن الانتقالات الكبرى التي يشهدها الاقتصاد العالمي من خلال "عقد اجتماعي جديد للتنمية ".**

كما لا يسعني هنا، إلا أن أستحضر معكم خلال فصول هذه الدراسة والتي جاءت متوافقة مع عدد من القرارات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة خلال الدورة العادية الحادية والثلاثون المنعقدة بالجزائر- نوفمبر 2022، للعمل على المساهمة في بلورتها في مجالات اختصاصات منظمة العمل العربية.

وفقنا الله لما فيه خير وطننا العربي العزيز

فايز علي المطيري

المدير العام

مقدمة

الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف عند أهم الأزمات وآثارها التي واجهت وتواجه الوطن العربي، والتي وجب التأكيد أنها كشفت عن عدد من التحديات والمشاكل، منها المزمنة التي كانت تعاني منها أسواق العمل في دول الوطن العربي - وإن بتفاوت بين دوله - مما ضاعف من مضاعفاتها السلبية على الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، وحد من قدرة جاهزيتها لمواجهتها بفعالية.

فكل البيانات المتوافرة تشير إلى أن الأزمات التي عرفها ويعرفها العالم بدءا من انعكاسات التغير المناخي، مرورا بالأزمة المالية لعام 2008، وجائحة " كوفيد - 19 " ، وانتهاءً بالنزاع الروسي – الأوكراني، كان لها شديد الأثر، وألقت بظلالها على النمو الاقتصادي، وفرص العمل، والأوضاع الاجتماعية بالوطن العربي، وصولا إلى تهديد أمنه الغذائي، والصحي، وأنها عمقت لدى عدد من دوله أزمة ارتفاع مديونيتها الخارجية بشكل غير مسبوق، (ارتفع إجمالي الدين العام بالدول العربية متوسطة الدخل من 250 مليار دولار عام 2008 إلى 658 مليارًا عام 2020، وبدول مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع من 117 مليار دولار عام 2008 إلى نحو 576 مليارًا عام 2020)[1].

وهو ما يطرح السؤال عن المسؤوليات والأدوار التي يمكن أن تلعبها أطراف الإنتاج الثلاثة للحد، والتقليص من تداعيات الأزمات الآنية، والمستقبلية على أسواق العمل العربية، مما يتيح لها مقومات مواجهة الآني منها، والمستقبلي بكفاءة، والحد من آثارها السلبية على اقتصاداتها، وأوضاعها الاجتماعية.

أولا- أزمة ظاهرة التغير المناخي: مناخ دول المنطقة العربية معروف بمحدودية إن لم نقل قلة الموارد المائية المتاحة، خاصة في السنوات الأخيرة بعدد من دولها، والمساحات الزراعية في المجمل محدودة، وبفعل التغير المناخي أصبح عدد من دولها يعيش على إيقاع غير مسبوق من التراجع المسجل في سقوط الأمطار السنوية، وتوالي مواسم من الجفاف الحاد، وازدياد

[1] دراسة نشرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بعنوان: "نقص السيولة وارتفاع الدين: عقبات على مسار التعافي في المنطقة العربية"؛

نسب التصحر، وارتفاع مستوى البحر، والفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة، اندلاع حرائق دوريـة أجهزت على مئـآت الآلاف من الهكتـارات من الغـابـات، والغطـاء النبـاتي، والثروة الحيوانية، خاصة بدول الجزائر، والمغرب، وتونس.

ومع ضعف السياسات المتبعة في مجال الزراعة للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي، خاصة في تدبير ندرة المياه - اكتشـفت دول الوطن العربي عجز انتاجها الزراعي عن توفير أمنها الغذائي الأســاســي بســبب أنها ظلت ولســنوات عديدة رهينة ســلاســل الإمدادات الدولية، فكلما اضـطربت هذه السـلاسـل تأثر أمنها الغذائي مثلما حدث في أزمة " كوفيد – 19 " ومن بعدها تداعيات النزاع الروسي – الأوكراني.

ثانيا – أزمة جائحة " كوفيد – 19 ": والتي تضرر منها بشكل كبير كل الدول العربية، سواء التي يعتمـد اقتصـــادهـا على عـائـدات النفط ومشـــتـقـاتـه، مع الانخفـاض الكبير الـذي سجلته أسعاره في السوق الدولية، أو تلك التي تعتمد على السياحة والأنشـطة المرتبطة بها مع توقف حركة الســياحة العالمية بســبب الإغلاق للحد من انتشـــار الوباء بتداعيات اقتصادية، واجتماعية عديدة تمثلت، على وجه الخصوص، في إفلاس آلاف من المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، وفقدان الآلاف من فرص العمل، فوفق تقرير لمجموعة البنك الدولي (2021) تقدر التكلفة الاقتصـادية لجائحة " كورونا " بمنطقة الشـرق الأوسـط، وشـمال إفريقيا بنحو 227 مليار دولار[2]، كما كشـفت الجائحة عن المسـتوى المتدني لنسـب تغطية أنظمة الحماية الاجتماعية، وعدم كفاءتها، وعدم جاهزية المنظومة الصـحية، إلى جانب الصـعوبات الكبرى التي واجهت دول المنطقة في الحصـول في مرحلة أولى على أدوات ووسـائل الوقاية ثم العلاج، وفي مرحلة ثانية على اللقاحات.

ثالثا – أزمة النزاع الروسـي - الأوكـراني: وفق برنامج الغذاء العالمي في الشـرق الأوسـط فإن "روســيا وأوكرانيا مســؤولتان عن نحو 30 % من تجارة القمح العالمية، ومن ثم فإن أي اضـــطراب خطير في الإنتاج والتصـــدير يؤثر على الأمن الغذائي لملايين الأشـخاص الذين يعانون بالفعل، تضخم أسـعار الغذاء في بلدانهم"، وقبل اندلاع الأزمة الروسـية - الأوكرانية في شـهر فبراير/ شـباط الماضـي 2022، وصـلت أسـعار الغذاء العالمية إلى أعلى مسـتوياتها

[2] بوهانيس هو غيفين وغالديز لوبيز أسيفيدو، "آثار جائحة كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"؛ مجموعة البنك الدولي؛

بسـبب ارتفاع الطلب، ونفقات الإنتاج، واضـطرابات التجارة الدولية، وسـلاسـل الإمداد بعد جائحة " كوفيد – 19 "، ثم جاءت الحرب وما تلاها من عقوبات اقتصـــادية على روســـيا، لتعمق حالة الاضطراب في أسواق السلع الزراعية، والطاقة.

إن روسـيا تعد أكبر مصدر للقمح في العالم بـــ 37.3 مليون طن سـنويا، وأوكرانيا في المركز الرابع بـــ 18.1 مليون طن سـنويا، وتسـتحوذ الدول العربية وحدها على نحو 11 % من صـــادرات القمح العالمية، حيث تســـتورد 13.165 ألف طن من القمح من روســـيا، وهو ما يشـــكل نســـبة 35.3% من إجمالي صـــادرات روســـيا من القمح، ونحو 7.598 ألف طن من أوكرانيا، وهو ما يمثل نسبة 42.1 % من إجمالي صادرات أوكرانيا من القمح.

ومع اندلاع هذا النزاع اكتشـــفت الدول العربية أنها كانت رهينة في توفير احتياجاتها من الغذاء، خاصـة من الحبوب والزيوت، لكل من روسـيا وأوكرانيا، وبموازاة ذلك سـجل ارتفاع غير مسـبوق في نسـب التضـخم، وبالتالي الأسـعار، خاصـة الطاقة والحبوب وبقية المواد الغذائية، فتقارير صـندوق النقد الدولي لعام 2022 تشـير إلى أن معدل التضخم في منطقة الشـرق الأوسـط وإفريقيا بلغ 14.8 % مقابل 7.3 % عن المتوسـط المسـجل بين عامي 2018 و2020، وهو ما يعني ارتفاعات غير مسـبوقة في أسـعار المواد الاسـتهلاكية، وزيادة في معدلات الفقر والهشـاشـة، وإضـعاف القدرة الشـرائية لبقية فئات المواطنين، بمن فيهم الطبقة المتوسطة، مع تسجيل ارتفاع حجم الدين الخارجي للدول، مما أصبح يهدد مستقبل توازناتها المالية، ويدخلها في أزمات مالية حادة، خاصة الدول غير النفطية.

أزمات، كان وقعها حادًا على اقتصـــادات غالبية دول المنطقة العربية، وبالتالي على أســـواق العمل، مخلفة آثارًا على الوضـــع الاجتماعي، الذي أصـــبح يســـائل أطراف الإنتاج الثلاثة، ويطرح السؤال:

- كيف يتم الوصول إلى إيجاد أرضية بقواسم مشتركة للتصدي للأزمات، والحد من آثارها السلبية؟
- وكيف السبيل لمواجهة اقتصاد عالمي أصبح منزعا بالأزمات وعدم اليقين، ولنقل اقتصادًا يعيش على وقع عدد من الانتقالات المتسارعة؟

إن أسـواق العمل تعيش على وقع تأثير الأزمات المتتالية، وعلى أنواع عدة من التحديات، كخفض مستويات البطالة المرتفعة لسنوات طويلة[3]، وتدني مستويات الحماية الاجتماعية، والصحية، والتوسع المطرد للاقتصاد غير المنظم، وتحولات سريعة في سوق العمل مع الثورة الرقمية بكافة القطاعات الإنتاجية والخدماتية، مما أوجد عددًا من المعوقات لمســايرتها، ومواجهة متطلباتها من طرف منظومة التعليم، والتدريب، والبحث العلمي، وبقوانين عمل تواجه صـعوبات متعددة في نفاذها مع انتشـار مهن جديدة بمواصـفات أخرى، ووفق أنماط غير قياسية للتشغيل.

أوضــاع، كثيرا ما تم الحديث عنها عند وصــف ملامح أســواق العمل العربية، لكن دون النفاذ لمعالجتها في العمق أو لتعثر الإصلاحات التي حاولت ذلك، وهنا نقتبس فقرة من مقالة رأي للأمين العام لجامعة الدول العربية رغم أنه كان يقصد فيها الأزمات السـياسـية التي تمر بها المنطقة العربية، إلا أنها تصلح في آن واحد في وصف ما يواجه أسواق العمل من صعوبات حدت من قدرتها لمواجهة الأزمات، بقوله " لقد استفحلت الأزمات العربية، واشتدت حدتها، واتســع نطاقها، وطال أمدها حتى كادت، من فرط اعتياد الناس عليها، وتعايشــهم معها، تصبح هي القاعدة ودونها الاستثناء!، وهذا وضع جد خطير، حيث يسـود الاعتقاد بأن غاية الممكن هو إدارة الأزمات وليس حلها، وأن المطلوب هو التكيف معها بدلا من اقتلاع جذورها ومجابهة مسبباتها[4] ".

من نافلة القول، ونحن نتحدث عن أدوار أطراف الإنتاج الثلاثة في مواجهة الأزمات، وما يعرفه العالم من انتقالات، خصــوصــا ما يتصــل بالانتقال الطاقي، والتحول التكنولوجي، والاقتصاد الرقمي، والتغير المناخي، والتي ألقت بظلالها على عالم العمل بقوة، وتأثيرات ذلك على العلاقات المهنية في مختلف المجالات الصــناعية والقطاعات والخدماتية أن نقر

[3] المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية حول "الأسباب الكامنة وراء الفشل المتوطن في الاقتصادات العربية في خلق فرص عمل كافية"

4 أحمد أبو الغيط؛ الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ مقالة رأي؛ جريدة الشـرق الأوسـط "عشـر ملاحظات على هامش الأزمات العربية"

باختلافها في المقاربات، وفي قراءة والتعاطي مع هذه الأزمات، وأســباب ضــعف الجاهزية لمواجهتها، كل في موقعة، وأولوياته، والضغوطات التي **يتعرض لها:**

- فالنقابات العمالية ترى أن أوضاع العمال تضررت بشكل كبير، وتراجعت قدرتهم الشرائية بشكل غير مسبوق مع موجات ارتفاع الأسعار حتى لمن كان محظوظا وحافظ على وظيفته، ناهيك عن الآلاف من العمال الذين فقدوا وظائفهم وبالتالي دخلهم، كما أن فرص العمل المتاحة أصبحت بدورها لا توفر شروط العمل اللائق في الغالب ولو في حده الأدنى مع الأنماط الجديدة للعمل الآخذة في الانتشار، وتوسع الحجم التشغيلي للاقتصاد غير المنظم، ونظم الحوكمة المتبعة والأنظمة الضريبية المنتهجة عدم العدالة، وضعف وتراجع الإنفاق العمومي على الخدمات الاجتماعية الأساسية في الصحة و التعليم والسكن، وتنادي بانتقال عادل ومنصف لحفظ الحق في العمل اللائق...؛

- وأصحاب العمل، وجدوا أنفسهم في مواجهة المنافسة مع الشركات الكبرى متعددة الجنسيات[5] ونمو الاقتصاد الرقمي من جهة والتوسع المطرد للاقتصاد غير المنظم من جهة أخرى، ومناخ أعمال غير مشجع في عدد من جوانبه، مما حد من استثماراتهم في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة، وفي مواجهة دوامة غير مسبوقة مع ارتفاع أسعار المواد في السوق الدولية ومشكلات وصعوبات في سلاسل الإمدادات، ومع تحدي رفع الإنتاجية والجودة، أجبروا على الضغط، على عوامل الإنتاج وعلى رأسها قوة العمل؛

- والحكومات أصبح شغلها الشاغل البحث الصعب للحفاظ على توازنات ماليتها العمومية، ومواجهة ارتفاع مديونيتها الخارجية مع هذه الأزمات، خاصة مع جائحة "

[5] انتقل عددها من 7000 شركة في أواخر الثمانينيات في العالم إلى نحو 80 ألف سنة 2015؛ بأكثر من 840.000 فرع عبر العالم؛ توظف نحو 75 مليون عامل ؛ وتمثل ثلثي حجم التجارة العالمية والمحرك الأول للانتشار العالمي لتيارات الاستثمار ؛

كوفيد – 19 "، ومواجهة آثار النزاع الروسي - الأوكراني عليها، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني قلة موارد الطاقة لمواجهة ارتفاع أسعارها، وأسعار الغذاء، أضف لذلك موجات الجفاف الحادة، وتدهور سعر الصرف بالنسبة لعملتها الوطنية مقابل الدولار، ومستويات التضخم التي بلغت حدا كبيرا وما ينتج عنه من ارتفاعات متتالية في أسعار السلع الأساسية، وما لذلك من آثار لا تخفى على الوضع الاجتماعي بها، إلى جانب مجابهة ضغوطات مطالب النقابات العمالية، ومنظمات أصحاب الأعمال.

تجب الإشـارة إلى أنه تم اسـتخدام عددا من المؤشـرات الإحصـائية في هذه الدراسـة، والاعتماد على مجموعة من قواعد البيانات التي تعتبر إلى حد ما مرجعية دولية، وعربية، ومع ذلك تبقى في نظرنا للقياس، ولا تعكس بشـكل دقيق ما هو عليه الواقع، لأنها شـديدة التغير.

الجزء الأول: دول الوطن العربي في مواجهة أزمة ثلاثية الأبعاد

ما إن أخـذت دول الوطـن العربي في التعافي التدريجي والصعب من مخلفـات أزمة جائحـــة " كوفيد - 19 "، حتى ووجهت بتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية. هذه الحرب التي " فاقمت أزمة ثلاثية الأبعاد: أزمة غذاء، وأزمة طاقة وأزمة اقتصاد، مما سيكون له آثاره المدمرة على أكثر الناس، والبلدان، والاقتصادات الهشة في العالم"6.

فـدول الوطن العربي كانـت من بين دول العالم التي تأثرت، ولو بشكل متفاوت، من تبعات هذه الحرب، فإذا كانت بعض دولها قـد حققت إيرادات إضـــافية من ارتفـاع أسـعار الطاقة، فأخرى تضررت بشكل غير مسـبوق من ذلك، لكنها في المجمل تلتقي في الأثر البالغ الذي شـهدته من ارتفاع نسـب التضـخم، وأسـعار الغذاء، والمواد المسـتوردة، وسـعر الصـرف، مما تضـررت معه القدرة الشـرائية للمواطن العربي، ووصلت في بعض دول المنطقة لاختفاء عدد من المواد الغذائية الأسـاسـية، وعدد من أنواع الأدوية الأسـاسـية من السوق.

فوفقا لتقرير "آفاق الاقتصـاد العالمي" الصـادر عن صـندوق النقد العربي لشـهر إبريل 2022، تعكس التوقعات ارتفاعا في معدلات التضـخم بالدول العربية لعام 2022، ويأتي ذلك نتيجة للتحديات المترتبة عن اضـطراب سـلاسـل الإمدادات الدولية، والارتفاعات المسـجلة في أسـعار السـلع الزراعية، والصـناعية، ومواد الطاقة، ليسـجل متوسـط معدل التضخم نحو 7.5 % في عام 2022، مقابل 5.7% في عام 2021.

6 من كلمة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش؛ في تقديم "تقرير برنامج الغذاء العالمي"؛ الصادر في مايو 2022؛

فهي تســتورد نحو 42 % من احتياجاتها من القمح، و23 % من احتياجاتها من الزيوت النباتية من أوكرانيا وروســيا بحســب برنامج الغذاء العالمي، فبعد شــهر من اندلاع الحرب، ارتفعت أسعار القمح بشكل غير مسبوق، فعلى سبيل المثال بنسبة 47 % في لبنان، و15 % في ليبيا، و14 % في فلسطين، و11% في اليمن، ونحو 10 % في سوريا، ونحو 15 % في مصــر، كما ســجلت كلفة ســلة الغذاء - الحد الأدنى للاحتياجات الغذائية لأي أســرة – ارتفاعات كبيرة جدا في كل دول المنطقة، مسجلة على سبيل المثال في لبنان نسبة 351 %، وسوريا بنسبة 97 %، واليمن بنسبة 81 %، والامر المؤكد أن هذه الحرب لم تكن السبب الرئيســي في ذلك، فهناك، إلى جانب الأزمات الداخلية التي تمر بها بعض الدول، موجة الجفاف الحادة المتتالية التي عرفتها دول المنطقة الناتجة عن تداعيات أزمة التغير المناخي.

هل فاجأت أزمة الغذاء وارتفاع أسعاره دول المنطقة العربية؟

في محاولة للبحث عن الجواب، وجدنا أنه منذ عام 2008 أصــدرت " المنظمة العربية للتنمية الزراعية " خلال دورتها الثلاثين المنعقدة بالمملكة العربية السعودية " إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية "، والذي تضــمن إطلاق مبادرة لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي تهدف إلى " زيادة واســتقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصــة الحبوب والبذور الزيتية والســكر"، ونص الإعلان على ضــرورة " اســتنهاض همم القطاع العام، والخاص، ورجال الأعمال العرب للتوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية المشتركة... وحث حكومات الدول إلي الإسراع بتهيئة التشريعات، والقوانين الداعمة للتكامل الزراعي العربي[7]"، في السياق نفسه أصدرت المنظمة ذاتها " إعلان نواكشوط للأمن الغذائي العربي المســتدام "، في أبريل / نيســان الماضــي الذي أطلق " اســتراتيجية التنمية الزراعية العربية المســتدامة 2030، والبرنامج العربي لاســتدامة الأمن الغذائي "، والذي يهدف إلى "

7 الدورة الثلاثين للجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

زيادة مستويات الإنتاجية والإنتاج الزراعي من السلع الغذائية الأساسية بنسبة لا تقل عن 30% خلال السنوات العشر المقبلة[8]".

ورغم هذه التوجهات والطموحات المعبر عنها، وعدد من الدراســات التي أنذرت بتوقع أزمة في توفير الغذاء واصــلت دول الوطن العربي اعتمادها، وبشــكل متزايد، على الاســتيراد لتغطية احتياجاتها من السلع الغذائية الأساسية، ولم تقم بإعمال الإصلاحات الضرورية لبلورة تلك الرؤية أو لم تتقدم في تفعيلها بالشكل المطلوب، ومع الارتفاع المسجل في معدل النمو الســكاني الســنوي الذي يقدر بما يقرب من 2%، مقارنة بنحو 1% عالميا خلال عام 2020. لم يرافق ذلك توسع يذكر في المساحات الزراعية خاصة من الحبوب، أو زيادة في عائدات المحاصيل الغذائية.

وهنا يجب تسجيل أن تقريرًا صادر عن الأمم المتحدة في عام 2017 بعنوان " الآفاق العربية 2030: فرص تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية " انتهى إلى أن "الاعتماد على الواردات الغذائية ســوف يظل ســائدا حتى عام 2030، وأبعد من ذلك[9] " بل سجل تراجعًا فيها.

وهو ما يطرح لسؤال: هل يعود ذلك لأسباب خارجة عن إرادة بلدان المنطقة، أم لقصور في السياسات المنتهجة في تحقيق الأمن الغذائي بها؟

بلا شــك تتســم المنطقة العربية بالتفاوت بين دولها فيما يتعلق بنوعية تربة الأرض وكميات المياه المتاحة والموارد الطبيعية، والظروف المناخية، وباســتثناء البلدان الخليجية التي تهيمن فيها الأراضي الصحراوية بطقس جاف في الغالب، فإن الإنتاج الزراعي يمثل أهمية كبيرة في بقية دول المنطقة، ولكنها لا تنتج ما يكفيها من القمح، والأرز، والخضــراوات، والزيوت النباتية، وحبوب العلف، فتلجأ بدورها إلى اســتيرادها، ولطالما تم التســاؤل عن أسباب عدم تخصيص مساحات أكبر من الأراضي المزروعة للسلع الغذائية الأساسية، ومنها الحبوب لتحقيق اكتفائها الذاتي من هذه المادة الأساسية.

8 إعلان نواكشوط للأمن الغذائي العربي المستدام - المنظمة العربية للتنمية الزراعية
9 https://archive.unescwa.org

فمصـر تبقى البلد العربي الوحيد الذي يحقق إنتاجا سـنويا مسـتقراً إلى حد ما من الحبوب، بسـبب اعتمادها على مصـدر ري أراضـيها الزراعية، والشـرب من نهر النيل الذي يوفر نحو 97 % من احتياجاتها10، أما بقية البلدان العربية فيعتمد إنتاج الحبوب على الأمطار، وتتحكم فيه تقلبات الطقس، حيث يسـجل تفاوتًا كبيرًا في كمية الحبوب المنتجة سـنويا حسـب المواسـم ممطرة أو غير ممطرة، كالمغرب، والجزائر، وتونس، وسـوريا، والعراق مثلا.

فإذا كان الطقس والبيئة الجافة، على اعتبار أن " 90% من مسـاحة الوطن العربي تقع ضـمن المناطق الجافة جدا، الجافة، وشـبه الجافة، وتتميز بتباين كبير في كمية الهطول السـنوي للأمطار، إضافة إلى تباين كبير في توزيع الهطول خلال العام - فإن 72% من مساحة الوطن العربي تتلقى أقل من 100 مم سـنويا، ومسـاحة 18% تتلقى ما بين 100 و 300 مم، وفقط 10% تتلقى أكثر من 300 ملم، ويغطي التصحر 68% من المسـاحة الإجمالية، وأن ما يزيد على 90 مليون نسـمة يهددهم شـبح الجفاف، والفقر، إضافة إلى 500 مليون هكتار من الأراضـي الزراعية تحولت إلى صـحاري"[11]، وهو وضـع مرشـح أن يتفاقم، وأن يواجه الوطن العربي تحديات صعبة بسبب التغير المناخي، وضعف الجاهزية لمواجهته.

فالصعوبات التي تواجه توفير الغذاء بشكل كاف ترجع إلى أن المنطقة العربية تعاني نقصًـا حادًا في المياه، وعدم كفاءة تدبيره لسـنوات، فوفق عدد من التوقعات فإن الشـرق الأوسـط، وشـمال إفريقيا سـتكون من أوائل المناطق في العالم التي سـتنضب مصادر مياهها، فنحو 80 إلى 90 مليونًا من سـكان المنطقة سـيعانون من شـكلًا من أشـكال "الإجهاد المائي" - الذي يحدث عندما يفوق الطلب على المياه الكمية المتاحة منها - وهو ما سـينتج عنه تدهور موارد المياه العذبة، بحلول عام 122025. وبحسـب منظمة اليونيسـيف، تقع 11 دولة من أكثر 17 بلدا افتقارا للمياه في العالم، في منطقة الشـرق الأوسـط، وشـمال أفريقيا، فالعراق مثلا إذا لم يتخذ أي إجراء بحلول عام 2050، و" في حال ارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية،

10 وفق البنك الدولي، وعلى افتراض أن الموارد المائية المتاحة والنمو السكاني لا يزالان ثابتين، فإن مصر ستصل إلى حد الندرة المائية في عام 2033؛ مصر: تقرير المناخ والتنمية يحدد الإجراءات المناخية وفرص الاستثمار ذات الأولوية؛

11 بتصرف عن مقالة حول التصحر في الوطن العربي والعالم؛

12 تقرير لمؤسسة "كارنيجي للسلام الدولي في الشرق الأوسط"؛ فبراير/شباط 2022؛

وانخفاض الأمطار بنسـبة 10%، سـيفقد هذا البلد البالغ عدد سـكانه 42 مليون نسـمة، 20% من مياهه العذبة"، وفق البنك الدولي.

ومع أزمة التغير المناخي التي دخلها العالم منذ سـنوات، فإن أزمة الغذاء تضـاعفت بفعل الآثار المدمرة التي خلفتها على الإنتاج الزراعي، والحيواني في العديد من دول المنطقة، مع ارتفاع درجات الحرارة، وما رافقه من ندرة الأمطار من سـنة لأخرى، وموجات الجفاف الحادة، وتوسـع التصـحر، مما أدى إلى انخفاض حاد في عائدات عدد من المحاصـيل الرئيسـية، وفي مقدمتها الحبوب بكل أنواعها، وتدمير آلاف الهكتارات من الأشـجار، والغطاء النباتي، وضـياع الثروة الحيوانية، وأرواح بشـرية، نتيجة الحرائق المتتالية التي اندلعت، وبشكل كثيف في السنوات الأخيرة بكل من الجزائر، والمغرب، وتونس.

الأمر المؤكد أن العوامل الطبيعية وأزمة التغير المناخي ليسـت وحدها التي أدت إلى عدم تحقيق اكتفاء ذاتي من المحاصـيل الغذائية الرئيسـية، فالسـياسـات المتبعة بدورها، وفق عـدد من الأبحـاث، لم تعط القـدر الكـافي لتنميـة الأريـاف، وتوفير سـبـل العيش، والاسـتقرار، كما أنها لم تمنح الأولوية في خططها للمشـروعات الزراعية وتطويرها، لا سـيما تلك المتعلقة بالحبوب، ولم تنتهج سـيـاسـات ناجعة في مجال تدبير ندرة المياه إلا بشـكل متأخر، ولم تدعم بشـكل كاف مزارعي الحبوب، وفضـلت شـراءها من السـوق الدولية لأن أسـعارها آنذاك كانت منخفضـة، مقابل دعمها بشـكل كبير زراعات موجهة أسـاسـا إلى الأسـواق الخارجية الأوروبية بالأسـاس، والتي تسـتنزف قدرًا كبيرًا من المياه، مما جعل عددًا من الباحثين يصـفون العملية بالسـريالية، لأن ما تقوم به هذه الدول هو أنها " تصـدر الماء، في وقت هي تعيش سنة بعد آخري على ندرة سقوط الأمطار، وتستنزف مواردها المائية".

فأزمة التغير المناخي، والمشـكلات البنيوية التي تعرفها الأرياف العربية كضـعف المرافق العمومية، والخدمات الأسـاسـية بها، وتراجع دخل المزارعين الصـغار بفعل التحولات التي عرفتها طرق الإنتاج الزراعي بتكثيف اسـتعمال التقنيات الحديثة في الزراعة، خاصـة في دول كالمغرب، وتونس، والأردن، والجزائر، ومصر... دفع آلاف المزارعين الصـغار إلى النزوح إلى المناطق الحضـرية، مما نتج عنه المزيد من زحف الأبنية على المسـاحات الزراعية، خاصـة حول الحواضر الكبرى، وتقليص مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة.

ويفيد هنا تقرير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن "90% من اللاجئين في العالم يأتون من مناطق معرضة بقوة لتأثيرات التغير المناخي13"، والبنك الدولي من جهته، حذر في أحد تقاريره من أنه ما لم يتم العمل على الحد من التغيرات المناخية سيكون هناك، بحلول عام 2050، 216 مليون مهاجر لأسباب مناخية، إذ ستضطر عائلات بأكملها الى النزوح داخل بلدانها، وسيشمل النزوح نحو 20 مليون شخص في دول شمال إفريقيا الخمس.

بعض مؤشرات ذلك بالمنطقة العربية، يبرز بشكل واضح حركة الهجرة الداخلية السريعة التي عرفتها الأرياف إلى الحواضر، مما جعل 58.8% من السكان يعيشون في المناطق الحضرية، خاصة الأشرطة الساحلية التي أصبحت تسجل كثافة سكانية مرتفعة، مما ضاعف من مشاكلها، ومن المتوقع أن يصل سكان المناطق الحضرية إلى 75% من السكان بحلول عام 2050، علما بأنه وفق "المؤسسة الأوروبية للمتوسط"، فإن حواضر المنطقة العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط "معرضة للأخطار أكثر من غيرها، لأن شواطئها كثيفة السكان، ومهددة بفعل ارتفاع مستوى مياه البحر، فـ"7%" من سكانها يعيشون على ارتفاع أقل من 5 أمتار من سطح البحر، ويتوقع أن يرتفع مستوى البحر الأبيض المتوسط مترا واحدا في غضون العقود الثلاثة المقبلة، وفقا لأسوأ توقعات الأمم المتحدة، ويقول الخبراء الدوليون إن مستوى البحر الأبيض المتوسط سيرتفع أسرع من أي مكان آخر في العالم تقريبا.

لقد سبق، ومنذ عام 2009، أن دق "المنتدى العربي للبيئة والتنمية" ناقوس الخطر، لافتا الانتباه إلى أن الدول العربية التي تقع على سواحل البحار والمحيطات هي الأكثر تأثرًا وبشكل متفاوت بتداعيات أزمة التغير المناخي، فـ" معظم بلدان المنطقة تتعرض مصادر المياه العذبة - وهي نادرة أصلا – لسوء الاستخدام، والتلوث بالنفايات الخطرة، ومياه الصرف الصحي، والعديد من أنواع الكيماويات الضارة، وتتعرض الأراضي القابلة للزراعة للتصحر، والزحف العمراني غير المخطط، أما المناطق الساحلية فتعرف إساءة كبرى في إدارتها جراء التلوث بالنفط، مما يهدد الأنظمة الإيكولوجية الهشة، والتنوع

13 تصريح إيمي بوب، نائبة مديرة المنظمة الدولية للهجرة؛ على هامش قمة المناخ كوب - 27 بشرم الشيخ في مصر لوكالات الأنباء.

البيولوجي، ونتيجة للاحترار العالمي، والتغيرات في أنماط هطول الأمطار، ستتراجع معدلات توافر المياه في معظم أجزاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع تجاوز نسبة هذا التراجع 15% عند ارتفاع الحرارة درجتين مئويتين، و45% عند ارتفاع الحرارة 4 درجات"[14].

ووفق "المعهد الدولي للموارد المائية"[15] فإن 13 بلدا عربيا تواجه حاليا إجهادا مائيا مرتفعا جدا و5 بلدان تعيش إجهادا مرتفعا، وفي أفق سنة 2040 سيزداد عدد بلدان المنطقة التي ستواجه إجهادا حادا مرتفعا جدا إلى 16 بلدا من أصل 22 بلدا، وتبعا لتقرير " البيئة العربية في عشر سنين16 تراجعت حصة المواطن العربي السنوية من المياه العذبة المتاحة بنسبة 20 % ما بين 2005 و2015، وهو تراجع يخفي مشكلات أكثر حدة، إذ إن حصة الفرد من المياه العذبة تقل عن 200 متر مكعب سنويا في 9 بلدان عربية "17 وبفعل أن الإنتاجية الزراعية السائدة في إنتاج الحبوب تعتمد على سقوط الأمطار، فقد يكون للتغير المناخي اثار كارثية، حيث من المتوقع أن ينخفض إنتاج الغذاء حسب عدد من الدراسات بنسبة 50%، فالتغير المناخي مرشح أن يضاعف من أزمة الغذاء، ومن حركات الهجرة، وأن يشكل مصدر نزاعات حادة الخطورة بين دول الجوار، وداخل الدولة الواحدة حول الموارد المائية والأراضي الخصبة.

الأزمات الثلاثة ولنقل الأربعة التي واجهت وتواجه دول الوطن العربي، والمتعلقة بالتغير المناخي: جائحة "كوفيد – 19"، الحرب الروسية - الأوكرانية، والأزمة المالية لعام 2008، أضف إلى ذلك الثورات التي اشتعلت في عدد من دول المنطقة، وضعف الاستقرار السياسي بها جعلت عددًا من التحديات المزمنة التي كانت تواجه أسواق العمل العربية تتصدر المشهد الاقتصادي والاجتماعي، وكشفت عن عدد من نواحي الضعف والعجز التي يعاني بسببها، وفي مقدمتها معدلات البطالة المرتفعة منذ عقود، والتي زادت تفاقما مع الأزمة الناجمة عن جائحة " كوفيد – 19 "، وعدم كفاءة منظومة التعليم، والتكوين، والبحث

14 تقرير للبنك الدولي؛ عام 2015 - أخفضوا الحرارة في العالم العربي
15 منظمة بحثية غير ربحية مقرها الرئيسي في كولومبو، بسريلانكا، ولها مكاتب في جميع أنحاء إفريقيا وأسيا. تركز أبحاثها على تحسين كيفية إدارة موارد المياه والأراضي، بهدف تعزيز الأمن الغذائي، والحد من الفقر؛
16 " البيئة العربية في عشر سنين" تقرير صادر عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) عام 2017؛
17 جريدة الشرق الأوسط؛ الأحد 6 شوال 1440؛ 09 يونيو 2019؛ العدد 14803؛

العلمي لمواكبة التحولات التي تعرفها ســوق العمل مع الثورة الرقمية، وما ظلت تسـجله مؤشــرات التنمية البشــرية من تدنٍ لدى أغلبية الدول العربية18، ومســتوى الفوارق بين الجنســين، واســتمرار تعثر التعاون والاســتفادة من الموارد المشــتركة. فاتجاهات التجارة العربية خلال عام 2019 تبرز أن الصــادرات البينية العربية لم تتجاوز 10.11% من إجمالي الصادرات العربية، في المقابل تراجعت حصة الواردات من الدول العربية إلى 13.3% 19.

توالي هذه الأزمات، وتواترها أضــحى يؤرق الحكومات، وأصــحاب الأعمال ونقابات العمال - على حد ســواء، ومن هنا نطرح الســؤال: كيف تتســنى مواجهة تداعياتها بقدر كاف من النجاعة، وبما يســمح بالحفاظ على عجلة التنمية الاقتصــادية، وخلق المزيد من فرص العمل اللائقة بالوطن العربي؟

وينبثق عن هـذا الســؤال عـدد من التحـديـات تتعلق بـإدارة الاثـار النـاجمـة عن انعكاســاتها على ســوق العمل، وربح رهان توليد فرص عمل جديدة للحد من البطالة التي بلغت مستويات قياسية في صفوف الشباب [20]، ومعالجة ضعف الحوكمة وأنظمة الحماية الاجتماعية، والصــحية، والنجاح في تكوين الموارد البشــرية التي يتطلبها اســتخدام وتملك تقنيات الثورة الرقمية وتهيئ بيئتها التقنية المطلوبة، والحد من هجرة " الأدمغة " والاســتفادة من مؤهلاتها، وإصــلاح أنظمة، وحوكمة أســواق العمل... وببســاطة: هل مازال من الممكن التطلع لربح رهان ما ضاع من وقت؟

18 وفق بيانات للبنك الدولي، فإن نحو 68 مليون مواطن عربي يعانون الحرمان والفقر البشري، ويصل معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين إلى نحو 61.2%، ولا يحصل 26% من السكان على المياه الصالحة للشرب، و19.7% لا يتوافر لهم الصرف الصحي، أما نصيب الدخل الفردي فيعكس تفاوتات كبيرة جدا بين دول الوطن العربي.

19 يتصرف عن تقرير صندوق النقد العربي لعام 2020

20 أنظر التقرير العربي السابع حول التشغيل والبطالة، الصادر عن منظمة العمل العربية، عام 2021؛

الجزء الثاني: أبرز التحديات التي تواجه أسواق العمل العربية في التصدي للأزمات

من المؤكد أنه في أغلب دول الوطن العربي، مازالت الدول، ورغم التحول نحو اقتصــاد الســوق، تلعب دورا اقتصــاديا مهما من خلال المؤســســات العمومية والشــركات المملوكة لها في عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تعتبرها استراتيجية، خاصة تلك المرتبطة بالثروات الطبيعية كالنفط والغاز والفوســفات وعدد من المعادن والقطاعات في مجال الخدمات، مما جعل من القطاع العام مســتمرًا في لعب دور المحرك لعجلة التنمية، وفي فرص العمل المحدثة في عدد من دول المنطقة، إلا أن ذلك أصــبح يســجل تراجعا منذ ســنوات، مع عمليات الخصــخصــة التي شــهدتها أغلبيــة دول المنطقــة لفــائــدة دعم نمو القطــاع الخاص وإن بشكل متباين بين دول المنطقة، والذي تم الرهـان عليـه في أن يلعـب دوره في الاســتثمـار والتنمية، وفي خلق فرص العمل.

نمو القطاع الخاص مع اقتصــاد الســوق، وإن تفاوت حجمه وأدواره من دولة لأخرى بســبب عدة عوامل لا مجال لذكرها، كان من بين ما أتاح نشأة منظمات تمثل أصحاب الأعمال أخذت تعبر عن انشغالاتهم، كما شهد المشهد النقابي بدوره نشــأة تنظيمات نقابية للعمال بالقطاع الخاص، ولم يعد الحضــور النقابي مقتصــرا على القطاع العام كما كان عليه في الســابق في عدد من دول المنطقة، ومن خلال هذا المشـهد نطرح **عددًا من الأسئلة:**

- هل مواجهة الأزمات هي أمر حكومي بامتياز كما هو سائد اليوم في اعتقاد شرائح واسعة من الرأي العام وحتى بعض الفاعلين؟ .. وهل أطراف الإنتاج من أصحاب الأعمال ونقابات العمال معنية هي الأخرى؟ .. وما تأثير التخلف عن مواجهتها على أطراف الإنتاج الثلاثة والمنطقة العربية ككل؟

- هل هناك عوامل محفزة لأطراف الإنتاج الثلاثة لكي تنخرط بشكل مشترك في إزالة التحديات المطروحة التي تواجهها أسواق العمل؟
- هل لا يشكل تناقض المصالح بين أطراف الإنتاج الثلاثة عاملا من شأنه أن يعوق إمكانيات التوصل إلى بلورة رؤية موحدة بينها؟
- هل التغير المناخي لا يشكل أزمة - والتي تعتبر أزمة ستفرض التكيف معها بسبب أن تداعياتها لا تتسم بأنها أزمة طارئة بل ممتدة في الزمان، وما أصبح يلاحق الاقتصاد العالمي من أزمات متتالية منطلقًا لبناء شراكة قوية بين أطراف الإنتاج الثلاثة، لإيجاد الأجوبة والحلول للتحديات والمشاكل المزمنة التي تعانيها أسواق العمل العربية، وتعوق مستوى الجاهزية لمواجهة الأزمات؟

نعتقد للوهلة الأولى، من خلال هذه الأسئلة وأخرى يمكن طرحها - وبلا شك حاضرة في أذهاننا- أننا سندخل إذا تجاوزنا منطق إعلان النيات الحسنة، في معالجة محفوفة بتناقض المصالح بين أطراف الإنتاج ولنقل الأولويات والمواقف المسبقة لكل طرف عن الأخر، مما سيطرح تساؤلات عدة من قبيل : ما مضمون هذه الشراكة أو التوافق؟ .. وما الهدف؟ .. وقصة من المستفيد منها؟ .. وهل من شأن بلورة رؤية مشتركة التقليص من مساحات حرية واستقلالية كل طرف؟ ..

وهنا سنستحضر، كل الإشكاليات التي تعوق قيام حوار اجتماعي ثلاثي فعال، ومنتج بالمنطقة، وبالتالي سيكون الحديث عن بناء رؤية مشتركة فعالة لمواجهة الأزمات - ومن خلالها التحديات المطروحة حديث أماني، وربما دون معنى.

لهذا اتجه بحثنا في محاولة الجواب للتوقف عن مساءلة تأثير الأزمات المتتالية على أصحاب الأعمال ونقابات العمال والحكومات، ومن خلال ذلك الوقوف على أبرز التحولات التي عرفها، وسيعرفها، سوق العمل، وما تولد، وسيتولد، عنه من تحديات جديدة، والتي في اعتقادنا، ونراهن على ذلك، تشكل أرضية محفزة ودافعًا نحو تغيير عدد من المقاربات

والمسلمات لدى كل طرف، بسبب أنها تحديات أضحت تواجه كل أطراف الإنتاج الثلاثة، ولا تستثني أحدًا، وربما تشكل فرص ثمينة يتعين التقاطها.

في هذا السياق، نرصد التطور الحاصل في تطلعات شرائح واسعة من أصحاب الأعمال، في المطالبة بمناخ أعمال ملائم ومشجع للاستثمار الخاص قادر على المنافسة في القطاعات ذات القيمة المضافة، وما يقتضي ذلك من إعمال أسس الحوكمة الجيدة، والحاجة إلى موارد بشرية مؤهلة تستجيب لاحتياجاتها في سوق عمل متغير بسرعة بسبب التكنولوجيا الزاحفة، وفي آن واحد، تطلعات شرائح العمال(ة)، إلى العمل في ظروف لائقة، وبأجور تسمح لهم بمواجهة تكاليف الحياة التي تولدت عن نشأة مجتمعات الاستهلاك مع اقتصاد السوق، وفي التمتع بتغطية اجتماعية، وصحية ملائمة لهم ولأسرهم، وتوفير المزيد من فرص العمل والحفاظ عليها، ومن جانب الحكومات، يلاحظ انفتاح أكبر على مشاركة أصحاب الأعمال ونقابات العمال، ورغبة في أن يصبحوا شركاء لها في مواجهة الأزمات، ودعوة لهم إلى أن يضطلعوا بأدوارهم للحفاظ على السلم والاستقرار الاجتماعي كل من موقعه.

وهنا نقف على ما تضمنه تقرير التنافسية في العالم العربي لسنة 2018، الذي خلص إلى أن " تطوير عقد اجتماعي جديد في العالم العربي عبر إصلاحات تقود إلى أطر مؤسسية أفضل سيسمح بوجود استثمارات حيوية مجزية في مجالات التكنولوجيا، والتعليم، وتطوير القطاع المالي، وهو ما سيمنح الفرصة لتغيير اقتصاد المنطقة"[21]. وهو التقرير الذي استند إلى 12 مؤشرا للخروج بنتائجه كان من بينها " إصلاح المؤسسات من خلال الحوكمة الجيدة، والبنية التحتية، والصحة، والتعليم الأساسي والعالي وكفاءة سوق العمل والجاهزية التكنولوجية"، كما ركز في استعراض بعض نقاط الضعف على قضايا إصلاح التعليم للوصول به للجودة المطلوبة وربطه بسوق العمل وقضايا الحوكمة.

وبناء عليه وبارتباط مع التحديات التي تواجه أسواق عمل دول الوطن العربي لتمكينها من الصمود في وجه الأزمات، والتي نعتقد أنها تشكل اليوم قواسم مشتركة بين أطراف الإنتاج الثلاثة، والتي ستكون مواجهتها، والتقدم لإيجاد الحلول الناجعة لها على المدى القريب والمتوسط، أحد العوامل الأساسية التي ستمكنها من مواجهة الأزمات الدولية

21 تقرير التنافسية في العالم العربي لسنة 2018، الصادر بتعاون بين المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي وعدد من مؤسسات التمويل الدولية؛

الحالية والمرتقبة، وذلك من خلال بلورة "عقد اجتماعي جديد للتنمية"، ونقف هنا على ستة تحديات كبرى من بين أخرى يمكن أن تكون أساس هذا العقد الاجتماعي، مع الإشارة إلى أن التحديات الستة مرتبطة أشد الارتباط ببعضها، لدرجة أنه يتعذر معها مباشرة إصلاح دون آخر:

1- تحدي الثورة الرقمية وسوق العمل العربي:

أصبح من المؤكد اليوم أن الثورة الرقمية، ومن خلال عدد من الدراسات والوقائع حول مستقبل الذكاء الاصطناعي في علاقته بسوق العمل، سيستدعي بذل جهود على عدة مستويات لتلافي عدم التخلف عن الركب، والاستفادة مما يتيحه هذا الاقتصاد الجديد من فرص للتنمية، وفي آن واحد الانتباه للآثار المترتبة على التشغيل وعلاقات العمل الجديدة المتولدة عنها، حتى نضمن التوازن المطلوب، التوازن الذي يسمح بجعله يسهم في التنمية دون إحداث مضاعفات شديدة على التوازنات الاجتماعية الهشة أصلا في عدد من البلدان العربية.

فالعصر الحالي شهد ويشهد تطورات متسارعة ولنقل انتقالًا سيغير وجه الاقتصاد، بفعل الإدماج المتزايد والسريع للتكنولوجيات الجديدة (الذكاء الاصطناعي – الآليات المستقلة والمرتبطة – الروبوتات المتقدمة – الطباعة الثلاثية – النانو – أو الجزيئات متناهية الصغر – التكنولوجيا الحيوية المتقدمة – المنصات والتطبيقات..)، والتي مرشحة لتمس كل مناحي الحياة والعمل.

فيكفي الإشارة هنا إلى سوق الاقتصاد الرقمي بلغ قرابة 20 تريليون دولار، أي أكثر من 23% من حجم الناتج الإجمالي العالمي لعام 2020، وتم إنتاج معظم القيمة في الاقتصاد الرقمي إلى الآن في عدد قليل من الاقتصادات فقط، وهي الولايات المتحدة (35%)،

والصين (13%)، واليابان (8%)، والاتحاد الأوروبي مع إيسلندا، وليشتنشتاين، والنرويج (25%)، مع الإشارة إلى أن حجم الاقتصاد الرقمي الاستهلاكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ووفق المؤشرات المتوقعة، سيرتفع إلى أكثر من الضعف من بين 40 و45 مليار دولار عام 2020، إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2023 22..

فإلى جانب مخلفات العولمة، وانفتاح الأسواق، وما تولد عن ذلك من شراسة دور الشركات العابرة للقارات في المنافسة، هناك اليوم عدد من مخاطر التهميش التي تهدد من سيتخلف عن ركب الاقتصاد الرقمي، دولا كانت أو شرائح من المواطنين داخل الدولة الواحدة، فهذه الثورة، وما تتيحه من إمكانات، مرشح أن تضعف كل الدول التي تعتمد في اقتصادها فقط على تصدير الخامات على المستوى القريب والمتوسط، ما لم تستثمر جيدا في تكنولوجيات هذا الاقتصاد الجديد بهدف تملكها، لجعلها محركا جديدا للرفع من كفاءة اقتصادها وتنويعه23.

ومع هذا التحول الهائل، أضحى رأسمال البشري ومستوى ما لديه من مؤهلات معرفية، وما وفرت له من حقوق أو واجبات، العنصر الحاسم في التنمية والتقدم .. تحول، سيلقى بظلاله على سوق العمل التى كان متعارفًا عليها ويدخلها في تحولات جوهرية، ومتسارعة، وهنا أسرد مقولة تتفق مع ما جرى ويجرى من تحولات بانقراض مهن وبروز أخرى" إن سوق عمل آدم سميث أصبح لا يقع بعيدا عن غابة داروين".

ومن بين ما أدى وسيؤدي إليه اندثار مهن عديدة، على رأسها فرص العمل المكررة في سلاسل الإنتاج، وتلك التي ارتبطت بعدد من الصناعات الاستخراجية المرتبطة بعدد من الخامات بالوطن العربي، والتي كانت تشكل محركات اقتصادية للآلاف من فرص العمل حتى الأمس القريب، كما أن التوجه العالمي للاعتماد على الطاقات البديلة، والنظيفة في الأمد القريب بديلا للطاقة الأحفورية لمكافحة التغير المناخي من شأنه التأثير على فرص العمل

22 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري؛ تقرير تحت عنوان "الاقتصاد الرقمي"
23 دراسة حول الثورة الصناعية الرابعة وأسواق العمل العربية...الواقع والمأمول / د. جمال أغماني؛ منشورات منظمة العمل العربية

بعدد من دول المنطقة، في مقابل إحداث فرص عمل جديدة مع نمو الاقتصـــاد الرقمي وكل ما يرتبط بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي[24]، وفي قطاعات الطاقات المتجددة النظيفة...

فاستعمال النظم الرقمية مع الانتشار الواسع للإنترنت، أدت مقدماته إلى إحداث تطور جذري في التجارة ووســائل الإعلام والاتصـــال مع الهواتف الذكية واللوحات الرقمية، وذلك ببروز التجارة الإلكترونية ومعها سوق المتاجر الإلكترونية، ونشأة الصحافة، والكتاب الإلكتروني، والتلفزة الرقمية، وهو ما عصـــف مثلا بالمهن والوظائف التي كان إلى عهد قريب يؤمنها إنتاج الصحف، والكتاب الورقي، أمام نمو أخرى.

فالرسالة البريدية، والتي كانت من أدوات التواصل الأولى للبشرية، وعمرت لعشرات الســـنين، مؤكد اليوم أن هناك جيلا كاملا لم يســـبق له كتابة رســـالة واحدة في حياته، ولا يعرف، ولم يســـبق له أن وضـــع رســـالة في صـــندوق للبريد، بل يعرف فقط عنوان بريده الإلكتروني وحســـاباته بمواقع التواصـــل الاجتماعي، مما قلص من حجم أدوار قطاع البريد التشـغيلية ومعه عدة مهن ارتبطت بتقديم هذه الخدمة، والتي يجرى الاستغناء عنها كذلك، مثلا في تواصـــل البنوك مع عملائها من خلال البنك الإلكتروني، الذي يمكن تحميل تطبيقه من طرف أي شـــخص على هاتفه الذكي وإنجاز مختلف الخدمات البنكية (وصـــل عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي، إلي نحو 291 مليون في يناير من سنة 2022)، مقابل نمو سريع لمهن ووظائف بمواصفات ومؤهلات جديدة في قطاع الاتصالات.

هذه الإمكانات التي تتيحها الثـورة الرقمية، سرعـت من الاعتماد على أدواتها تفشى جائحة " كوفيد – 19 "، والتي كان لها شـــديد الأثر على العديد من نظم "العمل التقليدية" التي كانت قائمة إلى عهد قريب، وهي النظم التي كانت تقوم إلى الأمس القريب على أن يلتقي فيها العمال بالمدن الكبرى بحكم تمركز الحركة الاقتصادية فيها، فقد أظهرت الوقائع اليوم، أنه أصـــبح بالإمكان إنجاز عدد من الأعمال، وتقديم الخدمات المطلوبة من أي مكان، مما يســـهم في خفض التكاليف على أصـــحاب الأعمال في عدد من القطاعات (لا حاجة لمكاتب ومقار عمل، ومواقف للســـيارات، وكهرباء، وماء ...) وبالنســـبة للعمال (لا حاجة لتكاليف

[24] في تصريح للدكتور علي الخوري، مستشار مجلس الوحدة العربية الاقتصادية - رئيس الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، قال : "تحتاج الدول العربية لتوفير 60 مليون فرصة عمل، خلال السنوات العشر المقبلة، يسهم الاقتصاد الرقمي بحصة كبيرة في توفيرها، وستحل التكنولوجيات الحديثة محل 50% من الوظائف التقليدية، مما يعني أننا أمام تحد كبير لتوفير فرص عمل، وتأهيل الكوادر البشرية للتعامل مع التحولات الرقمية على الساحة العالمية".

تنقل، وإيجار مقار ســـكن بالقرب من أماكن العمل...)، ومع هذا التحول برز بشـــكل كبير أنماط العمل عن بعد، وأخذ يأخذ مســـاحات مهمة في ســـوق العمل، وتطورت كل خدمات التوصـيل السـريع لمختلف السـلع والخدمات إلى البيت... وتطور اقتصـاد المنصـات الرقمية بشكل مثير، الأمر الذي فرض علاقات عمل جديدة أغلبها لا تؤطره قوانين العمل النافذة.

ففي تقرير لـ «معهد ماكينزي"[25]، يقول كاتب التقرير " إن عدد الذين سيؤثر عليهم نمط التشـغيل الآلي قد يصـل من 400 إلى 800 مليون شـخص خلال العقد المقبل، وإن نحو 75 مليون إلى 375 مليون شـخص سـيجدون أنفسـهم مجبرين على تغيير مهنهم وتعلم مهارات جديدة".

وقد يكون هذا التأثير إما على شـــكل انقطاع عن العمل أو تغير في نمط العمل من دائم إلى مؤقت، أو جزئي أو تحول الكثير من الأيدى العاملة نحو التعاقد المشروط في الزمن، والمهام، أو فرص جديدة للتشغيل تقتضي مهارات جديدة وكفاءات يصعب التكهن بشأنها في الوقت الحاضر.

أيضـا وهناك أشـكال أخرى من العمل دخلت سـوق العمل العربية، مع الانتشـار الواسع لاستخدام تطبيقات معلوماتية لتقديم خدمات التنقل، فتطبيق "أوبر" مثلا، والذي لا يتعدى أنه برنامج من شـــركة لا تملك أي ســـيارة، وتقول إن "لا علاقة تبعية للموظفين العاملين معها بالشـركة الأم أو فروعها"، لأنهم "موظفون مسـتقلون بذاتهم" اختاروا الارتباط بتطبيقها، نتج عنه اسـتحداث وظائف جديدة تحت مسـمى العامل(ة) المسـتقل(ة) بذاته(ا)، ولكن مس في آن واحد الآلاف من الوظائف بقطاعات كانت قائمة بذاتها، ممثلة في ســـائقي ســـيارات الأجرة، إلى جانب أنه طرح إشـــكاليات قانونية تتعلق بتبعية علاقة الشـــغل بين العاملين بهذا التطبيق والشـركة صـاحبته، هذا التحول سـيجبر الملايين على إعادة النظر في تكوينهم للتكيف مع المتغيرات، ومادامت هـذه التغيرات لن تتوقف عنـد مـا نعرفـه الآن من اختراعات جديدة، فإن مبدأ التعلم سـيصـبح حتميا "مدى الحياة المهنية" لمواكبة التحولات التي تعرفها سوق العمل.

[25] معهد ماكينزي، "مهن تنقرض، ومهن تظهر: ماذا يعني مستقبل التشغيل بالنسبة للكفايات والمهن والأجور؟ " نشر أواخر سنة 2018 على موقع المعهد على شبكة الانترنت؛

فالبقاء في وظيفة واحدة بنفس المؤهلات طيلة الحياة المهنية سيصبح احتمالا يتقلص يوما بعد آخر، حيث سيزداد مستوى تنقل العمال مكانيا ووظيفيا داخل البلد الواحد، وخارجه في إطار الهجرة من أجل العمل.

تقول هيذر ماكجوان، الخبيرة الأمريكية في إستراتيجية مستقبل العمل، " إن المعرفة الأساسية للمستقبل هي قدرتك على التعلم والتكيف، لأنك إذا لم تفعل ذلك، فسوف تتوقف حياتك المهنية بشكل صارخ بعد عامين". فالتكنولوجيا الجديدة " ستكون لها تداعيات على أدوار مؤسسات التعليم ومناهجه. وإن النموذج القديم للعمل الذي كان عبارة عن ثلاث مراحل حياتية: احصل على تعليم، استخدمه 40 سنة ثم تقاعد. وبعد ذلك قمنا بالافتراض الخاطئ أن النموذج الجديد المقبل سيكون: احصل على تعليم، استخدمه 20 عاما، ثم احصل على إعادة تدريب، ثم استخدم ذلك 20 عاما أخرى، ثم تقاعدا، ولكن في "أمريكا القادمة" النموذج الصائب سيكون هو التعلم المتواصل مدى الحياة، لأنه عندما تكون وتيرة التغير متسارعة، فإن الشركات الأسرع نموا، والعمال الأكثر مرونة هم الذين سيتعلمون بشكل أسرع من منافسهم"[26].

إن الجيل الجديد من التحديات التي تواجه أسواق العمل يطرح أسئلة في آن واحد على الحكومات والنقابات العمالية وأصحاب الأعمال، ليس فقط في الدول الغربية، بل كذلك الدول العربية، وسيحتم تبني مقاربات جديدة لمواجهتها، لأنه لا أحد لوحده قادر على إيجاد الأجوبة الكفيلة لها، وهو ما أكده تقرير المئوية الصادر عن منظمة العمل الدولية حول مستقبل العمل[27].

فالتحول الذي دخلت فيه أسوق العمل دفع منظمة العمل الدولية عام 2016 إلى إطلاق حوار عالمي ثلاثي الأطراف حول الثورة الصناعية الرابعة وتأثيراتها على مستقبل العمل، والذي جاء في توصياته " أنه ليس بمقدور فرد أو جماعة بعينها اقتراح جميع الحلول"، وفي 22 يناير 2019 صدر تقرير اللجنة الدولية التي شكلتها تحت عنوان "العمل

[26] الذكاء الاصطناعي في «أميركا القادمة» بقلم توماس فريدمان
[27] العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقا" منظمة العمل الدولية، اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل؛ موقع المنظمة مؤرخة بالثلاثاء 22 يناير 2019؛

من أجل مستقبل أكثر إشراقا"[28]، وكان من بين ما خلص إليه، وبشيء من التفاؤل، أن ما يسجل ومرتقب من تراجع وانقراض مهن عديدة يوازيه نمو أخرى جديدة مرتبطة باقتصاد المعرفة، والوظائف الخضراء، وفي مجالات الرعاية الصحية، والطاقات المتجددة...وكان من توصياته الأساسية:

أولا: ضرورة إنعاش العقد الاجتماعي، على أن يلعب فيه الحوار الاجتماعي الثلاثي دورا رئيسيا لإدارة التغيرات الجارية، وفي عملية التحول والانتقال.

ثانيا: ضرورة أن تركز كل البرامج على الإنسان من أجل مستقبل العمل، من خلال الاستثمار في القدرات البشرية، والسياسات التي تدعم الناس خلال عملية التحول، وتنفيذ برنامج عمل تحويلي وقابل للقياس من أجل المساواة بين الجنسين، وتقوية الاستثمار في أنظمة الحماية والتأمين الاجتماعي، مع تأكيد اعتماد نهج يظل بموجبه الذكاء الاصطناعي تحت إشراف الإنسان وتحكمه.

ويخلص إلى أنه إذا ما قام المجتمع الدولي، والحكومات، وأصحاب الاعمال والنقابات العمالية بدورها، فانه يمكن ابتكار الحلول الجيدة التي تسمح بأن تنتقل البشرية إلى عهد الثورة الصناعية الرابعة بأقل الخسائر، وبما يسهم بدعم فرص العمل اللائقة والعدالة الاجتماعية والسلام العالمي، وفي تقرير آخر لها بعنوان "العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية لعام 2021"[29]، توقفت المنظمة عند اقتصاد المنصات الرقمية من خلال نتائج لاستطلاعات ومقابلات مع نحو 12 ألف عاملة وعامل، وممثلين عن 85 شركة حول العالم في قطاعات متعددة، وبعد أن وقف التقرير حول كيف يغير اقتصاد المنصات الرقمية طريقة تنظيم العمل، وقدم تحليلا بشأن تأثير هذه المنصات على الشركات والعمال والمجتمع ككل؛ خلص إلى أن هذه المنصات أتاحت فرصا للعمل لم تكن موجودة من قبل، خاصة للإناث والشباب، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والمجموعات التي كانت مهمشة في جميع أنحاء العالم، داعيا لأن يكون جميع العمال، بصرف النظر عن وضعهم الوظيفي،

[28] للاطلاع على ملخص التقرير: مستقبل العمل - منظمة العمل الدولية
[29] تقرير: العمل عبر المنصات الرقمية ازداد 5 أضعاف خلال العقد الماضي في ظل اتساع الفجوة الرقمية - الامم المتحدة

قادرين على ممارســة حقوقهم الأســاســية المتعلقة بظروف العمل، والدخل والوصــول إلى الحماية الاجتماعية، وحرية تكوين الجمعيات، وحق التفاوض على الأجر، موضــحاً أنه في الوضع الحالي غالبا ما تكون ساعات العمل طويلة، حيث يكسب نصف عمال المنصات عبر الإنترنت أقل من دولارين في الســاعة، وأن بعض المنصــات بها فجوات كبيرة في الأجور بين الجنســين، وأن العديد من الشــركات يواجه تحديات تتعلق بالمنافســة غير العادلة، وعدم الشــفافية فيما يتعلق بالبيانات، والتســعير، ورســوم العمولات المرتفعة، كما تواجه المشروعات صغيرة، ومتوسطة الحجم صعوبات في الوصول إلى التمويل، والبنية التحتية الرقمية، ودعا التقرير إلى حوار اجتماعي عالمي، وتعاون تنظيمي بين منصات العمل الرقمية، والعمال، والحكومات، من شــأنه أن يقود إلى نهج أكثر فعالية واتســاقا، من أجل تصــنيف حالة التوظيف للعمال عبر المنصات الرقمية بشكل صحيح، ولكي يتمتع العاملون بها بالحق في التفاوض، والحصــول على مزايا الضــمان الاجتماعي الملائمة من خلال توســيع وتكييف الســياســات والأطر القانونية[30]، وفي ســياق متصــل بتحديات الاقتصــاد الجديد في طور التشكل، والهيمنة، نود تأكيد ما تضمنته "الرؤية الإستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي"[31] ، من توجهات بهدف دعم جهود العمل العربي المشــترك لتعزيز وتنمية الاقتصــاد الرقمي والاســتفادة منه، والتي ســبق أن أعلنت عنها جامعة الدول العربية عام 2018، والتي تتضــمن 20 هدفاً اســتراتيجياً و50 برنامجا تركز على التطوير في مجالات البنى التحتية الرقمية، الحكومة الذكية، التعليم، التجارة الإلكترونية، الخدمات المالية، الرعاية الصحية، والتصنيع والتجارة[32]، وهي الرؤية، التي تعتبر خريطة طريق عربية مشتركة، تقدم وتحصــر الأولويات، والبرامج، والمشــاريع التي يمكنها أن تســاعد الدول العربية لرفع من قدراتها، واستفادتها على صعيد النتائج الاقتصادية الممكن تحقيقها، فالاقتصاد الرقمي، لم يعد خيارا بين الخيارات، بل أصــبح في عالم اليوم يشــكل القوة الرئيســة الدافعة للنمو الاقتصــادي، وزيادة الثروة الوطنية، فالمعرفة أصــبح لها دور حاســم في إحداث هذا النمو،

[30] "الثورة الصناعية الرابعة وأسواق العمل العربية..الواقع والمأمول"، إعداد الخبير جمال اغماني، منشورات منظمة العمل الدولية؛ عام 2021؛

[31] أطلقت هذه الرؤية الاستراتيجية العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة في نهاية عام 2018 بحضور ممثلين من جميع الدول العربية؛

[32] "الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي"

وأصــبحت ســلعة قائمة بحد ذاتها، كما تبين ذلك كل المؤشــرات والوقائع، في هذا الســياق، **دعت لجنة" الذكاء الاصطناعي و أنماط العمل الجديدة، "خلال اجتماعها لمناقشة البند الثامن من جدول أعمال المؤتمر 48 لمنظمة العمل العربية**، أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية إلى "صــياغة رؤية إســتراتيجية تعتمد على إعادة هيكلة شــاملة للبيانات الاقتصــادية باتجاه التحول لقطاعات أكثر إنتاجاً واحتضــان مشــاريع الذكاء الاصــطناعي، وتمكين الذكاء الاصــطناعي على مســتوى الحكومات من خلال دمج تكنولوجيات الذكاء الاصــطناعي في العمليات الحكومية"، كما دعت "مؤســســات التعليم والتدريب التقني والمهني إلى تأمين مصــادر التمويل العامة، والخاصــة، والأهلية لتأهيل الأســاتذة والمعلمين للعمل في تعليم معزز بالذكاء الاصطناعي، وتوجيه طلاب التعليم العام في المرحلة الثانوية إلى الالتحاق بتخصــصــات علوم الحاســوب"[33]، ومع هذه القناعة، نود تأكيد أن الدول العربية مدعوة لاغتنام الفرص الجديدة للنمو التي يتيحها الذكاء الاصــطناعي، وألا تتخلف عن الركب، وهي بلا شــك تواجهها صــعوبات، وعلها التصــدي لعدد من التحديات، لكن نعتقد أنه، بالإرادة المشــتركة بين أطراف الإنتاج الثلاثة، وما يكتنزه جيل الشــباب العربي من طاقات أثبتت كفاءاتها في مجالات الذكاء الاصــطناعي، وخلق بيئة مشــجعة لتطوير البحث العلمي تحد من هجرة الكفــاءات العربيــة، ومن خلال تعزيز التكــامــل الإقليمي الرقمي البيني، وكــل أنواع الشــراكــة، والتعــاون وتبــادل التجــارب، والخبرات - من الممكن تــذليــل عــدد من العقبــات، تداعيات هذا التحول الذي دخلت فيه ســوق العمل، طرحت عدداً من التحديات على منظومة التعليم والتدريب المهني والبحث العلمي، وأصــبح في آن واحد يتطلب إدخال عدة إصلاحات على ســوق العمل وضــوابطه، إصلاحات لا نقول إن إعمالها مأمول، بل ضــرورية على وجه الســرعة، وهنا يطرح الســؤال : هل تنجح أطراف الإنتاج الثلاثة من خلال الحوار الاجتماعي في تطوير القانون الاجتماعي، وقوانين العمل المعمول بها حاليا لمواكبة تحولات أنماط، وعلاقات العمل الجديدة التي أخذت في الانتشار؟

من المؤكد أن هذا من الموضوعات الشائكة التي ستكون مطروحة على طاولة الحوار، بفعل ما له من حساسية في تنظيم علاقات العمل بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال، إلا أنه وجب الإقرار

[33] البنود الفنية في الدورة "48" لمؤتمر العمل العربي

بأن عقود العمل التي كانت معتمدة والتي تكون محدودة المدة، وكانت تشكل نوعا من الاستقرار الوظيفي للعامل مند عشرات السنين أصبحت مهددة، لدرجة أن العقد محدود المدة هو أصبح السائد، كما أن سوق العمل الجديدة أحدث عدد من العقود وعلاقات العمل الجديدة أغلبها غير مقنن من طرف تشريعات العمل النافذة.

فإلى جانب نمو العمل المستقل، حيث لا تطرح مسألة علاقة العمل، فإن الأشكال غير النمطية للتشغيل تتعلق بحالات مختلفة مثل العمل المؤقت، والعمل الموسمي، والعرضي، والعمل بدوام جزئي، وعلاقات العمل متعددة الأطراف أو الحالات التي تكون فيها علاقات العمل غير واضحة، كالعمل المستقل قانونيا والغير مستقل اقتصاديا، بالإضافة الى الأنماط الجديدة للعمل كالعمل عبر المنصات، والتطبيقات الرقمية ،،، الخ.

فمعالجة الوضع الجديد يتطلب إصلاحات تهم في آن واحد قوانين العمل الحالية - أغلب قوانين العمل بالدول العربية لم تراجع منذ عشرات السنين[34] - وأنظمة الضمان الاجتماعي وذلك بوضع أنظمة جديدة للتكوين المستمر مدى الحياة المهنية، في هذا الإطار سيكون مطلوباً التوافق بين أطراف الإنتاج الثلاثة على إعمال عدد من الإصلاحات، **نذكر منها:**

- **إحداث مراصد وطنية لاستشراف تحولات أسواق العمل بشأن المهن المهددة بالاندثار في الأمد القريب والمتوسط، والمهن الجديدة التي بصدد الظهور والانتشار، وتتبع ما يجري في هذا المجال في البلدان المتقدمة والتي ستحتاجها الاسواق العربية في الأمد القريب، ولو بتفاوت في الزمن بسبب التفاوت في التقدم التكنولوجي، مراصد تتولى تتبع الأنماط الجديدة للعمل، واستشراف تحولاتها، و اقتراح آليات مواكبتها وتنظيمها على أطراف الإنتاج الثلاثة؛**

[34] آخر قانون للعمل بالمغرب سنة 2003؛ الجزائر سنة 1990 مع تعديلات إلى سنة 1997؛ مصر سنة 2003؛ البحرين 2012؛ السودان سنة 1997؛ تونس 2009؛ ليبيا 2010؛ موريتانيا2004؛

- **مراجعة قو انين العمل لوضع قواعد عامة لأنماط وعلاقات العمل الجديدة، على أن تظل المراجعات تجري بصفة دورية وفق التحولات التي تشهدها سوق العمل.**
- **وضع مخططات برامج للتدريب المستمر تكون ملزمة، تمكن المؤسسات والشركات من سد العجز الذي تعانيه، وتمكن العمال من اكتساب المهارات الضرورية للتأقلم مع الاحتياجات الجديدة لمؤسساتهم والحفاظ على مناصب عملهم.**
- **مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي لتكييف شروط الاستفادة مما تقدمه من منافع للمشمولين بالتأمين وفق أنواع عقود العمل، وإرساء نظام للتعويض عن فقدان العمل بالنسبة للدول التي لا تقر تعويضا عن البطالة، يكون مشفوعا باتباع برامج للتدريب لاكتساب مهارات جديدة تؤهل المستفيد منها إلى فرص الإدماج مجددا في سوق العمل.**

2- تحدي إصلاح نظم الحماية الاجتماعية ورفع كفاءتها وتعميمها:

بارتباط مع التحدي الأول في أحد جوانبه فإن من التحديات الكبرى التي ظلت تواجه دول الوطن العربي موضوع توفير نظم فعالة للتغطية الاجتماعية والصحية في مواجهة المخاطر الاجتماعية، والصحية، وهو ما كشفت عنه بشكل بارز أزمة " كوفيد – 19" فوفق منظمة العمل الدولية فإنه " على الرغم من أن معظم بلدان المنطقة انشأت برامج ومؤسسات للضمان الاجتماعي في العقود الماضية، فإن التغطية الفعالة للضمان الاجتماعي لاتزال بعيدة المنال حيث إن معظم برامج التأمين الاجتماعي لا تغطي سوى العاملين في القطاعين العام والخاص بعقود منتظمة، في حين تستثنى فئات أخرى من التغطية، مثل العاملين في الاقتصاد غير

المنظم وهو قطاع ضـخم، ويتمتع العاملون في القطاع العام عموما بمزايا ضـمان اجتماعي أكبر من نظرائهم في القطاع الخاص، وهذا يشكل تهديدا للاستدامة المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي في العديد من بلدان المنطقة، ويمثل عائقا أمام حركية سـوق العمل، كما أن المعدلات المرتفعة نسـبيا للعمل في القطاع غير المنظم، وانخفاض مشـاركة الإناث في سـوق العمل، وارتفاع مسـتويات البطالة - تسـهم في عدم كفاية معدلات تغطية الضـمان الاجتماعي، لا سـيما للإناث، " ووفق " التقرير العالمي للحماية الاجتماعية، 2020 - 2022 " لمنظمة العمل الدولية، فأن هناك تفاوتات إقليمية كبيرة في الحماية الاجتماعية، فأوروبا وآسـيا الوسـطى تحظيان بأعلى معدلات التغطية، إذ إن 84% من سـكانهما تشـملهم إعانة واحدة على الأقل، كما أن نسـبة التغطية في الأمريكيتين أعلى من المتوسـط العالمي، إذ تبلغ 64.3%، أما آسـيا والمحيط الهادئ 44%، والدول العربية 40%، وإفريقيا 17.4%"، العجز الذي تعانيه الدول العربية في تعميم نظم الحماية الاجتماعية جعل مسـتوياتها متدنية، عجز كان فيما مضـى يعالج إلى حد ما بواسـطة أنظمة التكافل والتضـامن الاجتماعي التقليديـة من الأسـرة، والقبيلـة، أو العشـيرة وأريحيـة بعض الفئـات الاجتمـاعيـة الميسـورة،،،اليوم هذه الأطر التقليدية لم تعد قادرة على الاسـتمرار في لعب هذا الدور، مع التحولات التي عرفتها بنية الأسـر، وتفكك عدد من الأطر التقليدية من جهة، ومتطلبات العيش في ظل اقتصاد استهلاكي فرض عدداً من الاحتياجات والمخاطر الاجتماعية الجديدة من جهة أخرى، **وهو ما يستدعي:**

- مراجعة قوانين التأمين الاجتماعي، بما فيها المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وإصابات العمل لتتلاءم مع أنماط العمل الجديدة، ومن بينها العمل عن بعد.
- مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي، فعقود العمل محدودة المدة أضحت أكثر انتشارا، وفي المقابل نجد أن جل إن لم نقل أغلبية أنظمة الضمان الاجتماعي تم تصورها وبناؤها على أن كل العمال يعملون بعقود غير محددة المدة، مما جعلها تقدم مختلف منافعها للعمال المشمولين بالتأمين بناء على هذه القاعدة.

- استحداث بند جديد في أنظمة الضمان الاجتماعي يتعلق بالتعويض عند فقدان العمل لظروف خارجة عن إرادة العامل.
- وضع أنظمة تسمح بضمان تغطية اجتماعية مناسبة لكل المواطنين، على اعتبار أن الضمان الاجتماعي حق لكل عامل عربي، وهدف إستراتيجي لترسيخ السلم والامن الاجتماعي.
- توفير الحماية الاجتماعية للعمالة منخفضة المهارات من خلال حفزودعم دورشبكات الأمان الاجتماعي لتقليص الهوة المتوقعة على مستويات توزيع الدخل، ولضمان عدالة توزيع الفرص للحيلولة دون المزيد من تعميق التوزيع غير العادل للفرص الاقتصادية.
- هي إصلاحات صعبة ومكلفة بلا شك، وتتطلب رصد موارد مالية مهمة، مما سيتطلب إصلاح الأنظمة الضريبية المعمول بها والحد من التهرب الضريبي، بما يحقق العدالة الجبائية، وإعادة توزيع ثمار النمو، ويجعلها تلعب الأدوار المنوطة بها، ومن بينها التدخل للحد من حدة التفاوتات الاجتماعية، وتمويل متطلبات وضع أنظمة حمائية ملائمة لعموم المواطنين.

كما سـتطرح عدداً من الإشـكاليات والصـعوبات لإعمالها، لكن ضـرورتها أصـبحت أكثر من ملحة ولا تحتمل التأجيل، فعدد من الدول العربية لما توجهت لإصلاح نظامها الضـريبي، وتعميم الضـمان الاجتماعي لإفادة غير الموظفين والعمال أي أصـحاب المهن الحرة، جوبهت بمقـاومـات وصـعـوبـات[35]، لكن رغم ذلـك، نعتقـد أن الحوار الاجتمـاعي قـادر على إيجـاد التوافقات الضرورية لتنزيلها.

35 المغرب على سبيل المثال، حيث جوبه الإصلاح الضريبي، وتعميم التغطية الاجتماعية نهاية عام 2022 بمقاومات، وعدم تفهم في صفوف عدد من أصحاب المهن الحرة؛

3- تحدي إصلاح منظومة التعليم والتكوين وتشجيع البحث العلمي

بارتباط مع التحدي الأول، فإن الوصول إلى تعليم جيد النوعية، ومنصف للجميع، ويعزز فرص التعليم مدى الحياة، بمخرجات تسـهم في تمكين المتعلم من ناصـية المعرفة واندماجه أصـبح تحديا مشـتركاً، فمن الصـعب أن نجد منظمة لأصـحاب الاعمال مطمئنة لواقع التعليم، والتدريب المهني

والبحث العلمي بدولتها، وبالمنطقة العربية عموما، الأمر نفسـه بالنسـبة لنقابات العمال، كما أن الحكومات أصـبحت منشـغلة بهذه الإشـكالية، وتنتقد حال منظومتها التعليمية في تقاريرها الوطنية، وتوالي محاولات الإصلاح ، فإصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني ورفع مسـتوى جودتها، وتطوير البحث العلمي، والتلاؤم مع احتياجات سـوق العمل المتجددة من شـأنه أن يسـمح للمؤسـسـات بمواجهة تحديات المنافسـة ورفع من إنتاجيتها، وإيجاد فرص جديدة للعمل والمحافظة على فرص العمل في آن واحد، وكذلك دعم الاستقرار الاجتماعي.

فـالأفراد عنـد التحـاقهم بعمـل جـديـد، يكونون دوما بحاجة إلى دورات تدريبية خاصـة، لإنجاز وظائفهم، لكن الوظائف اليوم أصـبحت في تغير دائم ومستمر، أضحى معه العمال ينتقلون من عمـل إلى آخر، فلا يؤدون عملا واحـدا، لـذلـك سـيكون من الضـروري إعادة تدريبهم على الأعمال، والوظائف التي يشغلونها حاليا.

إن التطور التكنولوجي الهائل الذي تعيشه البشـرية اليوم، وما يترتب عليه من إدخال وظائف جديدة إلى سـوق العمل، وإلغاء وظائف أخرى لتناسـب مع التكنولوجيا الجديدة الزاحفة - يسـتدعي الاسـتثمار المضـاعف في تنمية الموارد البشـرية، وتدريبهم، وإعدادهم، كما أن إنشـاء صـناعات ومجالات جديدة لم تكن من قبل يتطلب من أصـحاب هذه المؤسـسـات تدريب العاملين على مهارات جديدة، لتناسـب

قدراتهم مع العمل الجديد، وحتى لو كان هؤلاء الأفراد ذوي مهارة وكفاءة عـاليتين، فإنهم بحاجة إلى تدريب خاص على تلك الأعمال.

وهي مهام لا يمكن بلوغ أهدافها دون تعاون فعال بين أصـحاب الأعمال ونقابات العمال ودعم الحكومات، ولن يتأتى ذلك إلا بالمشـاركة الفعلية لأصـحاب الأعمال، ونقابات العمال في إعداد، وصـياغة، وتنفيذ برامج التكوين والتدريب المهني الأسـاسـي، والمسـتمر، مما يتطلب إعادة النظر في أسس منظومة التدريب المهني بالدول العربية، والتي مازالت في أغلبيتها شـأناً حكومياً بامتياز، ومنغلقة في مناهجها، ولا تتعدى في أحسـن الأحوال في بعضـها إجراء بعض المشـاورات مع أطراف الإنتاج، دون مشـاركة فعلية في التخطيط، والتوجيه ووضـع برامج ومحتويات التكوين الأساسي والتدريب المستمر.

وفي هذا الصـدد، يمكن أن نرصـد عدداً من التجارب المقارنة على الصـعيد الدولي والعربي، والتي أظهرت فعاليتها في ميدان التدريب المهني والتكوين المسـتمر للعمال، لدرجة أصـبحت العملية برمتها تدبر بشـكل ثنائي من طرف منظمات أصـحاب الأعمال ونقابات العمال في عدد من الدول الغربية، وأجريت تجارب في شرق آسيا، حيث تتولى الشركات تدبير عملية التكوين من خلال مؤسسات انشاتها لهذه الغاية[36].

عدد من الدول العربية، خاضـت ولديها عدد من التجارب ، يمكن الاسـتفادة منها، رغم أنها بقيت نموذجية ولم تنفد لمراجعة النموذج المعتمد ككل، أذكر منها تجربة المغرب ابتداء من عام 2008 في منح تدبير مفوض لمنظمات أصـحاب الاعمال المنضـوية تحت لواء الاتحـاد العـام لمقـاولات المغرب [37]، وكـانـت النتـائج المحققـة إيجـابيـة على مسـتوى جودة التكوين، ونسـب الإدماج في سـوق العمل عالية مع تسـجيل رضـا الشـركات المشـغلة، كما شكلت عاملا أساسياً مساعدا لجلب عدد من الاستثمارات الدولية وتطوير قطاعات صناعة السـيارات، وأجزاء الطائرات، والطاقات المتجددة، وكذا على مسـتوى كلفة التكوين مقارنة بمؤسـسـات التكوين المهني التابعة للقطاع العام، وهي التجربة التي جرى تطويرها من خلال الشروع في إنشاء مدن المهن والكفاءات بشراكة بين الدولة والقطاع الخاص عام 2019.

---

36 نموذج كوريا الجنوبية؛

37 سمحت للمغرب بإنشاء نحو15 معهداً للتدريب المهني والتكوين المستمر متخصصة في صناعة السيارات، وصناعة الطائرات، والطاقات المتجددة، والموضة والابتكار، والنسيج، والألبسة، يتم تدبيرها في إطار عقود التدبير المفوض التي أبرمتها الحكومة مع جمعيات مهنية قطاعية لأصحاب الاعمال تابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

فالإصلاح المنشود اليوم لمنظومة التعليم بكل مستوياته، يجب أن يستهدف تغيير نظم التعليم من عملية لا تزكي معرفة ولا تطور مهارة، وتنتهي في الغالب بشهادات لإتمام دراسة قد لا تفيد أصحابها إلا قليلا في سوق العمل اليوم، وتوجيه الإنفاق على التدريب على المهارات، والإلمام بالمعارف المتطورة من خلال نظم التعلم المستمر، فلا جدوى اليوم من نظم تعليم لا تعد الشباب بمعارف متقدمة في العلوم / والتكنولوجيا والهندسة / والرياضيات مفتاح تكوين الكفاءات التي تتطلبها مجالات الذكاء الاصطناعي، وبموازاة مع ذلك، إقرار سياسات تتوخى تهيئة بيئة مشجعة للبحث العلمي، هدفها إلى جانب استقطاب الكفاءات العربية بالمهجر، الحد من النزيف المتنامي الذي يعرفه هذا النوع من الهجرة، والتي اعتبرتها منظمة اليونيسكو "شكلاً من أشكال التعاون والتبادل العلمي غير السليم بين الدول" وأصبحت تشكل استنزافاً حقيقياً للدول العربية من علمائها وكفاءاتها، وهي مستمرة بوتيرة مرتفعة.

فأول تقرير عربي حول البطالة والتشغيل صادر لمنظمة العمل العربية عام 2008[38]، سبق له أن نبه إلى هذه الظاهرة مرجعا أحد أسبابها إلى "وجود بيئة طاردة تتمثل أساسا في الشعور بالاغتراب جراء التضييق المنهجي على حرية البحث العلمي، وضعف التشجيع، والمحفزات"، كما خلص تقرير لجامعة الدول العربية إلى " أن الدول العربية لا تنفق سوى دولار واحد على الفرد في مجال البحث العلمي، بينما تنفق الدول الأوروبية نحو 600 دولار لكل مواطن، ويصل المبلغ إلى 700 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية".

ووفق دراسة لجامعة الدول العربية أنجزت بتعاون مع اليونسكو والبنك الدولي، فإن الوطن العربي يسهم في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية، وأن 50% من الأطباء، و23% من المهندسين، و15% من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون إلى أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، وكندا، وأن 54 % من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم، وهذه المؤشرات قد تكون تضاعفت في السنوات الأخيرة بسبب سياسة استقطاب الكفاءات العليا التي شرع في تنفيذها العديد من الدول الغربية تحت غطاء ما سمي "الهجرة المنتقاة".

[38] منشورات منظمة العمل العربية؛ ورقي؛ عام 2008؛

4- تحدي توفير مناخ أعمال مساعد للنمو الاقتصادي:

ما يطبع النمو الاقتصادي بدول المنطقة، أن معدلاته المسجلة سنويا ظلت غير مستقرة، وغير مستدامة، وشديدة التأثر بمستوى ارتفاع أسعار النفط سلبا أو إيجابا على دول المنطقة، ولأن الوطن العربي ليس كيانا اقتصاديا واحدا في عدد من جوانبه ومحركاته، فإن تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية وقبلها جائحة "كوفيد - 19"، اختلفت من دولة عربية لأخرى، وبالتالي كانت النتائج غير متوازنة في الوطن العربي، فعلى الرغم من تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في عام 2022، فانه شهد ارتفاعا ببعض الدول العربية بينما تراجع في دول أخرى متأثرا كذلك بموجة الجفاف الحاد الذي عاشته، فالتحسن الكبير المسجل في زيادة الطلب العالمي على النفط والغاز، بعد فترة جائحة " كوفيد – 19 " والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا، أسهما في ارتفاع سعر النفط إلى أعلى مستوى له منذ عام 2008، مما دفع إلى ارتفاع قيمة صادرات الدول العربية النفطية، وارتفاع معدل نمو اقتصاداتها، في المقابل شهد معدل النمو الاقتصادي انخفاضا في بقية الدول العربية غير النفطية : لكن وبعيدا عن السجال الأكاديمي حول نظريات النمو، فإن ما ينتظره المواطن في هذا البلد أو ذاك هو أن يلمس نتائج هذه المؤشرات على أرض الواقع، فهو لن يسكن ويلبس، ويتغذى، ويعالج على هذه المؤشرات كما يقال، لكنه ينتظر فرصة عمل دائمة ومنتجة، وخدمات التعليم، والصحة له ولأسرته، والعيش في أمان اقتصادي واجتماعي على المدى الطويل.

تجب الإشارة هنا إلى أن الأزمة المالية الدولية لسنة 2008، تخطت فيها خسائر الدول العربية المنتجة للنفط والغاز الطبيعي حاجز 2.5 تريليون دولار[39]. ومع تراجع أسعار

[39] المنطقة ككل كانت تحتاج فقط إلى 200 مليار دولار لتوفير التمويل اللازم للخروج من نفق الفقر، والجوع، والبطالة؛ السفير محمد الربيع، الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العربية نت، 22 يوليو 2011؛

النفط بين يوليو 2014 وإبريل 2015، بنسبة 50% لتصل إلى 32.2 دولار أمريكي للبرميل الواحد في فبراير 2016، تأثرت به وبشكل قوي اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر والعراق وليبيا.

ففي تقرير عن مستقبل العالم العربي في أفق سنة 2025، والذي نشر في بداية عام 2015[40]، ورد تأكيد أن الدول العربية " لن تتمكن في المستقبل من تقليص نسبة البطالة بين الشباب، وأن هذه النسبة سوف ترتفع من 26% حاليا لتصل إلى ما يقرب من 30% بحلول سنة 2025"، وهو الأمر الذي يشكل تحديا اقتصاديا وأمنيا على دول المنطقة، وتساءل واضعو هذا التقرير: هل ستتمكن الدول العربية من تخفيف الآثار المحتملة لتقلبات أسعار المواد الغذائية ؟ وأجابوا عن ذلك بالقول إنه " نتيجة النمو السكاني الكبير، ومشكلات المياه والتصحر الناتجين عن التغير المناخي، لن تتمكن الدول العربية من الوفاء بالمتطلبات الغذائية للسكان، خاصة القطاعات الأكثر فقراً ".

التقرير يكشف أن مستقبل الوطن العربي - من وجهة نظر أحد المراكز الإستراتيجية الغربية ـــ لن يكون مشرقا، وأن المتضرر الرئيسي سيكون السياسات الاجتماعية، التي ستبقى مهددة، وغير قادرة على تغطية الخدمات الأساسية لعدد متزايد من السكان.

هذه المؤشرات، وأخرى، تؤكد ما تواجهه المنطقة من تحديات كبرى، وعلى رأسها تحدي تحسين مناخ الأعمال والاستثمار بارتباط مع مراجعة منوال التنمية وما يعتمده من مرتكزات، ومحركات اقتصادية لتحقيق وتيرة من النمو مرتفعة ومستدامة، تسمح لها من جهة بكبح جماح معدلات البطالة، وإذا ما رافقتها جهود على مستوى تعزيز الحوكمة بما يسمح بتوزيع منصف لثمار النمو - التصدي للحد من مظاهر التحديات الاجتماعية المتعددة الأوجه، وبالتالي القلق الاجتماعي المتولد عنها من جهة أخرى.

لقد كان لتبني الدول العربية، وإن على مراحل، خيار اقتصاد السوق، وتحرير معاملاتها التجارية، وانخراطها في منظمة التجارة العالمية، أن أسهم في مضاعفة حضور الشركات متعددة الجنسيات كاستثمار ومنتجات وخدمات في العديد من مفاصل

[40] تقرير صادر عن معهد للدراسات الأمنية بالاتحاد الأوروبي؛

اقتصادها، وجعل منها أسواقاً مفتوحة، ودفع بقطاعها الخاص الناشئ أن يواجه أنواعا عدة من المنافسة الشديدة لم يكن مؤهلاً لها ما يكفي حيث تعلق الأمر بحجمه الاستثماري أو بما اتيح له من موارد بشرية، أو ما ينتجه من سلع ونوعيتها، مما حد من أدواره، وجعل استثماراته تتوجه بالأساس في أنشطة ضعيفة المردودية على مستوى القيمة المضافة، ومن بين الصعوبات التي تواجه نمو وتطور أنشطة القطاع الخاص، نذكر:

- رغم التحفيزات المعلنة من طرف الحكومات لإفادة القطاع الخاص لمصاحبة نشاطه الاستثماري، ظلت تواجهه عدة صعوبات للولوج للتمويل المساعد، كما ظل حجم الضغط الضريبي على الشركات مرتفعا، مع بطء إجراءات الإدارات الحكومية، ومراكز الاستثمار، والبنوك، بسبب اعتمادها إجراءات إدارية معقدة في بعض الأحيان، مما حولها إلى أداة بيروقراطية في اتخاذ القرار وجعل من الصعب عليها مواكبة السرعة المطلوبة لتلبية احتياجات القطاع الخاص، إن لم نقل معرقلة له.
- يخترق مناخ الأعمال عدد من مظاهر الانحراف تمس مبدأ المنافسة الشريفة بين الشركات، والذي يعد أحد مقومات، ومرتكزات اقتصاد السوق، كتكافؤ الفرص في الولوج للصفقات العمومية، عدم التصريح بالعمال، أو جزء من العمال لدى مؤسسات الضمان الاجتماعي، وأشكال عدة من التحايل والتهرب الضريبي،،،.
- لم تتقدم دول المنطقة في تحقيق طموح التكامل الاقتصادي المنشود، لتشكل تكتلاً إقليمياً فاعلا في ظل عالم أصبح المؤثر فيه بالدرجة الأولى التكتلات الإقليمية الكبرى.
- لم تتمكن اقتصادات أغلب الدول، من عصرنة، ودمج كل قطاعاتها الإنتاجية، والخدماتية، حيث أصبح نسيجها الاقتصادي يتميز بتعايش اقتصاد خاص منظم
- بآخر غير منظم، مما جعل القطاع المنظم يعاني منافسة أخرى داخلية بفعل تنامي دور وحجم الاقتصاد غير المنظم [41]

[41] حسب تقديرات منظمة العمل الدولية فإنه يستقطب زهاء 67 % من القوى العاملة بالمنطقة العربية، مقابل مثلا 8.9 %بأوربا الغربية وأمريكا الشمالية؛

- ضعف إنتاجية العمل مقارنة بدول أخرى مثيلة في العالم.
- المناخ الاجتماعي غير المستقر، بسبب التوترات الاجتماعية الناتجة عن الصعوبات الاقتصادية التي عاني ويعانيها عدد من دول المنطقة، بارتباط مع ضعف آليات الحوار الاجتماعي في لعب كامل أدوارها.
- تنامي ظاهرة هجرة الكفاءات العليا بالعديد من دول المنطقة بحثا عن فرص للعمل مجزية، ولمواصلة ابحاثها العلمية بالدول الغربية، مما يحرم هذه الدول من كفاءات تقنية، وعلمية، ومثال على ذلك المجال الطبي، التي هي في أمس الحاجة لها.

وانطلاقا من واقع حجم النسيج الاقتصادي والإنتاجي المشكل في غالبيته من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تمثل، وفق البنك الدولي نحو 96% من الشركات المسجلة، وتشغل قرابة نصف القوى العاملة، وما تلعبه من دور في تنويع الاقتصاد - سيكون من الأولويات تمكينها، ومصاحبتها، ودعمها لتطوير قدراتها في المجالات ذات القيمة المضافة، وحفز استفادتها مما تتيحه الثورة الرقمية من إمكانات لتطوير قدراتها في السوق لتأخذ مكانتها، ورفع مستوى التمويل لها من طرف القطاع المصرفي العربي لتيسير انتقالها، وبأقل الخسائر، لتصبح جزءاً من سلاسل القيمة المضافة.

وهي القضايا، التي توقف عندها منتدى للقطاع الخاص العربي، والذي دعا حكومات الدول العربية "إلى إزالة المعوقات غير الجمركية خلال مدة زمنية محددة، وتحرير التجارة في الخدمات، وتسهيل التجارة والملكية الفكرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودعم التعاون مع القطاع الخاص لوضع مناهج تتوافق مع المهارات الجديدة المطلوبة لسوق العمل، وإلى صياغة إستراتيجية عربية مشتركة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، والتحول نحو الاقتصاد الرقمي بالاستناد إلى نظام معلومات متكامل، بالتزامن مع تحديث البنية التشريعية والقوانين اللازمة، ومع وضوح السياسات الضريبية المتصلة، وتحسين نوعية وانتشار خدمات الاتصالات وتخفيض أسعارها، ونشر الخدمات العامة الالكترونية،

والدعوة إلي إنشاء بنك معلومات للعرب المهاجرين في العالم لتعزيز اشتراكهم في مشروعات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ولفتح أسواق دول العالم للصادرات العربية"[42].

ونحن نطرح هذا التحدي نستشعر بأن التعقيدات والصعوبات التي تعترض وتمر بها دول المنطقة العربية للوصول إلى توفير مناخ أعمال مساعد، بسبب انكماش السوق الداخلية الاستهلاكية، وتحديات المنافسة، ومحدودية التجارة البينية بين الدول العربية، مما يجعل الأسواق إلى حد ما محدودة بفعل ضعف القوة الشرائية للطبقة المتوسطة، لكن نعتقد أن ما يمكن أن يحفز القطاع الخاص إلى جانب توفير إستراتيجيات تنموية، أنه في حاجة إلى نظم للحوكمة الجيدة تتيح شروط المنافسة.

5- تحدي توفير المزيد من فرص العمل اللائقة:

بارتباط مع التحديات الأربع السابقة، ومع الطفرة الديموغرافية التي عرفتها المنطقة، وصل عدد سكان الوطن العربي حاليا إلى نحو من 423 مليون نسمة، وهو الذي كان في حدود نحو 217 مليون نسمة في عام 1990، طفرة، لم تستطع المنطقة ككل الاستفادة من طاقاتها الشابة، ومع الأزمات المتتالية، تفاقمت معدلات البطالة، خاصة في أوساط الشباب، حيث ظلت غالبية دولها عاجزة عن استيعاب التدفقات الجديدة لشبابها على سوق العمل، ففي عام 2021، ووفق تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " ارتفع معدل البطالة إلى 12.6% في منطقة الدول العربية، أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 6.2%، وكانت معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة من بين أدنى المعدلات في العالم، حيث بلغت 20,3 % في منطقة الدول العربية في عام 2019، وظل معدل بطالة

[42] توصيات منتدى القطاع الخاص للقمة العربية، المنعقد بالعاصمة اللبنانية بيروت، تحت شعار "الثورة الصناعية الرابعة والتنمية المستدامة في سبيل اقتصاد عربي أكثر احتوائية"، نشر في موقع الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، يوم 2019/1/20؛

الإناث عند 24٪ في منطقة الدول العربية، وهو ما لايزال يماثل ثلاثة إلى أربعة أضعاف المتوسط العالمي، كما سجلت المنطقة أعلى معدل للبطالة بين الشباب (ما بين عمر 15 - 24) في العالم أجمع، حيث بلغ 28.6٪ مرتفعا بشكل حاد عن معدل عام 2019 والذي كان 25.3٪، ومعدل البطالة بين الشابات أيضا هو الأعلى في العالم إذ بلغ 49.1٪ عام 2021 مرتفعا من 44.7 ٪ في عام 2019، وهو ما يجاوز ضعف المعدل بين الشباب الذكور والذي بلغ 23.8 ٪ عام 2021 مرتفعا من 20.8٪ في العام 2019 "[43].

بطالة من سماتها الأساسية أنها ليست نتيجة انكماش اقتصادي مؤقت، بل ظاهرة طويلة الأمد، وهيكلية وتزداد سوءا[44]، ومع الأزمات زادت مؤشراتها في التدهور، مما جعل نسب الإعالة[45] مرتفعة مقارنة ببقية بلدان العالم، ويجعل من هم في سن العمل يتحملون أعباء مضاعفة، مما يحد من قدرتهم على مواجهة الاحتياجات الأساسية لأسرهم، حيث تسجل مثلا 58 % في الأردن، و48.3 % بالمغرب و44.2% بتونس، ومع موجات ارتفاع نسب التضخم والأسعار بسبب الأزمات المتتالية، وضعف منظومة الحماية الاجتماعية لمواجهة المخاطر، وعدم كفاءتها في تأمين كل الشرائح الاجتماعية، كانت الكلفة جد قاسية، وقد تمثلت بعض مظاهرها في اتساع فجوة الفوارق الاجتماعية، وتوسع حجم أنشطة الاقتصاد غير المنظم، وارتفاع معدلات الفقر والهشاشة ، فواحد من كل خمسة مواطنين عرب مازال يعيش بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم، كما قدر ذلك "التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد"، وأن نسبة الفقر المدقع تصل إلى 13.4% أي ما يناهز 38.2 مليون نسمة، وأن نسبة الفقر المتعدد الأبعاد تصل إلى 40.6% [46] ، مما أسهم في التقليص من نمو حجم الطبقة المتوسطة إن لم نقل أدى لانهيارها في عدد من دول المنطقة.

وعلى ضوء حقيقة أن 60 % من سكان الوطن العربي دون سن 25 سنة، ويُتوقع أن يصل معدل البطالة سنة 2025 إلى ما بين 56 إلى 60 مليون عاطل، وستحتاج المنطقة إلى إيجاد ما

---

43 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية

44من خلاصة تقرير صادر سنة 2015 عن صندوق النقد العربي تحت عنوان " بطالة الشباب في الدول العربية"؛

45 وهم السكان غير النشيطين، وهم الأشخاص غير القادرين على العمل (المرضى، والمسنون، وذوو الاحتياجات الخاصة)، التلاميذ، والطلبة، ربات البيوت المتفرغات إراديا لتربية الأبناء أو الاعتناء بأشخاص في وضعية صعبة، النساء المجبرات على عدم العمل بسبب رفض أحد أفراد العائلة، ثم الأشخاص الذين يئسوا من البحث عن شغل أو يرفضونه لدواعٍ شخصية؛

46 من تقرير الأمم المتحدة عن مؤشر التنمية البشرية لسنة 2016؛

يزيد على 60 مليون فرصة عمل جديدة في أفق سنة 2030، إن أرادت فقط الحفاظ على النسب الحالية.

نقف هنا عند تقرير أصدره "مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي" سنة 2006، والذي رسم فيه سيناريوهات محتملة لما يمكن أن يحدث في مناطق العالم خلال الـ 15 سنة المقبلة، ورغم أنه صدر قبل عدة سنوات فأنه تضمن عدداً من الاستنتاجات يجب التوقف عندها، حيث توقع أن دول المنطقة " ستواجه مشكلات متعددة الجوانب: تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتغيير التركيبة السكانية، لتصبح تركيبة غالبية فئاتها العمرية من الشباب، وبما أن هذه البلدان تعاني تدهوراً اقتصادياً مستمراً، نتيجة عولمة الاقتصاد، ولديها أنظمة تعليم متأخرة، فإن أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية، لن تتقبل أعدادا كبيرة من العاطلين في هذه البلدان، مما يدفع التركيبة السكانية الشابة الفقيرة غير المدربة، إلى ممارسة الضغط على الحكومات لإيجاد فرص عمل بلا غطاء إنتاجي".

وبناء على ذلك، يستنتج " لن تتمكن هذه البلدان في نهاية الأمر من الحفاظ على شبكات الرعاية الاجتماعية بما في ذلك الدول النفطية "47، وهو ما يجعل موضوع مكافحة البطالة، وإحداث فرص جديدة للعمل بالقدر الكافي ، يشكل رأس الأولويات، ويجد عدداً من الأجوبة في الإصلاحات التي يتعين مباشرتها، مدخلها توفير مناخ مساعد ومشجع للاستثمار داخلياً كان أو وخارجياً، وإصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني، وسوق العمل، وتطوير وتعميم أنظمة الحماية الاجتماعية، ووضع برامج نشطة في إطار سياسات أسواق العمل لدعم إعادة تأهيل العمالة التي تتضرر بفقدان مناصب عملها بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل المتجددة، كما سبق تأكيد ذلك، ووضع إستراتيجيات محكمة لتطوير الاستثمار في المجالات الجديدة الواعدة خاصة في الاقتصاد الرقمي، والتكيف مع معطى التغير المناخي بمضاعفة الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والأزرق، بشراكة بين الحكومات وأصحاب الأعمال.

وأمام مؤشرات العمل اللائق التي تظل بدورها مقلقة إن لم نقل سلبية، فإن الأمر يتعلق بشروط وظروف العمل، أو التغطية الاجتماعية، أو المساواة بين الجنسين، أو يتعلق

---

47 الرؤية الأوروبية لمستقبل العالم العربي في عام 2025 / المركز العربي للبحوث والدراسات

بالحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية والأجر المناسب والتدريب المستمر، وهى مؤشرات تزداد حدة بسبب استمرار تعايش الاقتصاد المنظم مع الاقتصاد غير المنظم، لدرجة أنه في بعض الحالات يصعب التمييز بينهما في الممارسات، وهو ما يقتضي إلى جانب نهج سياسات محفزة تسمح بالاندماج السلس لمكونات الاقتصاد غير المنظم، تعزيز دور أجهزة تفتيش العمل وتمكينها من الموارد البشرية الضرورية، والأدوات القانونية الحمائية للقيام بأدوارها كاملة.

ففرص العمل في تقلص، ومؤسسات الضمان الاجتماعي تعاني العديد من أشكال القصور، ولا يتجاوز عدد المستفيدين من خدماتها 33 48%، ولا تغطي كل المخاطر التي نصت عليها الاتفاقية الدولية لمنظمة العمل الدولية رقم 102 المتعلقة بالمعايير الدنيا وبقية الاتفاقيات ذات الصلة، وأضحت تعاني في عدد من الدول عجزاً في موازناتها، خاصة فرع معاشات التقاعد، دون الحديث عما تعرفه نظم الحماية الاجتماعية من عجز في أداء وظائفها في أغلبية الدول، كما أن نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل في تراجع، حيث تضم المنطقة 13 من بين 15 بلدا في العالم تعاني أدنى معدل لمشاركة المرأة في القوى العاملة49، وبسبب هذا التدني، نجد أن المنطقة ككل تفقد نحو 27% من الدخل بسبب ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل50.

كما أن حجم الاقتصاد غير المنظم في عدد من الدول واصل زحفه، وأصبح منافسا للاقتصاد المنظم في عدد من القطاعات الإنتاجية والخدماتية، فهو يستقطب زهاء 67 % من القوى العاملة مقابل مثلا 8.9% بأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية51، مما يعوق نفاذ القانون الاجتماعي، ويحرم عشرات الملايين من العمال(ة) أو العاملين لحسابهم الخاص في المشروعات الصغيرة جدا من الضمان الاجتماعي، إلى جانب أنه القطاع الذي يسمح باستمرار تشغيل أكثر من 10 ملايين طفل دون السن القانونية للعمل52، ويحرم كذلك موازنات الدول من عائدات ضريبية مهمة، إضافة لارتباط جزء منه بأنشطة التهريب، مما

48 تقديرات البنك الدولي؛
49 البنك الدولي، تقرير "الفجوة بين الجنسين في العالم لعام 2015"؛
50 البنك الدولي، وتقرير التنمية البشرية؛
51 منظمة العمل الدولية؛
52 دون احتساب أعداد الأطفال، الذين يشتغلون دون سن 15 سنة؛

يجعل الضغط الضريبي يتركز فقط على بعض الفئات، ومنهم القطاع الخاص المنظم والعاملون به.

ما هو مؤكد أن العديد من المؤشرات كما سبق التوقف عندها في هذه الدراسة، تبرز عجزا بينياً في وتيرة النمو الاقتصادي والعمل اللائق بدول المنطقة العربية، ومع ذلك يجب تأكيد - أن التجارب أظهرت، أن الشركات العربية التي تتخذ، إلى جانب التزاماتها القانونية مبادرات طوعية للتصرف أخلاقيا، والمساهمة في التنمية المستدامة، عبر تحسين جودة حياة عمالها، وعائلاتهم، والمجتمع المحلي من خلال دمج هواجسها الاجتماعية، والبيئية طوعيا في عملياتها، وفي تعاملها وتواصلها مع شركائها، أي ما يصطلح عليه بالمسؤولية الاجتماعية أصبحت الأكثر تمتعاً إلى جانب استقرار علاقاتها المهنية، بشروط النجاح من خلال انخراط عمالها في تحقيق تطلعاتها وأهدافها، وفتح أسواق جديدة بمنتجات ذات جودة عالية ومنافسة، عكس بقية الشركات.

فالعمل اللائق إضافة لمنافعه الاجتماعية على العمال، يلعب دور أساسياً في رفع إنتاجية العمل، وفي الحفاظ على السلم الاجتماعي له دور فعال ومساعد في النمو الاقتصادي، لأنه يسمح بإرساء المنافسة الشريفة بين المقاولات/الشركات، وتوسيع حجم طبقة متوسطة بقدرة استهلاكية تسهم في توسيع الطلب الداخلي، مما ينعكس إيجابا على النمو، ويحقق ازدهار الشركات الوطنية وأرقام معاملاتها، خاصة إذا ما تمت مواكبته بسياسات وطنية لإرساء أسس الحوكمة الجيدة، منبثقة عن توافق بين الحكومات وأصحاب الأعمال ونقابات العمال، سياسات من بين ما تستهدف:

- تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية من خلال تنويع مرتكزات الاقتصاد، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وكثيفة العمالة.
- دعم برامج التدريب المستمر للعمال بما يسهم في رفع الإنتاجية، ومواكبة التطور التكنولوجي، وتسمح بالترقي للعمال في الوظائف، والحفاظ عليها.

- تحسين أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي بتوسيع قاعدة العمال المنخرطين، وهو ما سينعكس لا محالة على تحسين ما تقدمه من منافع في المجال الصحي والاجتماعي للعمال المؤمن عليهم، ويسهم في خفض نسب الاشتراكات على الشركات والعمال.
- الحد من الفوارق بين الجنسين في ميدان العمل.
- تحسين أوضاع العمالة المهاجرة، وضمان حقوقها.

فالعمل اللائق من شـأنه أن يسـاعد على حفز الموارد البشـرية في إطار دائرة تحسـين الإنتاجية، وتنمية الثروة، والمساهمة في أحد جوانب الاقتسام العادل للثروة المنتجة.

فاسـتمرار قلة فرص العمل اللائقة من شـأنه أن يُفضـي إلى المزيد من انتشـار الفقر، والهشـاشـة، ومظاهر اليأس والإحباط، والحد من مشـاركة المرأة في سـوق العمل، وبالتالي تضـاؤل العقد الاجتماعي الذي ترتكز عليه مجتمعات اليوم، وللتقدم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام يتعين تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل لائقة تحفز الاقتصاد، مع التشـديد هنا على ألا يضـر ذلك بالأجيال القادمة، وأن يحقق التوازن بين الأبعاد البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية.

وهو ما يحفزنا إلى التقدم هنا ببعض الاقتراحات، مستخلصة من توصيات وتجربة منظمة العمل الدولية ومن تقريرها الأخير حول " مسـتقبل العمل "[53]، ومن توصـيات دراسـات لمنظمة العمل العربية، وأخرى من مطالب أصـحاب الأعمال ونقابات العمال معبر عنها من خلال منظماتهم:

- انشاء لجان أو هياكل مشتركة بين قوى الإنتاج بالدول العربية التي لم تنشأ بها بعد، تكون مهمتها وضع خطط وطنية للعمل اللائق، تسمح بالتخطيط، والبرمجة، والتتبع، مع إنشاء لجنة خاصة بإدارة منظمة العمل العربية، تهتم بالتنسيق وتيسير تبادل التجارب الناجحة بين دول المنطقة، وتقديم الدعم التقني والخبرة في المجال.

53 منظمة العمل الدولية، تقرير اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل؛ تحت عنوان " العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقا" موقع المنظمة، الأربعاء 23 يناير 2019؛

- اتخاذ إجراءات، وتدابير، وتوجهات جديدة من طرف الحكومات، ومنظمات أصحاب الأعمال ونقابات العمال ذات طابع الإلزامية لإنعاش العقد الاجتماعي، بعقد جديد للتنمية في كل الجوانب المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل.
- زيادة الاستثمار في السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي من شأنها أن تدعم رأسمال البشري العربي وتثمنه.
- ضرورة إدماج بعُد العمل اللائق، واحترام مكوناته في الإستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية، وفي الاتفاقيات التي يتم إبرامها لتوطين فروع الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في مناطق التجارة الحرة؛
- على الحكومات، التوجه إلى إقرار محفزات ضريبية للشركات التي تتبنى سياسات لتنمية العمل اللائق داخلها، وفي محيطها.

6- تحدي الأمن الغذائي:

كشـفت أزمة " كوفيد – 19 " والأزمة المترتبة عن الحرب الروسـية - الأوكرانية، كم كان الوطن العربي شـديد الارتباط في أمنه الغذائي بالاسـتيراد، وهو وضـع جعل دول الوطن العربي مقتنعة بأنه أضحى يشكل تحدياً حقيقياً لها لضـمان أمنها الغذائي كلما ارتبكت سـلاسـل الإنتاج والتوريد، وإذا كان بعض المسـتجدات في الآونة الأخيرة - كالتغير المناخي والهجمات السـيبرانية على سـبيل المثال - قد دفع إلى إعادة تعريف الأمن القومي بعيدا عن المفهوم العسـكري التقليدي، فإن تحدي الأمن الغذائي أعاد تعريف الأمن القومي ليكون

القدرة على توفير الغذاء الآمن المســتدام، (جوهر ذلك الأمن)، التي تتجاوز تهديداته حدود الدول لتطول الوطن العربي.

مؤكد أن أزمة التغير المناخي والآثار المترتبة عنها بالنسبة لدول المنطقة العربية تلقي بظلالها هي الأخرى، حيث شــهدت الســنوات الأخيرة تدهوراً مناخياً خطيراً عنوانه الأبرز قلة سقوط الامطار ومواسم حادة من الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة مقارنة بمناطق أخرى في العالم.

وهو ما جعل "منظمة "جرين بيس"، وعلى هامش قمة المناخ كوب 27 بمدينة شــرم الشــيخ بمصــر، تنشــر تقريرا صــادما تحت عنوان «على شــفير الهاوية"، والذي أكد أن هذه المنطقة تشهد احترارا بما يقرب من ضعفي المتوسط العالمي، مما يعرضها للتأثر بشكل كبير بتغير المناخ، الذي يؤدي بالتالي إلى تفاقم مخاطر أمن الغذاء والمياه بها، ووفق التقرير، الذي أعدته "مختبرات جرين بيس للبحوث" في جامعة إكســيتر البريطانية، " فأن درجات الحرارة ترتفع بمعدل متســارع يصــل إلى 0.4 % لكل عقد (10 ســنوات)، وذلك منذ ثمانينيات القرن العشرين، وهو ما يعادل ضعف المعدل العالمي"[54].

التقرير الذي ركز على عينة من 6 دول عربية هي المغرب، الجزائر، تونس، لبنان، الإمارات العربية المتحدة ومصر، قال "إن هذه الدول ستشهد خطرا كبيرا من شح المياه، مما سيؤثر سلبا على الزراعة وصحة الإنسان"، وأنه " بحلول نهاية القرن، من المرجح أن يعاني 80% من المدن المكتظة بالسكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من موجات حر لما لا يقل عن 50% من المواســم الدافئة"، وإنه " في ظل وجود انبعاثات عالية في بعض المناطق بالشرق الأوسط، ومنطقة الخليج العربي، يمكن أن تتجاوز درجات الحرارة القصوى خلال موجات الحر الشديدة في المستقبل 56 درجة مئوية "[55].

من المؤكد أن مكافحة التغير المناخي تتطلب تعاون دولياً والتزامات واضــحة من الدول الصناعية الملوثة بدرجة أولى، لربح هذا الرهان الذي أضحى يهدد البشرية جمعاء كما يجمع على ذلك كل الخبراء في هذا المجال، وأكدته كل القمم الدولية للمناخ، لكن هذا لا

54 https://www.aljazeera.net
55 نفس المرجع السابق؛

يعفي الدول العربية من المســاهمة في هذا المجهود بوضــع وتطوير ســياســات وطنية في هذا الاتجاه، وتعزيز التعاون الإقليمي بتطوير سلاسل الإنتاج، والإمدادات العربية.

مع التأكيد هنا على التوجه لتفعيل مخرجات الإستراتيجية العربية (إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية)، والذي تضــمن إطلاق مبادرة لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي تهدف إلى "زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة الحبوب والبذور الزيتية والســكر"، ونص على ضــرورة "اســتنهاض القطاع العام والخاص ورجال الأعمال العرب للتوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية المشتركة، وحث حكومات الدول على الإسراع بتهيئة التشريعات والقوانين الداعمة للتكامل الزراعي العربي"[56]، وهو ما أكده **" إعلان نواكشط للأمن الغذائي العربي المستدام "** الذي أطلق " إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030"، والبرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي" والذي يهدف إلى "زيادة مستويات الإنتاجية، والإنتاج الزراعي من السلع الغذائية الأساسية بنسبة لا تقل عن 30% خلال السنوات العشر المقبلة"[57].

فبقراءة وتحليل أبعاد تحدي الأمن الغذائي، وما يمكن القيام به، نعتقد أنه متوفر وســبق إقراره، وما يبقى في نظرنا هو الإرادة الســياســية لبلورة عناصــر هذه الإســتراتيجية العربية في إطار من التكامل والتعاون على الصــعيد الإقليمي، والجهوي، واتخاذ خطوات جريئة في مجال تدبير المياه العذبة للشــرب، ومياه الري، والمســاهمة الفعالة في الجهود المبذولة لمكافحة التغير المناخي كما سبق تأكيد ذلك.

وتجب الإشــارة هنا إلى أنه بســبب الطقس المهيمن على الدول العربية، يمكن أن تتحول المنطقة إلى موقع ريادي في انتاج الطاقات المتجددة النظيفة على المســتوى الدولي، لتلبي احتياجاتها، وتصدر الفائض الممكن، لما سيكون لذلك من انعكاسات اقتصادية مهمة وكذلك توفير فرص عمل جديدة، وهنا نشير إلى أنه وفق "الوكالة الدولية للطاقة المتجددة"، وفر قطاع الطاقات المتجددة 11.5 مليون فرصة عمل حول العالم برسم سنة 2019، وأن الطاقة الشــمسـية الكهروضــوئية احتلت مركز الصــدارة بنحو 3.8 مليون وظيفة، أي ثلث إجمالي عدد الوظائف، مقابل 2.5 مليون وظيفة بقطاع الوقود الحيوي، وأنه مرشــح أن

56 المنظمة العربية للتنمية الزراعية
57 إعلان نواكشوط للأمن الغذائي العربي المستدام - المنظمة العربية للتنمية الزراعية

يوجد المزيد من فرص العمل مع التحول الجاري لتقليص الاعتماد على الطاقات الأحفورية، يستنتج من التحديات الستة كم هي مترابطة ببعضها، وأن الإصلاح المنشود يتطلب رؤية متكاملة، وهو ما يستدعي وضع منوال جديد للاقتصاد من خلال تبني "عقد اجتماعي جديد للتنمية".

الجزء الثالث: من أجل عقد اجتماعي جديد للتنمية

من الدروس التي وجب استحضارها، وتوقف عندها عدد من الدراسات، خلال أزمات " جائحة كوفيد - 19"، والحرب الروسية – الأوكرانية، وقبلهما الأزمة المالية 2008، وأزمة التغير المناخي التي لم تكشف بعد عن كل تداعياتها، والتي ستكون ممتدة في الزمان بخلاف الأزمات الأخرى، ما لم ينجح المجتمع الدولي في جهود كبح تدهور المناخ، أن هذه الأزمات القوية، والمتعددة الأبعاد، أبرزت بشكل جلي أنواعاً عدة من التحديات المزمنة التي كانت تعانيها اقتصادات دول الوطن العربي، ومن خلالها أسواق العمل، وإن بشكل متفاوت، تحديات ازدادت حدتها مع السنين، وأصبح لا يمكن الاستمرار في الاعتماد على النماذج القديمة لمعالجتها والتصدي، لها أو تأجيل مواجهتها.

وهو ما يقتضي مراجعة، وتكييف السياسات المعتمدة لتتلاءم مع نموذج إنمائي جديد، يضع العنصر البشري في صلب استراتيجيات التنمية .. نموذج مشجع لقيام مناخ للأعمال شفاف، ومحفز للشركات والمؤسسات الناشئة في المجالات ذات القيمة المضافة، ويسهم في توسيع نطاق الحماية ضد المخاطر الاجتماعية والصحية بتوسعة الشمول ليشمل كل العاملين[58]، نموذج يسمح بإطلاق إصلاح جذري لمنظومة التعليم والتدريب المهني، ومضاعفة الاستثمار في البحث العلمي الموجه لمجالات الابتكار العلمي، خاصة المتعلق منها بالذكاء الاصطناعي، نموذج يركز على الاستثمار في القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة على مستوى النمو وإيجاد فرص العمل اللائقة،

[58] أنظر توصيات التقرير الختامي للندوة القومية حول " تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وتوسعة الشمول، القاهرة، 12 - 13 ديسمبر 2021؛

ويحد من رهن دول المنطقة بسلاسل التوريد الدولية فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية المتعلقة بضمان الأمن الغذائي، والصحي للمواطن العربي.

فالتحديات التي أضحت تواجه الحكومات، والقطاع الخاص، والعمال، مع توالي الأزمات الحادة التي عرفها ويعرفها الاقتصاد العالمي، وما شهده وما هو مقبلة عليه أسواق العمل من تحولات سريعة، وانتقالات، أضحت تشكل عند التمعن فيها تحديات مشتركة على أكثر من مستوى، وهو ما يمكن، أن يسهم بشكل أو بآخر في إعطاء ديناميكية جديدة للدول، والمنطقة العربية ككل، مما يمكنها من تقوية وتعزيز أدوات الصمود في وجه الأزمات الدولية الآنية، والمستقبلية ومجابهتها بأقل الخسائر، من خلال "عقد اجتماعي جديد للتنمية "، وهو ما أكده تقرير التنمية الإنسانية العربية 2022 بالقول إنه " يتعين علينا تعزيز قدراتها، وبناء هياكل مؤسسية فعالة وجديرة بالثقة تكون قادرة على دعم بلورة عقد اجتماعي جديد، وتمكين المجتمعات من التعامل مع الصدمات والكوارث المستقبلية"[59].

فالخيارات لتسريع وتيرة النمو والتنمية للاستجابة لاحتياجات الإنسان العربي وتطلعاته، أصبحت بدورها صعبة جدًا إن لم نقل ضيقة أمام أغلب دول المنطقة، حتى بالنسبة للدول التي تحقق عائدات مهمة من صادرات الطاقة بها، والتي تشكل المحرك الأساسي لعجلة نموها الاقتصادي، بفعل عدم استقرار أسعار النفط والغاز الطبيعي، وفي الأمد المتوسط تراجع الطلب على الطاقة الأحفورية، مع التوجه العالمي لتطوير الطاقات المتجددة النظيفة لمحاربة التغير المناخي.

فإلى جانب ما يمكن تسميته سرعة عملية " التحول نحو اقتصاد السوق " وما واكب ذلك من إشكاليات في تدبير حوكمة هذه المرحلة، وأثرت بشكل كبير على السياسات الاجتماعية بالدرجة الأولى في الدول التي خضعت لبرامج التقويم الهيكلي، والضعف المسجل في اندماج الأسواق العربية، والأزمات الاقتصادية، والمالية المتتالية التي عرفها العالم، والتحولات التكنولوجية السريعة مع أنتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وعدم قدرة منظومة التعليم، بما فيه التعليم والتدريب التقني والمهني على مواكبة احتياجات سوق

[59] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2022؛

العمل ومهنه الجديدة، تأثرت وتيرة النمو الاقتصادي وبالتالي فرص العمل المتاحة بالمنطقة ككل.

عند وقوفنا على ما هو مطلوب إعماله من إصلاحات نجد أن جزءاً منها، كثيرا ما ووجه في عدد من الدول العربية إما نتيجة سوء فهم، أو تم التخطيط لها من طرف الحكومات بعيدا عن مشاركة أو استشارة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، أو واجهت أغلب الحكومات العربية صعوبات في ضمان التمويل اللازم لها بسبب ضغط ديونها الخارجية من جهة، وضعف الحوكمة في تدبير الموارد المالية التي تم رصدها لها في عدد من الحالات من جهة أخرى، مما أدى إلى ضعف مردوديتها، وتعثرها، إن لم نقل كان مآل بعضها الفشل.

مع هذه التحديات، وتواترها، أصبحنا نسجل قلقاً لدى جزء كبير من أصحاب الأعمال بالوطن العربي، من خلال منظماتهم، وهم يبحثون عن تطوير شركاتهم، وأرباحهم، مما يواجهون من صعوبات في ظل اقتصاد متغير واشتداد المنافسة مع الشركات الدولية الموظفة للتقنيات الحديثة من جهة، والاقتصاد غير المنظم من جهة أخرى، في ظل مناخ للأعمال غير مشجع في عدد من جوانبه بالنسبة لهم، وصعوبات في الولوج للتمويل المناسب، وعلى الأخص الشركات الناشئة، وهو ما يبرر إلى حد ما، أن استثماراتهم بقيت محدودة في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة، ودفع جزءاً مهماً منهم لحصر استثماره في قطاعات الربح السريع، مما أسهم في جعل الدول العربية مستوردة لجل احتياجاتها المصنعة والغذائية، وأثقل كاهل ميزانها التجاري، وصولا إلى تهديد أمنها الغذائي كلما وقعت أزمة عالمية في الإمدادات.

كما أنه عند مخاطبة أصحاب الأعمال، تجد شريحة مهمة منهم أصبحت مهتمة بتنمية شروط العمل اللائق لعمالها، ويطرحون في آن واحد إشكاليات من قبيل ضعف إنتاجية العمل مقارنة بدول أخرى مثيلة في العالم، وأن سوق العمل لا توفر لهم احتياجاتهم من الموارد البشرية الضرورية الذين هم في أمس الحاجة إليها، ومقيدة بتشريعات عمل لا تلائم أوضاع وقدرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة، إلى جانب اتساع منافسة الاقتصاد

غير المنظم في عدد من القطاعات الإنتاجية، وضعف الأسواق الوطنية بفعل محدودية ما يمكن ترويجه من سلع نظرا لحجم الطبقة المتوسطة، وضعف قدرتها الشرائية.

هذا القلق الذي يشعر به أصحاب الأعمال، نجده يخترق النقابات العمالية، ولو من زاوية أخرى، وبتعبيرات أخرى، حيث أصبحت النقابات العمالية ترى نفسها معنية بما هو مطروح من تحديات تواجه أسواق العمل مع توالي الأزمات التي تضرر منها بشكل كبير العمال، وهو تحول نلمسه في رؤيتها لأدوارها.

فجزء واسع منها أصبح يطرح مفهوم النقابة العمالية الشريكة عوضاً عن النقابة - المطلبية التي تلقي بالمسؤولية الكاملة على الحكومات وأصحاب الأعمال، وينادي بالحفاظ على فرص العمل، ورفع إنتاجية الشركات، ويدعون في هذا الصدد إلى ضرورة النهوض بالتدريب المستمر للعمال بالتعاون مع أصحاب الأعمال، والحكومات لمواجهة متطلبات العمل بالتكنولوجيا الحديثة، ويهتمون بمطالب أصحاب الاعمال بتطوير مناخ الأعمال، ويعتبرون أن الاقتصاد غير المنظم بقدر ما يهدد تنافسية الشركات، فإنه يعوق تنمية العمل اللائق، وضمان الشروط الحمائية للعمال، ويدعون إلى توسيع الوعاء الضريبي للوصول إلى نظام ضريبي عادل ومنصف بالنسبة للشركات والعمال، وبالتالي تطرح على أنها معنية بما يعرفه الاقتصاد العالمي، وسوق العمل من تغيرات، ويجب إيجاد أنجع الطرق والآليات لمصاحبتها بالتعاون مع أصحاب الأعمال.

من جانبها أخذت الحكومات تستشعر ما أصبح مطروحاً عليها من تحديات متعددة الأوجه مع توالي الأزمات، والتي من شأنها تهديد أمنها، واستقرار أوضاعها الاجتماعية، مع ضغط ارتفاع مديونيتها الخارجية مقابل تراجع مستوى برامج التعاون الدولي الموجهة للتنمية.

إن عدداً من التحديات، التي ركزنا عليها في هذه الدراسة، نعتقد أن بإمكانها أن تشكل عناصر أرضية للحوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل حول ما يمكن اعتباره تحديات مشتركة للوصول إلى "عقد اجتماعي جديد للتنمية"، عقد يكون محفزاً لفتح آفاق جديدة بدول الوطن العربي، والمنطقة ككل.

فعالم اليوم، قد أصبح غير رحيم بالدول التي تهتز أوضاعها الاقتصادية، والاجتماعية وليست لديها قدرات تمكنها من مواجهة الأزمات، والدول أصبحت تستمد قوتها اليوم إلى حد بعيد من قوة رأسمالها البشري، وما يتوافر لديها من مناخ أعمال شفاف، منافس ومحفز، ونظم فعالة للتأمين ضد المخاطر الاجتماعية، وبقدرتها على تحقيق التوزيع المنصف لثمار النمو، فمنوال التنمية الجديد، الذي تتعين بلورته، يقتضي تبني سياسات عمومية لإعادة توزيع ثمار النمو، للحد من الفوارق الاجتماعية بالاعتماد على **ثلاث ركائز أساسية:**

- النظام الضريبي: الذي يتوجب توسيع وعائه، وتحسين كفاءة استخلاص الواجبات الضريبية، وألا يبقى ينظر له كنظام جبائي، بل أداة لتحفيز الاستثمارات، ودعم، وتشجيع القطاعات الإنتاجية ذات العمالة الكثيفة والقدرة التنافسية، وأن يكون أداة لإعادة التوزيع وتحقيق العدالة والمساواة.
- الحماية الاجتماعية: والتي يجب اعتبارها ركيزة لبناء رأسمال البشري، وألا تعتبر عبئاً على الدولة أو على أصحاب الأعمال ومن خلالهم القطاع الخاص، بل أداة لتطوير الموارد البشرية صحيا وتعليميا، بما يعزز مشاركتها في رفع الإنتاجية وتحريك الدورة الاقتصادية.
- سياسة الأجور: وهي الركيزة الثالثة للتوزيع، دورها في الحد من التفاوت واللامساواة التي توجدها عدة عوامل مرتبطة باقتصاد السوق، بما يعزز القدرات الاستهلاكية لتحفيز الاقتصاد، والإنتاج، وبالتالي تطوير رأسمال البشري.

فأطراف الإنتاج الثلاثة ستكون مدعوة، وهي تقر بأوجه الخلاف الطبيعية بفعل وظائف كل طرف، إلى تكثيف كل أنواع الحوار والتشاور بما يسمح ببناء توافقات فعالة وجيدة، تمكن من تحويل هذه الأزمات إلى فرص للإصلاح لتقوية نسيجها الاقتصادي، وتعزيز تماسكها الاجتماعي، بما يمكنها من مواجهة الأزمات، حوار يجب وضع أسسه، وأطره التنظيمية، ومتطلبات نجاحه على صعيد كل دولة أفقه "عقد اجتماعي جديد للتنمية" .. عقد بمجموعة واضحة من التدابير الإصلاحية الواجب اتخاذها وفق رؤية واضحة للتنمية تعتمد على دراسات محكمة، بخطط للتنفيذ، وآليات للتقييم، على أن يتوج ذلك بحوارات

بين أطراف الإنتاج الثلاثة على المستوى القومي، تأخذ المبادرة لتنظيمه منظمة العمل العربية، بما يسهم في إعطاء نفس جديد لمختلف أطر التعاون المشترك العربية، ويسمح بالوصول إلى تعبئة الموارد العربية المتاحة، وجعلها في خدمة الدول العربية على قاعدة " **رابح - رابح** ".

فقاعدة رابح - رابح من شأنها تكسير عدد من الحواجز التي ظلت عائقاً في وجه تحقيق التعاون العربي المشترك، فالوطن العربي لا يعيش اليوم بمعزل عما يجري في العالم من تحولات وانتقالات، لكي يكون فاعلاً فيها، فإن يتطلب التوجه إليه ليس فقط كسوق لترويج منتجات الاقتصاد العالمي، بل كطرف منتج ومستفيد من ثمار الاقتصاد العالمي.

على سبيل الختم

ما خلصنا إليه في هذه الدراسة، وتم تأكيده في مختلف فقراتها، أن أطراف الإنتاج الثلاثة عليهم مسؤوليات في المواجهة المشتركة للأزمات الآنية والمستقبلية، فعالم اليوم أصبح لا يخرج من أزمة إلا ويستقبل أخرى، أزمات ميزتها قدرتها على الانتشار، والتأثير على كل اقتصادات الدول وبشكل كبير على الدول النامية، كما أن الاقتصاد العالمي دخل في زمن المتغيرات المتسارعة، وأصبح مرهوناً بـ:

- **التوازنات الجيو - إستراتيجية بين القوى العظمى، وما ينشأ عن ذلك من صراعات عسكرية و اقتصادية، بتداعيات حادة على المنطقة العربية؛**
- **ما تنذر به المؤشرات المتعلقة بأزمة التغير المناخي على العالم، والمنطقة العربية على وجه الخصوص؛**
- **التحولات المتسارعة التي دخلها الاقتصاد العالمي مع الثورة الرقمية، والذكاء الصناعي،**

ومع التحديات المزمنة التي تعانيها دول الوطن العربي المتمثلة في عدد من التحديات على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، فإن أطراف الإنتاج الثلاثة عليهم بذل جهود في إطار من الحوار الاجتماعي الفعال، لتحصين الاقتصادات الوطنية، ومنحها عوامل الصمود، لأن أي ارتباك أو تأخر في الانخراط وبحيوية لتحويل ما تم تأكيده من تحديات في هذه الدراسة، بإعمال عدد من الإصلاحات، وترجمتها إلى إجراءات وتدابير عملية وبالسرعة المطلوبة، ستكون له عواقب وخيمة على الدول العربية، والمنطقة ككل، وبالتالي سيكون من غير المسموح لأي أحد من أطراف الإنتاج التخلف عن المساهمة في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، لأن عالم اليوم لن يكون عالم الغد، والفرص التي ما زالت متاحة اليوم لن تعمر طويلا.

فالعالم، وهو يدخل عصر الثورة الصناعية الرابعة، عالم لا أحد يمكنه التكهن فيه بما سيجرى تطويره من ابتكارات وحلول تكنولوجية .. عالم أصبح يتحكم فيه بشكل أساسي مما ستتمتع به الدول من قدرات مواردها البشرية على الابتكار في عالم المعرفة، إنه عصر لا

يمكن مواكبته دون اســتثمار قوي في تأهيل رأســمال البشــري العربي، من خلال منحه مقومات المعرفة، والظروف الاقتصــادية، والاجتماعية الملائمة، والمشــجعة والمحفزة، التي تجعل منه فاعلا ومتفاعلا مع ما يجري من حوله.

وهنا نعتقد مؤكدين أن الحوار الاجتماعي الثلاثي يبقى الأداة القادرة على مواجهة الأزمات العالمية من جهة، وتوفير أسس المناعة لمواجهتها، حوار يجب أن يرتكز على دراسات موثوقة، وبنظم حوكمة تمكن أطرافه من التفاعل الســريع مع ما يجب اتخاذه من قرارات وإجراءات على درب الإصلاح .. حوار يضع المصالح المشتركة، ولنقل مصلحة الوطن فوق كل اعتبار حوار يسمو فوق المصالح الضيقة لهذا الطرف أو ذاك.

فإصلاح قوانين العمل، ووضع حوكمة جديدة لسوق العمل، وتوفير مناخ، مناسب، ومشجع للقطاع الخاص، ودعم الانتقال العادل بالاقتصاد غير المنظم إلى القطاع المنظم، والاستثمار في رأسمال البشري من خلال تطوير التعليم، والتدريب المهني، وضمان جودته، وتشجيع البحث العلمي، وتوسيع أنظمة الحماية الاجتماعية والاستثمار فيها لتمكين كل مواطن عربي من منافعها، قضايا أصبحت أمرا مستعجلا،

مؤكد أن لكل إصلاح ثمنه، مما سيطرح تحدي توفير الموارد المالية الضرورية لإعمال هذه الإصلاحات، خاصة في ظرفية صعبة تمر بها جل الدول العربية بسبب ثقل مديونياتها الخارجية، وهو ما يتطلب منها ابتكار الحلول الجيدة، بنهج حوكمة جديدة في تدبير مواردها المتاحة، وإصلاح نظمها الضريبية، كما أن التعاون العربي المشترك في عدد من المجالات يمكن أن يكون رافدا لدعم هذه الإصلاحات للتصدي لعدد من التحديات العربية المشتركة من منطق " رابح – رابح " كما أكدنا ذلك، وهو ما يتطلب من الدول العربية تجاوز حالة الارتباك السياسي الذي تعيشه وفض عدد من النزاعات التي تخترق الوطن العربي، بالتركيز على التحديات المشتركة التي تواجهها،

فالأرضية موجودة، متمثلة في عدد من الاتفاقيات، ومنها "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية"[60]، ومع الأزمات التي عاشــها الوطن العربي ويعيشــها، برزت الحاجة الملحة للمضي في تفعيل مقتضياتها، وتطويرها،

60 الاتفاقيات التجارية - الهيئة العامة للتجارة الخارجية

فتحدي توفير الأمن الغذائي مثلا أصبح يسائل كل الدول العربية، وفرص تطوير الاستثمارات في عدد من سلاسل الإنتاج، والإمدادات العربية - من شأنه أن يكون محفزا للاستثمار العربي في المجال الزراعي، ووضع محفزات في إقامة مراكز بحوث متخصصة مشتركة للبحث العلمي في مجال الذكاء الاصطناعي بما يسهم في الحد من هجرة الأدمغة للعمل خارج الوطن العربي، ويمكن أن يشكل أرضية مهمة للعمل المشترك، أضف إلى ذلك ما يتيحه قطاع الطاقات المتجددة من إمكانات هائلة للاستثمار،

ولنختم بالمقولة التي ظلت مأثورة **"نعم نستطيع"**[61]، وتعكس ما أردنا أن تكون عليه هذه الدراسة، منهة لعمق التحديات والمشاكل التي تواجه أسواق العمل بالدول العربية، والتي تضعف كفاءتها، وجاهزيتها لمواجهة الأزمات العالمية، الطارئ منها والمزمن، ورقة محفزة، وبثقة في المستقبل، ليتحول مصطلح «تحديات" و "مشاكل" الذي استعملناه كثيرا إلى فرص لمباشرة الإصلاحات المطلوبة، تتمسك بها الحكومات، وأصحاب الأعمال ونقابات العمال من خلال حوار اجتماعي فعال للوصول إلى "عقد اجتماعي جديد للتنمية"

61 شعار أول حملة انتخابية للرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما، والذي أسهم في فوزه؛

أهم المراجع المعتمدة

لإنجاز هذه الدراســـة، عمدنا على الاطلاع على عدد من الوثائق والدراســـات الورقية والإلكترونية، الإلكترونية منها تمت زيارتها خلال الفترة ما بين 1 نونبر و24 نونبر 2022.

- موقع منظمة العمل العربية
- موقع جامعة الدول العربية
- موقع منظمة العمل الدولية
- موقع صندوق النقد العربي
- البوابة العربية للتنمية
- موقع منظمة الأمم المتحدة
- موقع البنك الدولي
- موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية
- الندوة القومية حول تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وتوسعة الشمول، القاهرة، 12 – 13 ديسمبر 2021
- مستقبل العمل - منظمة العمل الدولية
- "التقرير العربي السابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية" تحديات المرحلة الراهنة والفرص الواعدة "منظمة العمل العربية؛
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2022؛
- معهد ماكينزي، "مهن تنقرض، ومهن تظهر: ماذا يعني مستقبل التشغيل بالنسبة للكفايات والمهن والأجور" نشر أواخر سنة 2018 على موقع المعهد على شبكة الانترنيت؛
- يوهانيس هوغيفين وغالديز لوبيز أسيفيدو، "آثار جائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"؛ مجموعة البنك الدولي؛

- آثار جائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - البنك الدولي
- فريد بلحاج؛ ضغوط متفاقمة: الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جريدة مدونات البنك الدولي-2022؛
- الذكاء الاصطناعي في «أميركا القادمة» بقلم توماس فريدمان،
- "الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي"
- الرؤية الأوروبية لمستقبل العالم العربي في عام 2025 / المركز العربي للبحوث والدراسات
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري؛ تقرير تحت عنوان "الاقتصاد الرقمي"؛ جريدة الشرق الأوسط؛ السبت - 29 شهر ربيع الثاني 1443 هـ - 04 ديسمبر 2021 مرقم العدد 15712
- أحمد أبو الغيط؛ الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ مقالة رأي؛ جريدة الشرق الأوسط عشر ملاحظات على هامش الأزمات العربية الثلاثاء - 21 جمادى الأولى 1439 هـ - 06 فبراير 2018 مرقم العدد 14315؛
- جمال اغماني؛ دراسة حول " أبرز تحولات الهيكلة الاقتصادية وأثرها على حقوق العمال بالمنطقة العربية خلال العشرية 2006-2016"؛ منشورات منظمة فريديك إيبرت، الاتحاد العربي للنقابات، مكتب العمل الدولي؛
- جمال اغماني؛ دراسة: الثورة الصناعية الرابعة وأسواق العمل العربية...الواقع والمأمول، منظمة العمل العربية؛
- الأشكال لا نمطية والجديدة للتشغيل بالمغرب؛ دراسة لوزارة الشغل والإدماج المهني بالمغرب؛ 2020؛
- Klaus Schwab, The Fourth Industrial Revolution: what it means, how to respond",Global Agenda, World Economic Forum,

منظمة العمل العربية
في سطور

هي إحدى المنظمات العربية المتخصصة العاملة في نطاق جامعة الدول العربية أول منظـــمة عربية متخصصـــة تعني بشـــؤون العـــمل والعمال على الصعيد القومي، تنفرد دون سائر المنظمات العربية المتخصصة بتطبيق نظام التمثيل الثلاثي، الذي يقوم على أساس اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية، إيماناً بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج في الوطن العربي كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية، واعترافاً بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسـان العربـي في حيـاة كريمـة، أساسهـا العدالـة الاجتماعيـة وسبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع العربي و تنميته على أسس متينة وسليمة .

إصدارات سابقة

7 ميدان المساحة - الدقي
ص.ب: 814 القاهرة
الرمز البريدي 11511

إصدارات
منظمة العمل العربية
2023

(+2 0 2) 333 627 19 / 21 / 31
(+2 0 2) 374 84 902
alo@alolabor.org
www.alolabor.org